القرار IG.24/5

إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها في اجتماعهم الحادي والعشرين،

بالإشارة إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها رقم 288/66 في 27 تموز/يوليو 2012،

وإذ تشير أيضًا إلى قرار الجمعية العامة رقم 1/70 بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

مع مراعاة بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط (2008)، وخصوصًا المادة 17 من هذا البروتوكول، بشأن إستراتيجية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط،

بالإشارة إلى القرار IG.22/11، الذي اعتمدته الأطراف المتعاقدة في اجتماعها التاسع عشر (COP 19) (أثينا، اليونان، 9-12 شباط/فبراير 2016)، بشأن التقييم متوسط الأجل لخطة العمل لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (2012 -2019)،

وبالإشارة أيضًا إلى القرار IG.23/7، الذي اعتمدته الأطراف المتعاقدة في اجتماعها العشرين (COP 20) (تيرانا، ألبانيا، 17-20 كانون الأول/ديسمبر 2017 ، بشأن تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: الهيكل المشروح لإطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والإطار المفاهيمي لتخطيط الحيز البحري،

بالإشارة إلى ولاية مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الإجراءات ذات الأولوية (PAP/RAC) في إطار نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة وأهميته لتنفيذ هذا القرار،

مع الالتزام بتقوية التعاون من أجل تعزيز التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وذلك من خلال ضمان توافق الأنشطة الجارية في الأجزاء البحرية والبرية للمناطق الساحلية مع بعضها، ومن ثمَّ احترام سلامة النظام البيئي وتحقيق وضع بيئي جيد (GES) أو الحفاظ عليه،

مع الاعتراف بالجهود التي بذلتها الأطراف المتعاقدة حتى الآن لتسهيل التخطيط المنسق وإدارة الأجزاء البحرية والبرية للمناطق الساحلية، على النحو المحدد في المادة 3 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية،

مع الوضع في الاعتبار أن الغرض من إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية يتمثل في تقديم الإرشاد للأطراف المتعاقدة من أجل التنفيذ المنسق والمعزز للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية دون توسيع نطاق الالتزامات القانونية بموجب بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وباعتباره أداةً لتنفيذه،

بعد النظر في نتائج اجتماع مراكز التنسيق الخاصة ببرنامج الإجراءات ذات الأولوية/مراكز الأنشطة الإقليمية، المنعقد في مدينة سبليت، كرواتيا، في يومي 8-9 أيار/مايو 2019،

1. اعتماد إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، المحدد في مرفق هذا القرار، كوثيقة إرشادية لتسهيل تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛

2. الاعتراف بالطبيعة الحية لملحق إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وضرورة إبقائه قيد المراجعة؛

3. مطالبة الأمانة العامة بمواصلة تنقيح ملحق إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛

4. حث الأطراف المتعاقدة التي لم تصدق بعد على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على التصديق في أقرب وقت ممكن بهدف ضمان دخوله حيز التنفيذ في منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها؛

5. حث الأطراف المتعاقدة على مواصلة عملها في تطوير إدارتها الوطنية المتكاملة للمناطق الساحلية/إستراتيجياتها الساحلية أو تحديثها وفقًا لأحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وباستخدام إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية كأداة إرشادية؛

6. حث الأطراف المتعاقدة على دعم إدخال وتنفيذ أدوات تخطيط الحيز البحري ومتابعة ذلك بما يتماشى مع إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والتعهد بتبادل أفضل الممارسات في المنطقة.

المرفق

إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

جدول المحتويات

I. مقدمة (المادة 1، و17، و18) 4
II. نطاق إطار العمل الإقليمي المشترك (المادة (3 و8)..... 4
III. الأهداف والمبادئ العامة لإطار العمل الإقليمي المشترك (المادة 5-7، و18، و19، و22، و28، و29)..... 5
IV. الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي من أجل جودة الوضع البيئي واستدامة التنمية (المادة 8-15 و22-24) 6
4.1 الوصول إلى الوضع البيئي الجيد من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (المادة 5 و6)..... 6
4.2 معالجة التفاعلات بين الأرض والبحر (المادة 3، و5، و6، و9، و22)..... 7
V. أدوات وآليات تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك (المادة 16-22)..... 8
5.1 مراقبة البيئة والأنشطة (المادة 8-21 و25-29)..... 9
5.2 التقييمات البيئية (المادتان 19 و29)..... 9
5.3 تنسيق عمليات التخطيط وآليات الحوكمة (المواد 6، و7، و14، و20، و28، و29) 11
5.4 تخطيط الحيز البحري (المواد 3، و5، و6، و10، و11)..... 11
5.5 السياسة الأرضية (المادة 20) 13
5.6 الأدوات الاقتصادية والمالية (المادة 21)..... 15
5.7 التدريب والتواصل والمعلومات (المواد 14، و15، و25، و26)..... 16
5.8 التعاون الدولي من أجل تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك (المواد 16، و25-28)..... 17
VI. تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك..... 17
6.1 دعم الأطراف المتعاقدة من جانب أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناتها..... 18
6.2 خطة عمل التنفيذ 19
VII. تقدير وتقييم تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك 24
المرفق: التوجيه المنهجي للوصول إلى الوضع البيئي الجيد من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية..... 25

1. مقدمة (المادة 1، و17، و18)

يتمثل الهدف النهائي لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط (بروتوكول ICZM) في المساهمة في رؤية البحر الأبيض المتوسط والساحل على النحو التالي: "منطقة بحر أبيض متوسط صحية ونظمًا إيكولوجية بحرية وساحلية منتجة ومتنوعة بيولوجيًا، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة". (الإستراتيجية متوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للفترة 2016-2021).

فيما يتعلق بالمادة 1 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يجب على الأطراف المتعاقدة (CP) في اتفاقية برشلونة "إنشاء إطار عمل مشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الإقليمي لهذا الغرض" ليتم تنفيذه بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناتها، والتنسيق العام الذي يضمنه برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مراكز الأنشطة الإقليمية.

تنص المادة 17 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بشأن إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، على أن الأطراف المتعاقدة "تتعهد بالتعاون من أجل تعزيز التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، مع مراعاة إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة واستكمالها عند الضرورة. وتحقيقًا لهذه الغاية، تحدد الأطراف، بمساعدة المركز، إطار عمل إقليميًا مشتركًا للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط يتم تنفيذه من خلال خطط العمل الإقليمية المناسبة والأدوات التشغيلية الأخرى، وكذلك إستراتيجياتهم الوطنية".

تنص المادة 18 على قيام "كل طرف بتعزيز أو صياغة إستراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وخطط وبرامج التنفيذ الساحلية بما يتماشى مع إطار العمل الإقليمي المشترك".

ويجب اعتبار إطار العمل الإقليمي المشترك هذا الأداة الإستراتيجية التي تهدف إلى تسهيل تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. كما يجب أن يعمل دون الإخلال ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، الذي ينبغي أن تسود أحكامه دائمًا.

2. نطاق إطار العمل الإقليمي المشترك (المادة 3 و8)

تحدد المادة المجمعة 4 من اتفاقية برشلونة والمادتان 3 و28 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية النطاق والمستوى الجغرافيين لإطار العمل الإقليمي المشترك؛ حيث تدعو الأطراف المتعاقدة، فرديًا أو جماعيًا، على النحو المحدد في المادة 1 من اتفاقية برشلونة ضمن التغطية الجغرافية على النحو المحدد في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، لاتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع تلوث منطقة البحر الأبيض المتوسط والتخفيف منه ومكافحته والقضاء عليه إلى أقصى حد ممكن، وكذلك حماية البيئة البحرية والموارد الطبيعية وتعزيزها في ذلك المجال للإسهام في التنمية المستدامة، ولا سيما تعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، مع مراعاة حماية المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية والمناظر الطبيعية والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وتنسيق إستراتيجياتهم وخططهم الوطنية الساحلية المتعلقة بالمناطق الساحلية المجاورة على نحوٍ ثنائي أو متعدد الأطراف عندما تقتضي الحاجة.

يجب التعامل مع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على مستويات جغرافية وإدارية مختلفة: على نطاق البحر الأبيض المتوسط، تتم معالجة الحوض البحري بأكمله من خلال التعاون بين جميع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط؛ وعلى المستوى شبه الإقليمي - حيثما كان ذلك مناسبًا وممكنًا - معالجة القضايا العابرة للحدود في المناطق الفرعية على النحو المحدد بغرض تنفيذ خارطة طريق نهج النظام الإيكولوجي، والسعي إلى التآزر مع الإستراتيجيات والخطط شبه الإقليمية الأخرى الموجودة؛ وذلك على المستوى الوطني وشبه الوطني (المحلي) تماشيًا مع المبادئ المتفق عليها إقليميًا.

يوفر إطار العمل الإقليمي المشترك توجيهات إستراتيجية بشأن كيفية تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بشكل مشترك ضمن التغطية الجغرافية بين الحد الخارجي للبحر الإقليمي للأطراف المتعاقدة وحد الوحدات الساحلية المختصة على النحو الذي حددته الأطراف المتعاقدة، باستخدام نهج منسقة ومتناغمة.

كما تُعد الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أيضًا أداةً أساسية لتحقيق أغراض اتفاقية برشلونة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لأنها توفر سياقًا مشتركًا يضم توصيات محددة تركز على ما يلي: (أ) تماسك السياسات/الوثائق الإستراتيجية وتوجيه الإجراءات؛ و(ب) طرق تعزيز التكامل والتعاون الإقليمي/شبه الإقليمي، مع مراعاة التفاعلات بين البر والبحر والجوانب العابرة للحدود.

يهدف إطار العمل الإقليمي المشترك إلى تقديم مجموعة من التوصيات والإجراءات لتعزيز التعاون الإقليمي من أجل ما يلي:

- العمليات: تسريع تحقيق النتائج المتفق عليها والنواتج/المخرجات المحددة؛

- المؤشرات: الأدوات الأساسية لتتبع التقدم، ودعم تقييم السياسات، وإخبار الجمهور وصانعي القرار؛
- الطرق والممارسات: تحقيق الأهداف والمبادئ العامة لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

بالإضافة إلى ذلك، اعتمد الاجتماع العشرون للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة (COP 20، تيرانا، ألبانيا، 2017) القرار رقم IG.23/7 الذي يتصور إدخال تخطيط الحيز البحري في نظام اتفاقية برشلونة وبروتوكولاته، مما يستلزم تطوير الوسائل المناسبة لإدخال تخطيط الحيز البحري في تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال إطار العمل الإقليمي المشترك هذا. وفي هذا الصدد، فإن إطار العمل الإقليمي المشترك له هدفان رئيسيان:

- إدخال تخطيط الحيز البحري في إطار عمل اتفاقية برشلونة، وبشكل خاص ربطه بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، مع اعتبار أن تخطيط الحيز البحري هو الأداة/العملية الرئيسية لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الجزء البحري من المنطقة الساحلية، وتحديدًا لتخطيط الأنشطة البشرية البحرية وإدارتها وفقًا لأهداف نهج النظام الإيكولوجي (على النحو المحدد في القسم 3 من إطار العمل المشترك)؛
- توفير سياق مشترك للأطراف المتعاقدة من أجل تنفيذ تخطيط الحيز البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

3. الأهداف والمبادئ العامة لإطار العمل الإقليمي المشترك (المادة 5-7، و18، و19، و22، و28، و29)

من أجل تعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية عبر إطار العمل الإقليمي المشترك وتحقيق التنمية المستدامة للمناطق الساحلية عن طريق ضمان مراعاة البيئة والمناظر الطبيعية بما يتوافق مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ينبغي تصور الأهداف التالية مع المبادئ العامة الملائمة:

أ) استخدام الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي لضمان التنمية المستدامة وسلامة المنطقة الساحلية، وأنظمتها البيئية والخدمات والمناظر الطبيعية المرتبطة بهامن خلال ما يلي:.

- مراعاة جميع عناصر المناطق الساحلية بطريقة متكاملة لاحترام القدرة الاستيعابية ومعالجة الآثار التراكمية ومنع و/أو الحد من الآثار السلبية للكوارث الطبيعية أو المخاطر وكذلك الآثار السلبية للتنمية؛
- مراعاة التفاعلات بين الأرض والبحر كظاهرة معقدة تنطوي على تفاعلات كل من العمليات الطبيعية والأنشطة البشرية، كمعيار لتحديد المناطق التي يتعين إدارتها وكمعيار في عمليات وإجراءات التخطيط؛
- صياغة الإستراتيجيات والخطط والبرامج المناسبة لاستخدام الأرض/البحر للأنشطة المقامة في المنطقة الساحلية، ومن خلال الأدوات المناسبة أيضًا، وخصوصًا تخطيط الحيز البحري والتقييم البيئي الإستراتيجي ((SEA؛
- تعزيز التعاون بين الأطراف المتعاقدة وفيما بينها في إجراءات تقييم الأثر البيئي المتعلقة بالأنشطة الخاضعة لولايتهم أو سيطرتهم، والتي من المحتمل أن يكون لها تأثير سلبي كبير على البيئة البحرية والساحلية للأطراف المتعاقدة الأخرى أو المناطق الخارجة عن النطاق الجغرافي لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وذلك على أساس الإخطار وتبادل المعلومات والتشاور.

ب) معالجة المخاطر الطبيعية وآثار الكوارث الطبيعية، وخصوصًا تآكل السواحل والتغير المناخي من خلال ما يلي:

- مراعاة الالتزامات الخاصة باتفاقية باريس بشأن التغير المناخي، وجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 لبناء القدرة على مواجهة التغير المناخي والبرنامج الإستراتيجي لاتفاقية التنوع البيولوجي ((CBD؛
- إعداد خطط إدارة بتوقيتات محددة لمنع الآثار السلبية على المناطق الساحلية والحد منها وتخفيضها إلى أدنى حد؛
- تعزيز نهج النظام الإيكولوجي والحلول القائمة على الطبيعة للحفاظ على القدرة الطبيعية للساحل على التكيف مع التغيرات واستعادتها؛
- المساعدة في تعميم مواءمة السواحل في الأطر المؤسسية والسياسية الملائمة؛
- المشاركة في رفع الوعي وإشراك الأطراف المعنية وبناء القدرات لمواجهة المخاطر الساحلية؛
- تعزيز استخدام أفضل الممارسات وأفضل البيانات والمعلومات والأدوات المتاحة.

ج) تحقيق الحوكمة الرشيدة بين الجهات الفاعلة المشاركة في المناطق الساحلية و/أو المتعلقة بها من خلال ما يلي:

- ضمان مخططات الحوكمة المناسبة، وخاصةً التنسيق المؤسسي متعدد القطاعات ومتعدد المستويات والمشاركة المناسبة لجميع الأطراف المعنية في عملية تتسم بالشفافية لصنع القرار؛
- ضمان اتساق وتكامل جميع الإستراتيجيات والسياسات والخطط والمبادرات وعمليات التخطيط والتمويل على جميع المستويات التي تؤثر على المناطق الساحلية: ومن أجل تحقيق هذه الغاية، زيادة تعزيز التعاون بين مكونات نظام اتفاقية برشلونة والجهود المنسقة، وضمان التآزر مع الوثائق الإستراتيجية الأخرى ذات الصلة وتشجيع التكامل والانسجام بين البيئة الساحلية والأنشطة الاجتماعية الاقتصادية ذات الصلة والمجتمعات البشرية التي تعيش في المناطق الساحلية؛

- تعزيز التنسيق المناسب بين مختلف السلطات المختصة لكل من المناطق البحرية والبرية للمناطق الساحلية في مختلف الخدمات الإدارية، وذلك على جميع المستويات ذات الصلة؛
- تنظيم اقتناء وتبادل واستخدام أفضل المعلومات والبيانات ذات الصلة المتاحة بناءً على مبادئ نظام المعلومات البيئية المشترك ((SEIS؛
- تعزيز اتساق وتنسيق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على الصعيدين الإقليمي وشبه الإقليمي لضمان التعاون عبر الحدود عندما تقتضي الحاجة؛
- ضمان التعاون مع جميع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة/المختصة.

4. الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي من أجل جودة الوضع البيئي واستدامة التنمية (المادة 8-15 و22-24)

يتمثل جوهر نهج الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي في معالجة المنطقة الساحلية باعتبارها سلسلة متصلة من الأرض والبحر، والحفاظ على سلامة نظمها الإيكولوجية والتعامل مع العمليات التي تحدث فيها والتأثير عليها بطريقة متكاملة (الشكل 1). ويهدف هذا النهج إلى ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وجودة حياة سكان المناطق الساحلية. حيث تستند الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي بطبيعتها إلى نهج متكامل ينصب فيه التركيز على القدرة على فهم ومعالجة المخاطر والآثار التراكمية الناتجة عن الأنشطة البشرية والمؤثرة على عالم الطبيعة.

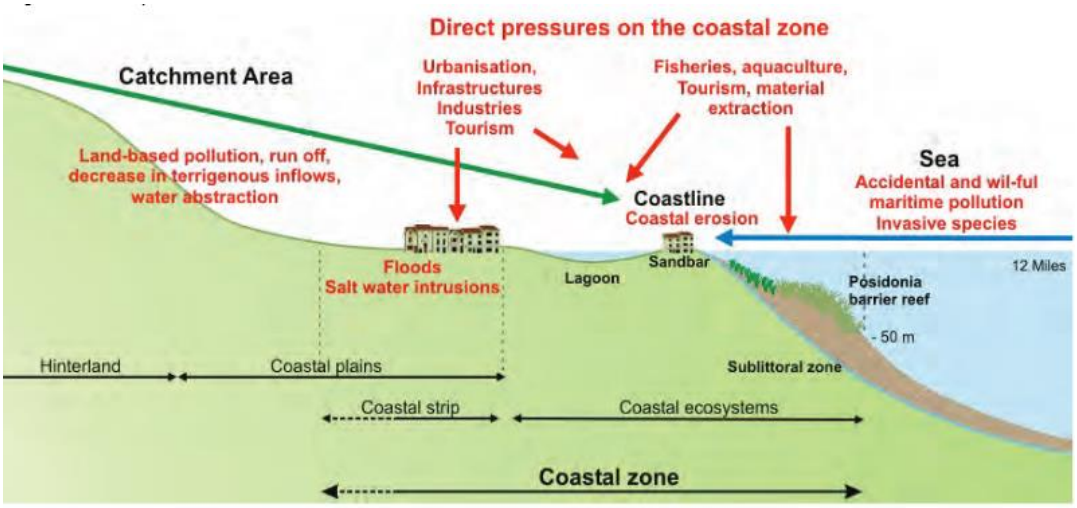

الشكل 1: الضغوط المفروضة على المنطقة الساحلية (المصدر: الخطة الزرقاء، 1995)

تطورت الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية باعتبارها النهج الأنسب لإدارة التضاربات المحتملة بين مختلف السياسات القطاعية (التضاربات المتعلقة بالمساحة والموارد والبنى التحتية...)، وكذلك بين السياسات البحرية والأرضية من خلال ضمان بُعد التكامل وتماسك حوكمة التخطيط وإدارة المناطق الساحلية وأنشطتها على المناطق البرية أو البحرية. فهي توفر تناسقًا أفضل وتعزز أوجه التآزر وتزيد من تنسيق تنفيذ السياسات القطاعية بهدف ضمان سلامة النظم الإيكولوجية، بالإضافة إلى معالجة التفاعلات القائمة بين البر والبحر (LSI) على نحوٍ ملائم وضمان توافق الاستخدامات البرية والبحرية من خلال تنفيذ تخطيط الحيز البحري وتوضيح روابطه مع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

كما يسمح تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أيضًا بدمج حماية البيئة في التخطيط المكاني والتنمية الاقتصادية؛ أي دمج السياسات ووضع أطر للتعاون بين جميع الأطراف المعنية. حيث تُعد مشاركتهم النشطة ورفع مستوى الوعي والقدرة الكافية أفضل ضمانات التغيير المطلوب في السلوك المتبع تجاه البيئة: من خلال التعامل مع مصدر التلوث عبر تطبيق مبادئ الوقاية والاحتياطات، يمكن مواجهة التلوث قبل حدوثه، وهذا هو البُعد الحاسم لتحقيق الاستدامة. ينبغي معالجة هذه التحديات من خلال تطبيق النهج المتكامل لإدارة المناطق الساحلية التي تساعد في السيطرة على التوسع الحضري؛ والحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية؛ والتوجيه نحو الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والثقافية.

4.1 الوصول إلى الوضع البيئي الجيد من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (المادة 5 و6)

تم اعتماد هدف الوصول إلى الوضع البيئي الجيد (GES) للبحر الأبيض المتوسط والساحل في برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في اتفاقية برشلونة كهدف نهائي يتم التوصل إليه من خلال الأطراف المتعاقدة، والتي التزمت بتطبيق نهج النظام الإيكولوجي كمبدأ شامل.
ويمكن تعريف نهج النظام الإيكولوجي على أنه نهج شمولي للأرض والمياه والموارد الحية، والذي يستهدف تقديم خدمات النظم الإيكولوجية على نحو مستدام بطريقة عادلة. حيث يتجاوز مجرد دراسة القضايا أو الأنواع أو وظائف النظام البيئي بصورة فردية منعزلة عن غيرها. ولكنه يعترف بالنظم البيئية على حقيقتها: مجموعات متنوعة غنية من العناصر التي تتفاعل مع بعضها بشكل

مستمر. ويُعد هذا الأمر مهمًا بشكل خاص للسواحل والبحار، حيث تحافظ طبيعة المياه فيها على اتصال النظم والوظائف إلى حد بعيد.

لذلك يتطلب تحقيق الأهداف الإيكولوجية (EO) والوضع البيئي الجيد اتباع نهج متكامل من أجل معالجة الضغوط المركبة والآثار التراكمية في المناطق الساحلية والبحرية. وهذا النهج مضمّن بالفعل في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، الذي ينص على الوصول إلى الوضع البيئي الجيد فيما يتعلق بأهداف المجموعات الثلاث من الأهداف الإيكولوجية: التلوث والتوفر الغذائي؛ والتنوع البيولوجي ومصائد الأسماك؛ والساحل والهيدروغرافيا. تُعد كل هذه العناصر مهمة لتحقيق الوضع البيئي الجيد، وتساهم الأدوات التي تستخدمها الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في تحقيق نهج أكثر شمولاً يبحث في سلامة النظم الإيكولوجية الساحلية.

بناءً على مصفوفة التفاعلات بين أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للجزأين 2 و4، والأهداف الإيكولوجية والوثائق الإستراتيجية والسياسة الإقليمية الرئيسية الواردة في المرفق 1.2 من القرار IG.23/7 الذي اعتمده الاجتماع العشرون لمؤتمر الأطراف، تم اقتراح إرشاد منهجي للوصول إلى الوضع البيئي الجيد من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المرفق.

4.2 معالجة التفاعلات بين الأرض والبحر (المادة 3، و5، و6، و9، و22)

يُعد فهم التفاعلات بين الأرض والبحر (LSI) ومعالجتها أمرًا حاسمًا لضمان الإدارة والتنمية المستدامين للمناطق الساحلية والتخطيط المتسق للأنشطة القائمة على البر والبحر. على الرغم من عدم وجود تعريف وحيد ومعترف به للتفاعلات بين الأرض والبحر، إلا أنه يمكن تعريفه على أنه "تفاعلات تؤثر فيها الظواهر الطبيعية البرية أو الأنشطة البشرية على البيئة والموارد والأنشطة البحرية والتفاعلات العكسية التي تؤثر فيها الظواهر الطبيعية البحرية أو الأنشطة البشرية على البيئة والموارد والأنشطة الأرضية". كنتيجة للتعريف الوارد أعلاه، ينبغي الإقرار بثلاثة مستويات رئيسية للتفاعلات بين الأرض والبحر:

- التفاعلات المتعلقة بالعمليات الطبيعية البرية والبحرية. يجب تحديد وتقييم تأثير هذه العمليات على الإدارة الساحلية والتخطيط لبدائل الأنشطة البرية والبحرية، مع مراعاة طبيعتها الديناميكية. ويمكن في الوقت نفسه أن تتداخل الأنشطة البشرية مع العمليات الطبيعية، مما يؤثر على البيئة الساحلية والبحرية. ينبغي أن يشمل تحليل الآثار المتوقعة للأنشطة البرية والبحرية - ضمن إطار التقييم البيئي الإستراتيجي - تقييم آثارها على العمليات الطبيعية للتفاعلات بين الأرض والبحر والآثار المترتبة المحتملة على الموارد الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي.
- التفاعلات القائمة بين الاستخدامات والأنشطة البرية والبحرية. تحتاج جميع الاستخدامات البحرية تقريبًا إلى منشآت دعم على الأرض، بينما توسع العديد من الاستخدامات الموجودة في الغالب في الجزء الأرضي من أنشطتها لتصل إلى البحر أيضًا. يجب تحديد هذه التفاعلات وتخطيطها وتقييم آثارها التراكمية والمزايا والتعارضات المحتملة وأوجه التآزر. يمكن أن تمتد أنشطة التفاعلات بين الأرض والبحر إلى أبعد من المناطق الساحلية، على سبيل المثال فيما يتعلق بالاتصالات بعيدة المدى المتعلقة بالنقل وتوزيع الطاقة أو هجرة الأسماك ضد التيار وتقليل الحاجة إلى الممرات الزرقاء. على الرغم من أن التركيز الأساسي ينصب على التكاليف، إلا أن تحديد تلك الروابط الأوسع ورسمها وتقييم آثارها البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمكانية يُعد أمرًا مهمًا أيضًا. ومن المهم ملاحظة أن المادة 9 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية تتطلب من الأطراف المتعاقدة "إيلاء اهتمام خاص بالأنشطة الاقتصادية التي تتطلب الاقتراب المباشر من البحر". ويُعد هذا أيضًا أحد المبادئ العامة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (المادة 6، الفقرة ز).
- تفاعلات عمليات التخطيط وخطط المناطق البرية والبحرية. من المهم التأكد من تنسيق العمليات القانونية والإدارية والاستشارية والتقنية (على أمل أن تكون مرتبطة) لتجنب الازدواجية غير الضرورية، و/أو عدم الاتساق، و/أو التضاربات، و/أو إهدار الموارد، و/أو الطلب الزائد لجهود الأطراف المعنية. ويتمثل التحدي في تخطيط الأنشطة الشاطئية والبحرية وإدارتها بطريقة متناغمة مع مراعاة السلامة الوظيفية للتسلسل البري البحري. وهذا يعني أيضًا تخصيص مساحة برية (والبنية التحتية والخدمات ذات الصلة) لبعض الأنشطة البحرية (و/أو تخصيص مساحة بحرية لبعض الأنشطة البرية). وأخيرًا، يتطلب تحقيق هذا التماسك أيضًا توافق/تكامل الطرق والمناهج والأدوات المختلفة المطبقة على التوالي على البر وفي البحر (الشكل 2).

تجب معالجة التفاعلات بين الأرض والبحر على مجموعة متنوعة من النطاقات المكانية: (1) النطاق المحلي للتعامل مع قضايا محددة وتنفيذ الإجراءات ذات الصلة، (2) النطاقات شبه الوطنية والوطنية التي يمكن فيها للإستراتيجيات والخطط أن توجه الجهود المحددة المتعلقة بالتفاعلات بين الأرض والبحر، (3) النطاق شبه الإقليمي الذي قد ينتج عن التعاون عبر الوطني فيه إستراتيجية مشتركة لتوجيه جهود التفاعلات الوطنية بين الأرض والبحر ومعالجة القضايا العابرة للحدود.

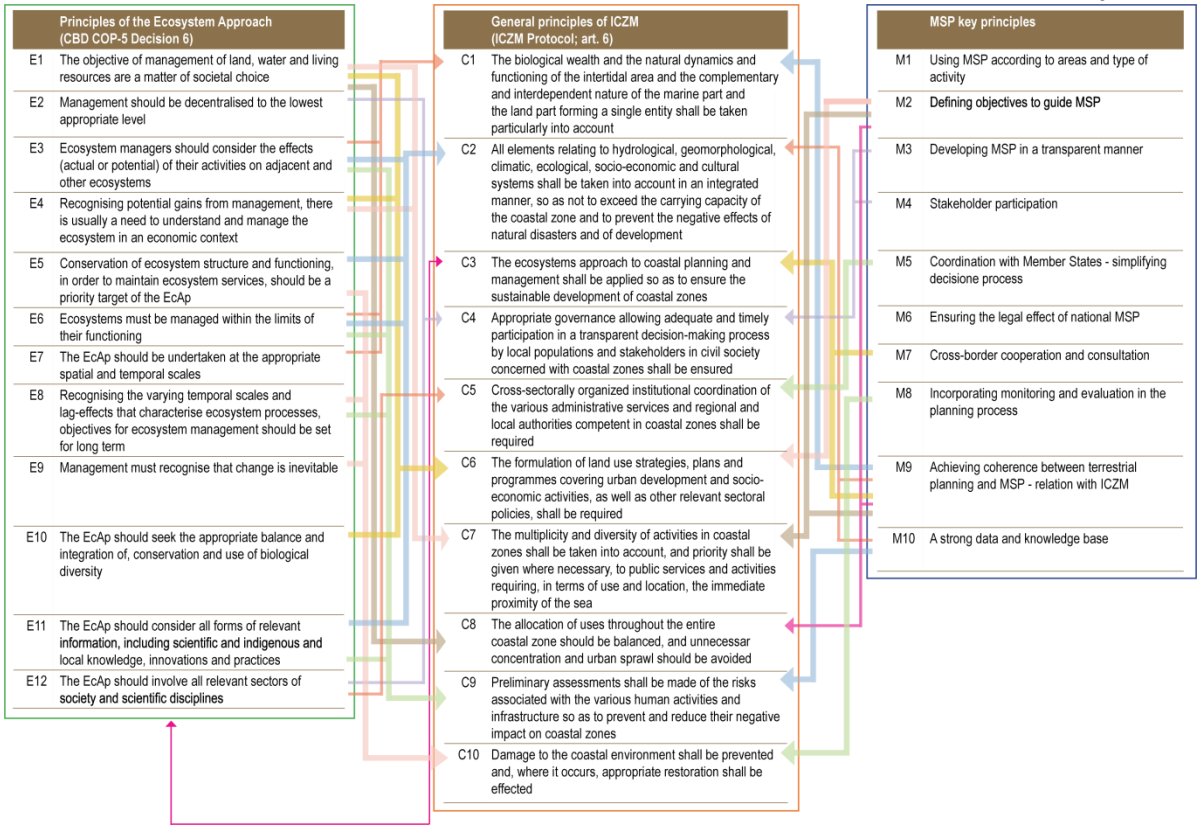

الشكل 2: الروابط بين مبادئ نهج النظام الإيكولوجي وتخطيط الحيز البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

ستؤثر المخاطر والأخطار الطبيعية، وخصوصًا التغير المناخي وتآكل السواحل، على جميع المستويات الثلاثة المحددة سابقًا للتفاعلات بين الأرض والبحر. وتوجد المنطقة الساحلية في الواقع في المقدمة بالنسبة لهذه التحديات المناخية. لا يمكن أن تؤخذ العمليات الطبيعية البرية البحرية في الاعتبار بشكل منفصل عن التغيرات التي يحدثها البشر في الطبيعة. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر وظواهر الطقس الشديدة وهبوب العواصف إلى إنتاج ضغوط إضافية تؤدي إلى تناوب الخطوط الساحلية وزيادة التآكل الساحلي. كما سيؤثر ارتفاع مستوى سطح البحر أيضًا على باطن الأرض لأنه سيؤدي إلى تضخيم تملح طبقات المياه الجوفية الساحلية بسبب استخراج المياه وغيرها من الأنشطة البشرية. وسيؤثر ارتفاع درجة الحرارة على كل من النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية. وستؤثر تأثيرات التغير المناخي أيضًا على الأنشطة البرية والبحرية، مثل تفاقم ظروف المياه للسياحة. لذلك يجب أن تراعي عمليات التخطيط والخطط الخاصة بالتفاعلات بين الأرض والبحر بالضرورة التغير المناخي المتوقع من خلال التكيف مع زيادة الغموض والارتفاع المحتمل للأخطار والمخاطر الطبيعية.

5. أدوات وآليات تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك (المادة 16-22)

الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية هي عملية إستراتيجية طويلة الأجل تنطوي على التوافر والاستخدام المناسب لمجموعة متنوعة من الأدوات والمعدات التشغيلية لضمان الاستخدام والإدارة المستدامين للمناطق الساحلية، وهو ما يضمن تقليل احتياجات المستوطنات البشرية والأنشطة الاقتصادية من التأثيرات على الموارد الطبيعية وحماية المواطن الطبيعية الهشة والنظم الإيكولوجية والمناظر الطبيعية والتراث الثقافي من التلوث وأنواع التدهور الأخرى بما فيها الأنواع الناجمة عن المخاطر والأخطار الطبيعية. وهذا يشير في المقام الأول إلى الأدوات والمعدات الواردة في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية نفسه، ويوجد لدى العديد منها
بالفعل "تاريخ وتراث" معين للاستخدام من خلال الأطراف المتعاقدة، بينما لا يزال البعض الآخر بحاجة إلى التطوير والتوضيح والاختبار والتحقق.

ولبعض هذه الأدوات والمعدات أهمية كبرى لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وكذلك لتنفيذ السياسات والإستراتيجيات المهمة الأخرى في المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، وخصوصًا تلك المعتمدة على المستوى شبه الإقليمي. ومن بين هذه الأدوات، تُعد الأدوات التالية ذات أهمية خاصة وارتباط خاص لتنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك:

5.1 مراقبة البيئة والأنشطة (المادة 8-21 و25-29)

هناك حاجة لمراقبة بيئة المنطقة الساحلية (الأرضية والبحرية) والأنشطة البشرية (الساحلية أو غير الساحلية) التي يُحتمل أن يكون لها تأثير عليها (بشكل فردي أو تراكمي) بطريقة ثابتة:

- ينبغي أن تستند مراقبة *البيئة* البحرية على برنامج التقييم والرصد المتكاملين (IMAP)[1]؛
- ينبغي أن يستند رصد البيئة الأرضية إلى أفضل الخبرات المتاحة في تنفيذ برامج الرصد الوطنية لحالة البيئة الساحلية (التنوع البيولوجي الأرضي، المياه الساحلية، الهواء، التربة)، والتي تتوافق مع الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة للأمم المتحدة، ومتطلبات الوكالة الأوروبية للبيئة حيثما يكون ذلك مناسبًا، بما في ذلك توجيهات المفوضية الأوروبية (مثل توجيهات المواطن والطيور، والتوجيه الإطاري بشأن المياه، إلخ)
- يجب أن يراعي رصد البيئة البحرية والبرية تقييم الضغوط البشرية (سواء في المصدر أو في البحر) للأنشطة البشرية (الأنشطة الساحلية البرية والبحرية) وتأثيراتها التي تمنع تحقيق الوضع البيئي الجيد (GES) للبيئة البحرية وحماية البيئة الأرضية. يجب أن تستند إدارة الأنشطة البشرية التي تهدف إلى الحد من الضغوط، بما في ذلك آثارها على المناظر الطبيعية والقيم الثقافية والأنماط الاجتماعية، إلى المعلومات التي تم جمعها من خلال رصد البيئة البحرية والبرية وتقييمها حسبما يقتضي الأمر، بما في ذلك التنفيذ الملزم لتقييم الأثر البيئي (EIA) والتقييم البيئي الإستراتيجي ((SEA؛
- يجب أن تكون معلومات الرصد في متناول جميع الأطراف المعنية.

وتنفيذًا لهذا الغرض، ووفقًا للمواد 8-21 والمواد 25-29 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يتم تشجيع الأطراف المتعاقدة على تحقيق ما يلي بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناته، حسب الاقتضاء:

- استخدام وتعزيز وإنشاء آليات مناسبة للرصد والمراقبة المنتظمين لحالة وتطور مناطقها الساحلية والموارد والأنشطة التي تشملها؛
- إنشاء أو تحسين نظم الحوكمة ومؤسساتها وتشريعاتها وتخطيطها التي قد تؤثر على المناطق الساحلية، مع اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لضمان اطلاع الجمهور على المعلومات؛
- التعاون في تحديد مؤشرات إدارة المناطق الساحلية واستخدامها، واستخدام الموارد والأنشطة الاقتصادية، مع مراعاة المؤشرات الحالية، وذلك لضمان الاستخدام المستدام للمناطق الساحلية وتقليل الضغوط التي تتجاوز قدرتها الاستيعابية؛
- تنفيذ تقييمات مناسبة بشأن استخدام المناطق الساحلية وإدارتها والتأكد من استخدام النتائج لصياغة استجابات سياسية كافية؛
- تبادل المعلومات والخبرات العلمية والتقنية، والبيانات والممارسات الجيدة، وتعزيز تقديم المساعدة العلمية والتقنية من خلال عدة أمور منها تدريب الموظفين العلميين والتقنيين والإداريين، وتنسيق برامج الأبحاث وتنفيذ الأنشطة ذات الاهتمام المشترك (مثل المشروعات الإيضاحية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية)، داخل شبكة المنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط؛
- تبادل النتائج والخبرات المتاحة في تنفيذ برامج الرصد والتقييم المتكاملة للبيئة البحرية مع الاتفاقيات البحرية الإقليمية الأخرى والوكالة الأوروبية للبيئة، وضمان عمليات التبادل مع الدول الأعضاء في المفوضية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ التوجيه المتعلق بإطار الإستراتيجية البحرية وتخطيط الحيز البحري وتوجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة الأخرى.

5.2 التقييمات البيئية (المادتان 19 و29)

يمثل التقييم البيئي، أي التقييم البيئي الإستراتيجي على المستوى الإستراتيجي للسياسات والخطط والبرامج، وكذلك تقييم الأثر البيئي على المستوى التشغيلي للمشروعات والأنشطة الفردية، أولى أدوات تحقيق الوضع البيئي الجيد والتنمية المستدامة.

إن المساهمة التي يقدمها تقييم الأثر البيئي في تطوير عملية صنع القرار معترف بها على نطاق واسع، وتطبق جميع دول البحر الأبيض المتوسط هذه الأداة عمليًا على مقترحات التنمية واسعة النطاق. يوجد نطاق لمزيد من التقدم، وخصوصًا فيما يتعلق بتأثير التغير المناخي. وبالمقارنة مع تقييم الأثر البيئي، لا يزال التقييم البيئي الإستراتيجي أقل تطورًا واستخدامًا على الرغم من أهميته في السعي نحو تحقيق جودة بيئية أفضل من خلال مستوى أعلى لصنع القرار بالنسبة للسياسات والإستراتيجيات والخطط والبرامج المعترف بها من جميع البلدان المتشاطئة. ومع ذلك، ونظرًا لأن التقييم البيئي الإستراتيجي يتخذ أشكالاً متعددة ويستخدم مجموعة متنوعة من الأساليب والإجراءات، وأحيانًا يكون ذلك دون إطار قانوني وإعداد مؤسسي، فلا تزال هناك صعوبات، وخصوصًا فيما يتعلق بقابلية المقارنة في سياق عابر للحدود.

---

[1] تُعد مراقبة البحر والساحل وتقييمهما، بناءً على المعرفة العلمية، الأساس الذي لا غنى عنه لإدارة الأنشطة البشرية، وذلك بهدف تعزيز الاستخدام المستدام للبحار والسواحل والحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية وتنميتها المستدامة. اتفق مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة عشرة في عام 2016 على برنامج التقييم والرصد المتكاملين (IMAP) للبحر الأبيض المتوسط وسواحله ومعايير التقييم المرتبطة به (IMAP) في القرار رقم IG. 22/7 الذي يرسخ مبادئ المراقبة المتكاملة، والتي سوف تراقب لأول مرة التنوع البيولوجي والأنواع غير الأصلية والتلوث والقمامة البحرية والساحل والهيدروغرافيا بطريقة متكاملة. ويتم تنفيذ برنامج التقييم والرصد المتكاملين وفقًا للمادة 12 من اتفاقية برشلونة والعديد من الأحكام المتعلقة بالرصد بموجب بروتوكولات مختلفة بهدف رئيسي يتمثل في تقييم الوضع البيئي الجيد. والركيزة الأساسية لهذا البرنامج هي المؤشرات المشتركة البالغة 27 على النحو الوارد في القرار IG 22/7: برنامج التقييم والرصد المتكاملين.

يدعم تطبيق تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الإستراتيجي تنفيذ مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (المادة 6 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية) بما في ذلك الحاجة إلى مراعاة جميع عناصر الأنظمة الطبيعية والثقافية بطريقة متكاملة؛ وتطبيق نهج النظم الإيكولوجية في تخطيط الحيز وإعداد السياسات والإستراتيجيات؛ والمشاركة في الوقت المناسب في صنع القرار والتأكد من تقليل الأنشطة الاقتصادية من استخدام الموارد الطبيعية ومراعاتها لاحتياجات الأجيال المقبلة. يمكن تقديم التقييم البيئي الإستراتيجي من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية كجزء مهم لا يتجزأ من عملية التخطيط المكاني، وتوفير آلية لاعتبار الإستراتيجية للآثار البيئية، وتقييم خيارات التخطيط المختلفة، وتحديد تدابير تخفيف هذه الآثار وتقييمها، ومن ثمَّ ضمان الاستدامة البيئية.

يمكن أن تساعد خطط عملية التقييم البيئي الإستراتيجي والسياسات التي تتناول المنطقة الساحلية، سواء جغرافيًا (مثل الإستراتيجيات الساحلية) أو حسب الموضوع (مثل خطط تنمية الاستزراع المائي، السياحة)، في إنشاء إطار للسياسة يوجه التنمية إلى مواقع أكثر ملاءمة. وعلى غرار تقييم الأثر البيئي، يُعد التقييم البيئي الإستراتيجي أيضًا أداة تدعم الشفافية والمساءلة لأنها تتيح الفرصة للجمهور للمشاركة في العملية والاطلاع على القرارات المتخذة بشأن الخطط والسياسات المعتمدة.

وتسعى كل من عمليات التقييم البيئي إلى تحديد الخيارات البديلة والنظر في الآثار التراكمية، وتشجيع صانعي السياسات وصناع القرار على النظر في مختلف الخيارات السياسية والتكنولوجية والتفكير في السيناريوهات المستقبلية التي قد تنجم عن الخطط والمشروعات المعتمدة. وتعتمد إدارة المناطق الساحلية على تطبيق نُهج مماثلة طويلة الأجل لحماية النظم الإيكولوجية الصحية، وخصوصًا في ظل المناخ المتغير.

وفي السياقات العابرة للحدود، يساعد تطبيق التقييم البيئي الإستراتيجي وتقييم الأثر البيئي على تعزيز التعاون بين الدول المتجاورة حيث تسمح كلتا العمليتين بإجراء مشاورات عند تحديد القضايا الهامة المحتملة ذات الطبيعة العابرة للحدود من خلال عملية التقييم. ونتيجة لذلك، مع احترام الاختصاص الوطني، يمكن للتقييم البيئي الإستراتيجي وتقييم الأثر البيئي المساعدة في تعزيز التعاون بحيث يكون للخطط والسياسات والمشروعات الوطنية المنفذة إمكانات أعلى للمساهمة في الجهود الإقليمية لحماية البحر الأبيض المتوسط.

وبالنسبة لهذه الأدوات لدعم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، سيكون من المثالي الاحتفاظ بقاعدة بيانات للتقييمات التي تم إجراؤها والتقارير التي يتم إعدادها بهدف مراقبة نوع ودرجة الضغوط المرتبطة بالتنمية على السواحل؛ والإبلاغ بالتقييمات البيئية الجديدة لمنع ازدواجية الجهود، وخصوصًا عندما تكون البيانات متاحة بالفعل؛ ودعم المبادرات الأخرى ولا سيما تنفيذ برنامج التعاون الاقتصادي من خلال البيانات المجمعة والقرارات المتخذة. وقد تكون قواعد البيانات هذه متاحة على المستويين الوطني والإقليمي، وذلك لتعزيز المعرفة على المستوى الإقليمي وتسهيل التعاون عبر الحدود. لا ينبغي إنشاء قواعد بيانات جديدة؛ بل سيتم تحسين القواعد الحالية بسبب التعاون الوثيق ومساهمة جميع مكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

وفي سياق إطار العمل الإقليمي المشترك، يجب التأكيد على ما يلي:

- يشكل التقييم البيئي الإستراتيجي جزءًا مهمًا من تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي؛
- ينبغي تنشيط عملية التقييم البيئي الإستراتيجي عبر الحدود، بما في ذلك التشاور العابر للحدود، عند الضرورة، وذلك عندما يُتوقع أن يكون للسياسة أو الإستراتيجية أو الخطة أو البرنامج آثار بيئية كبيرة عابرة للحدود؛[2]
- ينبغي أن يعمل التقييم البيئي الإستراتيجي وتقييم الأثر البيئي على تقييم التأثير على كل من البر والبحر، وكذلك النظر في الآثار المتبادلة للأنشطة البحرية على الأرض والأنشطة الأرضية على البحر، استنادًا إلى التفاعلات بين الأرض والبحر المحددة الأكثر ملاءمة؛
- يجب أن يراعي التقييم البيئي الإستراتيجي القضايا الجديدة والناشئة، وخصوصًا التغير المناخي وآثاره.

وتنفيذًا لهذا الغرض، ووفقًا للمواد 19 و29 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يتم تشجيع الأطراف المتعاقدة على تحقيق ما يلي بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناته، حسب الاقتضاء:

- تنفيذ التقييمات البيئية، مع مراعاة الآثار التراكمية على المناطق الساحلية وقدرتها الاستيعابية. وقد تستند هذه التقييمات إلى استخدام الأهداف البيئية لنهج النظام الإيكولوجي والمؤشرات ذات الصلة، كما هو موضح في المنهجية التي تم تطويرها واختبارها مؤخرًا من خلال مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية[3]: باستخدام مؤشرات نهج النظام الإيكولوجي، تتيح المنهجية تقييم قيمة البيئة الطبيعية البحرية والساحلية

[2] وكمثال على الممارسات الجيدة في التعاون عبر الحدود بين البلدان المتجاورة، تجدر الإشارة إلى إجراء تقييم بيئي إستراتيجي لخطة وبرنامج العمل الإطاريين (FPP) لاستكشاف المواد الهيدروكربونية في البحر الأدرياتيكي واستغلالها. تم تطوير خطة وبرنامج العمل الإطاريين المذكورين للمحافظة على سجل دقيق لأنشطة استكشاف واستغلال المواد الهيدروكربونية، وإصدار التراخيص، ومنح العقود، والتزامات المستثمرين، وفرض الرسوم والغرامات، وكذلك لتتبع احتياطي المواد الهيدروكربونية في باطن البحر الأدرياتيكي. وقد تم إنتاجهما بواسطة الوكالة الكرواتية للمواد الهيدروكربونية جنبًا إلى جنب مع التقرير البيئي المرافق لهما، ووفقًا لاتفاقية إسبو للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والبروتوكول الخاص بالتقييم البيئي الإستراتيجي الملحق باتفاقية إسبو للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا لعام 1991، تم إخطار السلطات المختصة في إيطاليا والجبل الأسود وسلوفينيا بعملية التقييم البيئي الإستراتيجي، وخطة وبرنامج العمل الإطاريين والتقرير البيئي المصاحب لهما. وفي عملية التقييم البيئي الإستراتيجي عبر الحدود، أرسلت إيطاليا والجبل الأسود وسلوفينيا آراءها حول كلتا الوثيقتين اللتين تم تعديلهما وفقًا لذلك.

[3] تم اختبار المنهجية في خليج بوكا كوتورسكا، الجبل الأسود (http://msp-platform.eu/practices/ecap-base-marine-vulnerability-assessment-basis-msp-montenegro).

وكذلك مستوى الضغوط الحالية عليها. كذلك تسمح المنهجية بتحديد الآثار المكانية لتلك الضغوط. كما أنها تتيح إمكانية تحديد مستوى تعرض البيئة البحرية والساحلية للأنشطة المستقبلية (المخطط لها) من خلال دراسة الضغوط الحالية ومدى التغير المتوقع وقدرة البيئة على التكيف مع التغير. ويتيح هذا النهج إمكانية تحديد المناطق الأكثر هشاشة وقيمة، والتي يجب الحفاظ عليها من التدهور في المستقبل، ومن ثمَّ المواقع التي تحتاج إلى تخطيط الأنشطة فيها بعناية. تُقدَّم هذه المنهجية هنا كمثال ولا يمكن لتطبيقها المحتمل أن يحل محل العمليات الوطنية القائمة للتقييم البيئي الإستراتيجي وتقييم الأثر البيئي أو يؤثر عليها.

- تضمين التفاعلات بين الأرض والبحر في التقييمات البيئية (بما في ذلك التقييمات العابرة للحدود)، وخصوصًا التفاعلات والآثار التي يمكن أن تغير توازن المناطق البحرية والبرية بسبب العمليات الطبيعية (مثل التآكل الساحلي، والفيضانات، والحوادث الزلزالية، وتسرب المياه المالحة...) وكذلك التأثيرات المتبادلة للأنشطة البحرية على الأرض والأنشطة البحرية على البحر التي يمكن أن تغير الاستقرار البيئي وتقلل من مرونة الأنظمة الطبيعية. لذلك قد تتضمن هذه التفاعلات بين الأرض والبحر تفاعلات معقدة بين العناصر البيئية والاجتماعية والاقتصادية والحوكمة. يجب تقييم هذه التفاعلات في النطاق الجغرافي المناسب، مع أخذ الديناميكية الزمنية للتفاعلات في الاعتبار أيضًا.
- واعترافًا بتعقيد عمليات التقييم البيئي، وخصوصًا في السياق العابر للحدود، ينبغي اعتماد أكبر عدد ممكن من المبادئ التوجيهية للتعاون بشأن إجراءات الإخطار وتبادل المعلومات والتشاور في جميع المراحل، ليتم تطويرها بمساعدة وحدة التنسيق (CU) ومكوناتها. يجب أن تتناول هذه المبادئ التوجيهية القضايا المذكورة أعلاه (الوضع البيئي الجيد والأهداف ذات الصلة، وجوانب التفاعلات بين الأرض والبحر بما في ذلك التآكل الساحلي، والأثر التراكمي وتقييم القابلية للتأثر، والقدرة الاستيعابية) وكذلك بعض القضايا مثل آثار التغير المناخي، وتحليل دورة الحياة، إلخ.

5.3 تنسيق عمليات التخطيط وآليات الحوكمة (المواد 6، و7، و14، و20، و28، و29)

يُعد إنشاء آلية حوكمة متعددة المستويات وعملها السلس أمرًا أساسيًا لتحقيق الأهداف المعقدة والطموحة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لأنها تهيئ الساحة للإدارة والتعاون الفعالين. وسيعتمد نجاحها على التغذية المتبادلة بين أطر التعاون على الصعيدين الدولي والوطني وكذلك إقامة الشراكات وربط المبادرات المحلية بالسياسات العليا. وربما يكون تحقيق التوازن بين الاهتمامات الإستراتيجية والمحلية من أصعب المشكلات في إدارة المناطق الساحلية. وأخيرًا، يتمثل التحدي الجديد لجميع مبادرات التخطيط في التكيف مع المستوى الجديد، وهو أعلى بكثير من حالات الغموض الناتجة عن المخاطر الطبيعية، وخصوصًا آثار التغير المناخي على المناطق الساحلية.

ولتحقيق أهداف الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتسهيل التكامل من خلال التخطيط الفعال، يجب إجراء التنسيق المؤسسي عبر القطاعات في مختلف السلطات الإدارية المختصة في المناطق الساحلية، والتي تغطي كلاً من الأجزاء البحرية والبرية. كما يجب أيضًا وضع خطط حوكمة مناسبة تسمح بالمشاركة الكافية والمناسبة في التوقيت في صنع قرارات شفافة للسكان المحليين والأطراف المعنية.

وتنفيذًا لهذا الغرض، ووفقًا للمواد 6د-هـ، و7، و14، و20، 28، و29 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يتم تشجيع الأطراف المتعاقدة على تحقيق ما يلي بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناته، حسب الاقتضاء:

- وضع مخططات وعمليات إدارية تسهل التنسيق الأفقي (القطاعي) والرأسي (بين المستويات الجغرافية والإدارية المختلفة) لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (مثل هيئات التنسيق المشتركة بين القطاعات، ومجموعات العمل والتدريب المشتركة، وما إلى ذلك)، واعتماد أشكال قانونية للترقية/وضع هذا النوع من العمليات، مثل اللوائح والمراسيم على المستوى الوطني أو مذكرات الاتفاق على المستوى الإقليمي أو شبه الإقليمي، والمشاركة في التواصل من أجل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لإنشاء الكتلة الحرجة من الناس والخبرات والمعارف من أجل تنفيذها بفعالية؛
- ضمان إدخال واستخدام أدوات السياسة الأرضية المناسبة في عملية تخطيط المناطق الساحلية؛
- تنسيق الإستراتيجيات والخطط والبرامج الساحلية الوطنية المتعلقة بالمناطق الساحلية المجاورة حسب الاقتضاء؛
- ضمان الإخطار وتبادل المعلومات والتشاور في حالات التقييمات البيئية ذات الآثار العابرة للحدود، بما في ذلك التقييم البيئي العابر للحدود، حسب الاقتضاء؛
- ضمان مشاركة الأطراف المعنية في أوائل عملية التخطيط.

5.4 تخطيط الحيز البحري (المواد 3، و5، و6، و10، و11)

يُعد التخطيط المكاني للمنطقة الساحلية أداة أساسية لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في "تسهيل التنمية المستدامة للمناطق الساحلية من خلال التخطيط الرشيد للأنشطة عبر ضمان مراعاة البيئة والمناظر الطبيعية بالتوافق مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (المادة 5). كما ورد التخطيط أيضًا في

مواد أخرى من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، مثل المواد التي تتناول حماية الأراضي الرطبة ومصبات الأنهار والمواطن البحرية (المادة 10) أو حماية المناظر الطبيعية الساحلية (المادة 11).

على الرغم من عدم ذكر تخطيط الحيز البحري صراحةً في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، إلا أن النطاق الجغرافي للبروتوكول وتعريف المنطقة الساحلية الوارد في المادة 3 يشمل الأرض والبحر. ويترتب على ذلك أنه ينبغي تطبيق التخطيط بالتساوي على كلا المكونين وأن تخطيط المساحة البحرية قد تم أخذه في الحسبان بالفعل.

ويُعد تخطيط الحيز البحري أداة للتنسيق وصنع القرار عبر القطاعات، والتي تمكّن السلطات العامة والأطراف المعنية من تطبيق نهج متكامل يعتمد على السياسات العابرة للحدود في تنظيم البيئة البحرية وإدارتها وحمايتها، مع مراعاة المنافسة في البحار للنقل البحري، وتنمية النفط والغاز، والطاقة المتجددة البحرية، والاستزراع المائي البحري، واستخراج النفط والغاز، ومصايد الأسماك، واستخراج الرمال والحصى، والسياحة والترفيه، والتخلص من النفايات، وغيرها من القضايا مثل قضايا الحفاظ على النظم البحرية والدفاع العسكري؛ كما يُعد أداة أيضًا لتحليل وتخصيص التوزيع المكاني والزمني للأنشطة البشرية في المناطق البحرية لتحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تم تحديدها من خلال العملية الفنية والسياسية.

تركز الجوانب البيئية لتخطيط الحيز البحري على الحل الفعال للتضاربات القائمة بين الاستخدامات البحرية والحفاظ على البيئة البحرية. يوفر تنفيذ تخطيط الحيز البحري فرصة لتطوير القطاعات البحرية واستخدام وظائف وموارد النظام الإيكولوجي بطريقة مستدامة. لذلك؛ يمكن تلخيص الأهداف البيئية لتخطيط الحيز البحري بشكل عام على النحو التالي:

- تحقيق الاستخدام المستدام لخدمات النظام الإيكولوجي وضمان الحفاظ على سلامة هذا النظام؛
- ضمان تحديد الآثار التراكمية للأنشطة البشرية والحد منها في الوقت المناسب على النظم الإيكولوجية البحرية؛
- السماح بالحفاظ والإدارة المستدامين للبيئة البحرية بما في ذلك تحديد وحفظ المناطق البحرية المهمة إيكولوجيًا أو بيولوجيًا؛
- دمج أهداف التنوع البيولوجي في عملية التخطيط وتخصيص مساحة للتنوع البيولوجي والحفاظ على الطبيعة؛
- تطوير نهج تخطيط مناسبة للمناطق البحرية المحمية.

تغطي الجوانب الاقتصادية لتخطيط الحيز البحري الأهداف والغايات التي تساهم في تحقيق عائد اقتصادي من استخدام الموارد البحرية، ويمكن صياغتها على النحو التالي:

- ضمان النمو المستدام للأنشطة البحرية المختلفة مع التأثير على الدخل والتوظيف؛
- ضمان توفير بيئة آمنة للاستثمارات طويلة الأجل؛
- تشجيع الاستخدام المتسم بالكفاءة للموارد الطبيعية والحد من التضاربات القائمة بين الاستخدامات غير المتوافقة وبين الطبيعة وبعض الاستخدامات مثل علاقة المصايد بالطبيعة، ومن ثمَّ تأمين مستقبل طويل الأجل للصناعات التي تعتمد عليها؛
- ضمان تحقيق أقصى فوائد من استخدام البحر من خلال تشجيع تواجد الاستخدامات المتوافقة في نفس المنطقة وتحقيقها لأقصى قيمة؛
- تعزيز التماسك مع أنظمة التخطيط الأخرى؛
- مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف المعاملات للأنشطة البحرية.

تُعد الجوانب الاجتماعية المكانية لعملية تخطيط الحيز البحري مهمة أيضًا. ويغطي كل من البُعد الاجتماعي والثقافي لتخطيط الحيز البحري الأهداف والغايات التي تساهم في رفاهية السكان من البشر وتضمن توازن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البيئة البحرية، مثل الأهداف المتعلقة بما يلي:

- دعم الاقتصاد البيئي من خلال الترويج للأنشطة التي تعتمد على الجودة البيئية مثل الترفيه وصيد الأسماك والفرص السياحية (الغوص، سياحة الحياة البرية، إلخ)؛
- تحسين إشراك الأطراف المعنية ومشاركة المواطنين في عملية التخطيط من خلال إنشاء آلية تتسم بالشفافية والتنظيم يمكن من خلالها تمثيل مصالح القطاعات المختلفة وتوفيقها، وكذلك إدارة النزاعات المحتملة والآثار المكانية بطريقة منسقة؛
- تعزيز اليقين القانوني لجميع الأطراف المعنية في الميدان البحري؛
- تعزيز التنسيق وتبسيط عمليات اتخاذ القرارات؛
- تعزيز التعاون العابر للحدود، حسب الاقتضاء؛
- الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي؛
- تحديد القيم الاجتماعية وغير الملموسة الخاصة بالمنطقة من حيث استخدام المناطق البحرية والحفاظ عليها؛

- تخصيص مساحة للاستخدامات المختلفة من خلال تحليل شامل، ومن ثمَّ زيادة الأمان بالنسبة للعمليات التجارية في البيئة البحرية.

كذلك يُعد تخطيط الحيز البحري إحدى الأدوات اللازمة لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي كنهج إستراتيجي تجاه التنمية المستدامة في المنطقة يضم جميع مكوناته الثلاثة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية) ويضمن توازنها. تُعد العلاقة بين نهج النظام الإيكولوجي وتخطيط الحيز البحري علاقة ثنائية الاتجاهات، حيث يمكن أن تسهم الثانية في الهدف العام المتمثل في تحقيق الوضع البيئي الجيد، وكذلك من خلال تحديد الموقع المناسب وكثافة الأنشطة البحرية وتعزيز إطار العمل التنظيمي ذي الصلة.

لم يتأثر المكون البحري للمنطقة الساحلية تقليديًا بنفس مقدار وتنوع الضغوط التي يتعرض لها الجزء الأرضي، مما أدى إلى أن أدوات الإدارة المعتمدة منذ عدة سنوات كانت عبارة عن أدوات قطاعية تتناول أساسًا النقل وصيد الأسماك والبنية التحتية وحماية البيئة. وكنتيجة لذلك، نجد أنه في المناطق الساحلية التي يقتصر فيها التخطيط المكاني على الجانب الأرضي، لا تزال التآزرات في الحوكمة بهدف الحد من الآثار البيئية وصراعات المستخدمين في البحر وعلى طول الواجهة البرية والبحرية يمثل تحديًا. ويركز تخطيط الحيز البحري استنادًا إلى نهج النظام الإيكولوجي على الجزء البحري الذي يتم تعريف الحدود فيه وفقًا للمناطق ذات الأهمية الإيكولوجية، كما أنه يوفر التكامل مع الجزء الأرضي الذي يغطي المنطقة الساحلية والمناطق الموجودة خلفها. عند توسيع التخطيط المكاني ليشمل البحر، فإن الإجراءات التنظيمية قد حسنت التنسيق بين الهيئات التنظيمية المختلفة ودعمت أيضًا استعمال بعض الأدوات مثل التقييمات البيئية. تؤدي التدابير المتخذة من خلال تخطيط الحيز البحري لجمع البيانات وإدارتها، والرصد البيئي، ووضع الخطط، وصياغة السياسات، واتخاذ القرارات وإنفاذها، إلى تعزيز إمكانية مراعاة التفاعلات بين الأرض والبحر ضمن نهج متكامل، داخل إطار منطقة معينة.

إن سياق المنطقة الساحلية المحددة، من حيث الأطر التنظيمية الحالية، ومستويات الضغوط الحالية والمتوقعة الناتجة عن الأنشطة البشرية والخصائص البيئية هي التي توجه عادةً كيفية استعمال تخطيط الحيز البحري. توجد خيارات مختلفة يمكن فيها تطوير تخطيط الحيز البحري باعتباره تخصصًا مستقلًا أو امتدادًا لآلية تنظيمية قائمة تتراوح بين تخطيط استخدام الأرض أو حماية البيئة أو إدارة مصائد الأسماك أو إدارة النقل. والخيار الأمثل هو أن يسترشد القرار النهائي بالتطلع إلى الوصول إلى أقوى إطار عمل تنسيقي على المستوى الوطني، وذلك لتحقيق أهداف بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار تخطيط الحيز البحري بمثابة الأداة/العملية الرئيسية لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الجزء البحري من المنطقة الساحلية، وبالتحديد لتنفيذ التخطيط والإدارة المستدامين. كما تحدد المادة 3 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أيضًا النطاق الجغرافي للتطبيق التشغيلي لتخطيط الحيز البحري الذي ينبغي أن يركز على المنطقة البحرية داخل البحر الإقليمي لإحدى البلدان. كما أن متطلبات مراعاة التفاعلات بين الأرض والبحر محددة في المادة 6.

وتنفيذًا لهذا الغرض، ووفقًا للمادتين 3 و6 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يتم تشجيع الأطراف المتعاقدة على تحقيق ما يلي بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناته، حسب الاقتضاء:

- تحسين معالجة قضايا التخطيط والإدارة في الجزء البحري من المنطقة الساحلية؛
- دعم تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الجزء البحري من المنطقة الساحلية من خلال تطبيق تخطيط الحيز البحري مع التركيز بقوة على التفاعلات بين الأرض والبحر وبالتوافق مع إطار العمل العام لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي:
- الحد من مصدر الضغط البحري الذي يؤثر على البيئة البحرية من خلال الكفاءة المكانية والتحكم في التوزيع الزمني للأنشطة البشرية؛
- الحد من التضاربات القائمة بين الاستخدامات البحرية وحماية المناطق ذات الأهمية الطبيعية والبيئية العالية؛
- تحديد المناطق المطلوب حمايتها من أجل الحفاظ على العمليات والوظائف الضرورية لتحقيق الوضع البيئي الجيد؛
- تحديد مناطق البؤر الساخنة البيئية في البحر التي يلزم فيها اتخاذ تدابير محددة؛
- تحديد العناصر التي تضمن التواصل بين الموائل ذات الصلة.

5.5 السياسة الأرضية (المادة 20)

في نطاق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ومع مراعاة التفاعلات بين الأرض والبحر، يلزم تنسيق كل من التخطيط الأرضي والبحري بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية.

تُعد السياسة الأرضية واحدة من أدوات تنفيذ تخطيط استخدام الأراضي. حيث تحدد حقوق الملكية والقواعد والمبادئ المتعلقة بالأرض والموارد الطبيعية التي تحتوي عليها؛ والأطر القانونية الخاصة بالوصول والاستخدام؛ والمصادقة ونقل حقوق الملكية هذه. بتطبيق السياسة الأرضية على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، فإنها تسهم في تخطيط الأنشطة البرية، والحفاظ على المناطق الطبيعية غير المأهولة، وتسهيل وصول الجمهور إلى الساحل والبحر. فهي أداة ملائمة للحد من تدهور البيئة الساحلية بسبب التحضر وشغل المناطق الساحلية من خلال تنمية الأنشطة البشرية. وعلاوة على ذلك، فإن الحفاظ على المناطق الساحلية الطبيعية من خلال تنفيذ أدوات استخدام الأرض يُعد حلاً فعالاً واقتصاديًا للتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها.

كما تُعد السياسة الأرضية أيضًا أداةً فعالة ليس فقط من حيث تخطيط استخدام الأرض، ولكن أيضًا بالنسبة لحماية المناظر الطبيعية الساحلية والجزر والتراث الثقافي.

ونظرًا لأن الضغوط والتلوثات المؤثرة على البيئة البحرية تأتي أساسًا من الأرض، فإن السياسة الأرضية تساهم في الحد من هذه الضغوط من جذورها والحفاظ على البيئة الساحلية والبحرية على حد سواء. ومن المهم مراعاة التفاعلات بين الأرض والبحر عند تطبيق أدوات السياسة الأرضية. توجد أنواع مختلفة من أدوات وتدابير السياسة الأرضية. وفيما يلي التحليلات الإرشادية والممارسات الجيدة بخصوص الأدوات الأكثر تحديدًا.

يُعد امتلاك الأراضيواحدًا من أدوات الحفاظ على المناطق الساحلية الطبيعية. وفي نطاق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يُنصح بتسهيل إجراءات الامتلاك الودية لصالح المنظمات العامة أو الخاصة المسؤولة عن الحفظ المستدام للمناطق الساحلية، وذلك من خلال الأسبقية والتبرع بالأراضي والمصادرة إذا لزم الأمر. وتتمثل ميزة امتلاك الأراضي في أنها توفر حماية قوية ودائمة للمناطق. ويجب استخدام هذه الأداة في نطاق إستراتيجية التخطيط المحلية التي تستوعب التنمية والسكان وحماية البيئة.

وتتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ آليات الامتلاك في مواردها التمويلية ووضع إجراءات إدارية وقانونية فعالة. يمكن لحق الأسبقية تسهيل إجراءات امتلاك الأراضي العامة. وهو يتيح للسلطات العامة التي تهدف إلى امتلاك مناطق ساحلية حساسة بهدف إدارتها بشكل مستدام إمكانية التمتع بأولوية التملك.

يُعد الامتياز أداة من أدوات السياسة الأرضية، والتي تسمح لمالك الأرض بمنح إدارة موقع محدد لأحد المستفيدين (صاحب الامتياز) مقابل رسوم استخدام. ويكون المستفيد هو المسؤول عن تنفيذ أنشطة الإدارة طويلة الأجل. كما يتيح الامتياز للدولة أو البلديات أيضًا إمكانية التصريح مؤقتًا بشغل خاص لأملاكها العامة مقابل رسوم. كما تمثل هذه الممارسة أيضًا[4] وسيلة لجمع الأموال (عن طريق رسوم الامتياز) التي يمكن إعادة استثمارها في أنشطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ويتيح هذا النوع من العلاقات التعاقدية أيضًا إمكانية النظر في الشغل غير الدائم للمناطق التي يُحتمل أن تكون عرضة لمخاطر الغمر أو التآكل الساحلي، وذلك في ضوء تثمينها السياحي أو الاقتصادي المؤقت.

الفصل بين الملكية وحق الاستخدام أداة محتملة للسياسة الأرضية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ حيث يوافق مالك الأرض على فقدان جزء من الحقوق التي يمارسها على أرضه. مثل التنازل عن بناء العناصر الطبيعية أو الموروثة في الموقع أو تدميرها مقابل تعويضات. يمكن أيضًا أن يؤدي هذا الامتناع المتعمد إلى نشأة التزامات بالإجراءات لضمان إدارة الموقع الساحلي. وهناك أنواع مختلفة من الممارسات لفصل الملكية، بما في ذلك حق الانتفاع، وهو التزام مفروض على مالك الأرض لصالح مالك أرض آخر يمكن تطبيقه على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. على سبيل المثال، من أجل تسهيل وصول الجمهور إلى الساحل، يمكن تصميم حق الانتفاع لإنشاء حق مرور على طول الساحل على الممتلكات الخاصة المطلة على الأملاك العامة البحرية.

تمثل ملكية الأرض أداة للسياسة الأرضية تشمل ملاك الأراضي ومستخدميها في الحفاظ على الطبيعة والمناظر الطبيعية بدعم من المجتمع المدني. ومن خلال الاتفاقيات التطوعية بين ملاك/مستخدمي الأراضي ومنظمات الإشراف على الأراضي (المعروفة أيضًا باسم صناديق إدارة الأراضي)، تتيح إدارة الأراضي إمكانية الحفاظ على البيئة وإدارتها واستعادتها. حيث يُعد نهج الإدارة مفهومًا مفيدًا بشكل خاص في العديد من الحالات التي تكون فيها الإدارة المستدامة هي الهدف بدلاً من الحماية المطلقة أو الحفظ المطلق. تُستخدم هذه الأداة في منطقة البحر الأبيض المتوسط على سبيل المثال في منطقة كتالونيا (إسبانيا) التي طورت شبكة لإدارة الأراضي[5]. هناك ثلاثة مستويات من اتفاقيات إدارة الأراضي بين مالك الأرض ومنظمة إدارتها: اتفاقيات دعم الإدارة؛ واتفاقيات نقل الإدارة؛ واتفاقية نقل الملكية.

تحقيقًا لهذه الغاية، ووفقًا للمادة 20 بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يتم تشجيع الأطراف المتعاقدة على تحقيق ما يلي بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناته، حسب الاقتضاء:

- إجراء تشخيص للمناطق الساحلية الحساسة المهددة بالتوسع الحضري والتغير المناخي في جميع المناطق الساحلية من أجل تحديد المناطق ذات أولوية الامتلاك أو الحماية، وتصميم إستراتيجية لامتلاك المناطق الساحلية وحمايتها بالإضافة إلى أنشطة تخطيط استخدام الأراضي؛
- إعداد سجل للأراضي، أو إحدى أدوات الأراضي المعادلة، والتي توفر معلومات دقيقة ومفصلة عن ملكية هذه الأراضي، وتربطها بالمعلومات ذات الصلة عن شغل واستخدام مناطق الخط الساحلي؛
- تطبيق أدوات وآليات السياسة الأرضية بالتنسيق مع التخطيط المكاني، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لأن هذه السياسة الأرضية تُعد أداة أساسية للحد من الضغوط الجذرية الناتجة عن الأرض؛
- دعم المراقبة العلمية المستمرة لتطورات المناطق الساحلية، وخصوصًا ملاحظات سيناريوهات التغير المناخي وتصورات آثار ذلك، من أجل دعم اتخاذ القرارات في إطار التخطيط والتنمية الساحلية؛
- تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بشأن أدوات وآليات السياسة الأرضية، وبشكل خاص من خلال شبكة من وكالات إدارة المناطق الساحلية و/أو الإدارة.

[4] وتتبنى جمعية حماية الطبيعة في لبنان هذا الامتياز العام بشكل منتظم.
[5] Xarxa de Custodià del Territori (XCT)

5.6 الأدوات الاقتصادية والمالية (المادة 21)

يُعد التمويل المستدام للإجراءات التي تقلل من الضغوط المؤثرة على المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط أمرًا ضروريًا للتنفيذ الفعال للإدارة المستدامة وتحقيق وضع بيئي جيد في المنطقة. حيث تتوفر الأموال اللازمة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال الميزانيات الحكومية الوطنية وبرامج الجهات المانحة والمساهمات التطوعية والشراكات القائمة مع القطاعات الخاصة وغيرها من الآليات المالية (بما في ذلك الصناديق البيئية المتخصصة). وعادةً ما يتم تقديم الأدوات المالية (بما في ذلك الضرائب والإعانات) وآليات السوق (مثل الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي) لمعالجة العوامل الخارجية والمساعدة في تحقيق أهداف حماية البيئة.

هناك غرضان مختلفان للأدوات المالية البيئية للمنطقة الساحلية. تمتلك بعض الأدوات هدفًا ماليًا فقط؛ حيث يتم إنشاؤها لتوفير أموال للميزانيات العامة. وفي هذه الحالة، يوصى بإعادة توزيع هذه الأموال لتمويل أنشطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. بينما تمتلك بعض الأدوات المالية الأخرى هدفًا إستراتيجيًا للتأثير على ممارسات الأطراف المعنية. حيث يتم إنشاؤها للتأثير على الأطراف المعنية الاقتصادية وسلوك الأشخاص من خلال الحوافز أو أدوات الردع.

وبالإضافة إلى إنشاء أدوات مالية لتوفير الأموال أو دعم تغيير ممارسات الأطراف المعنية، من المهم أيضًا تقليل الأدوات والإعانات المالية التي يكون لها تأثير سلبي على البيئة (الأدوات الضارة بالبيئة) أو تجنبها. يتعلق الأمر بشكل رئيسي بالحوافز المالية والاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز الأنشطة الاقتصادية القطاعية في المناطق الساحلية التي تتعارض مع أهداف الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. مثل الأدوات المالية التي تدعم تدمير المناطق الطبيعية (الإعانات الخاصة بتجفيف الأراضي الرطبة). ينبغي النظر بعناية في التأثيرات والمفاضلات الخاصة بالتوزيع في عملية إصلاح الأدوات الضارة بالبيئة.

فيما يتعلق بالضرائب المدرة للدخل، توجد بعض الأمثلة الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط حول الممارسات الجيدة لإعادة التوزيع في إجراءات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ والتي تتمثل في فرض ضريبة على أعمال إنشاء المباني التي يعاد توزيعها على السلطات العامة المحلية لتنفيذ السياسات الأرضية التي تسهم في الحفاظ على المناطق الساحلية[6]، أو تخصيص رسوم ترخيصات الصيد أو ضريبة السياحة على الميزانيات البيئية للسلطات المحلية[7]. يُعد قرار تخصيص الدخل الناتج عن الضريبة لميزانية محددة قرارًا سياسيًا بالطبع، ولكن يمكن للأطراف المعنية بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية توجيه هذه القرارات من خلال تحديد الإجراءات ذات الصلة بالتمويل والدخول المالية التي يمكن إعادة توزيعها. كما يمكن أيضًا استحداث بعض الضرائب المخصصة لتمويل الحفاظ على البيئة الساحلية والبحرية. مثل فرض ضريبة على المسافرين على متن وسائل النقل البحري المتجهة إلى المناطق الطبيعية المحمية. حيث تُحصَّل الضريبة من خلال شركات النقل لمصلحة الجهة العامة التي تدير المنطقة الطبيعية المحمية وتُخصَّص للحفاظ على المنطقة[8].

يمكن أيضًا إنشاء حافز مالي، مثل نظام التبرعات بالأراضي من خلال خطط دفع التعويضات الضريبية (الدفع العيني)، والتي يمكن أن تساعد في إخضاع الأراضي إلى الملكية العامة، والتي يمكن نقلها إلى المنظمات المسؤولة عن إدارتها المستدامة[9].
تهدف بعض الأدوات المالية إلى دعم الأطراف المعنية في تغيير الممارسات من أجل الحفاظ على المناطق الساحلية. فمثلاً فيما يتعلق بتغيير السلوكيات، فرضت ضريبة على الأكياس البلاستيكية في بعض الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط مثل كرواتيا واليونان وإسرائيل ومالطا وسلوفينيا وإسبانيا[10].

اعتبار خدمات النظام البيئي: تُعد خدمات النظام الإيكولوجي بمثابة المزايا التي يحصل عليها الأشخاص من النظم الإيكولوجية دون الحاجة إلى الدفع مباشرة للحصول عليها. يوفر الجزءان الأرضي والبحري من المناطق الساحلية العديد من خدمات النظام الإيكولوجي، والتي تتعرض إلى تهديدات متزايدة بسبب الضغوط على البيئة. وسيتطلب فقدان هذه الخدمات تطوير بدائل مكلفة. لذلك يلزم رفع الوعي بالقيمة الاقتصادية لخدمات النظام الإيكولوجي. سيتيح الاستثمار الآن في رأس المال الطبيعي إمكانية توفير المال على المدى الطويل.

تتكون مدفوعات خدمات النظام البيئي (PES) من الدفع مقابل تقديم الخدمات: حيث يتم الدفع للأطراف المعنية بشرط الحفاظ على خدمة النظام البيئي المحددة أو استعادتها. وفي نطاق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يمكن أن تُجرى مدفوعات خدمات النظام البيئي لصالح المزارعين أو ملاك الأراضي الذين وافقوا على تنفيذ إجراءات لإدارة أراضيهم التي تقدم خدمة النظام البيئي. ونظرًا لأن الدفع يوفر حافزًا لملاك الأراضي ومديريها، فإن مدفوعات خدمات النظام البيئي تُعد آلية سوقية على غرار الضرائب أو الإعانات. ويتمثل الهدف في دعم الحفاظ على الموارد الطبيعية بهدف محدد (منطقة عازلة للانغمار أو الفيضان، وبالوعة الكربون الأزرق، والأراضي الرطبة لصرف المياه الطبيعية، إلخ).

استخدام التحليل الاقتصادي لتقييم مختلف خيارات وتدابير ومشروعات سياسة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية:
يمكن أن تدعم أدوات التحليل والتقييم الاقتصادي عملية اتخاذ القرارات الفعالة المتعلقة بسياسات ومشروعات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. يتكون تحليل التكلفة والعائد من مجموعة من منهجيات التقييم الاقتصادي للبيئة. ويُستخدَم لتقييم التغير الطارئ على خدمات النظام البيئي بسبب أحد المشروعات أو إحدى السياسات. حيث يعقد تحليل التكلفة والكفاءة مقارنة بين تكلفة وكفاءة

---

[6] المثال الفرنسي على الضريبة الإقليمية على المناطق الطبيعية الحساسة.
[7] هذا المثال موجود في المغرب.
[8] المثال الفرنسي على الضريبة المفروضة على المسافرين البحريين المتجهين إلى المناطق الطبيعية المحمية.
[9] المثال الفرنسي على العطاء بمقابل.
[10] مؤسسة Surfrider. لقد حان الوقت لتحرك أوروبا ضد التلوث الناتج عن الأكياس البلاستيكية. 2018. 24 صفحة

إستراتيجيتين بديلتين تهدفان إلى تحقيق الهدف نفسه. وفي نطاق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يتيح هذا النهج إمكانية تحديد أهداف حفظ البيئة الساحلية وتحليل وسائل لتحقيقه بالطريقة الأكثر فعالية. وأخيرًا، يُعد تحليل القرار متعدد المعايير منهجية لدعم حالات اتخاذ القرارات المعقدة في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بأهداف متعددة ومتضاربة في كثير من الأحيان، والتي تقيمها الأطراف المعنية بشكل مختلف. وتساهم جميع أدوات التحليل والتقييم الاقتصادي هذه في زيادة الوعي بقيم خدمات النظام البيئي.

تحقيقًا لهذه الغاية، ووفقًا للمادة 21 بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يتم تشجيع الأطراف المتعاقدة على تحقيق ما يلي بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناته، حسب الاقتضاء:

- تعزيز قدرات الأطراف المعنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط على تحديد الموارد والبرامج المتاحة، وتطوير المقترحات المالية، ومراقبة الأموال المخصصة بطريقة تتسم بالكفاءة؛
- تطوير إستراتيجيات تمويل مستدامة لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على المستويين الوطني والإقليمي؛
- تبادل المعلومات حول الممارسات الجيدة والنتائج المحققة من خلال تنفيذ الأدوات الاقتصادية والمالية في المنطقة. يمكن النظر في تطبيق الأدوات التي أثبتت فعاليتها في بلدان أخرى؛
- العمل من أجل إعادة توزيع الإيرادات العامة بصورة أفضل لتمويل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل ضمان التمويل المستدام وتقليل الاعتماد على الصناديق الخارجية. فمثلاً يمكن تخصيص الإيرادات العامة من رسوم استخدام المجال البحري العام أو رسوم الممتلكات العامة حسب الأولوية لأنشطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
- تعزيز تطبيق الأدوات الاقتصادية/السوقية ذات الصلة لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
- خفض الإعانات الضارة بالبيئة تدريجيًا مع وضع تدابير تعويضية لمعالجة الخسائر الاجتماعية والاقتصادية التي قد تحدث؛
- تعزيز استخدام التحليل الاقتصادي لتقييم مختلف خيارات سياسة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وذلك لضمان الاستدامة وكفاءة اتخاذ القرارات في إطار صياغة خطط وإستراتيجيات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
- تعزيز استخدام تقييم خدمات النظام البيئي لزيادة الوعي بالقيمة الاقتصادية لخدمات النظام البيئي الساحلي.

5.7 التدريب والتواصل والمعلومات (المواد 14، و15، و25، و26)

من أجل المساهمة في التنفيذ الفعال للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ولتحقيق وضع بيئي جيد في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من المهم إنشاء مجموعة أدوات للتدريب على التواصل والتوعية والبحث داخل نطاق الأطراف المتعاقدة، وكذلك على المستوى الإقليمي. ويجب أن تستهدف هذه الأدوات صناع السياسات والأطراف المعنية الاقتصادية المشاركة في الأنشطة البرية والبحرية، والجمعيات، والجامعات، والباحثين، والمجتمع المدني.

ينبغي أن تركز التدريبات بشكل خاص على المزايا الاقتصادية للحفاظ على البيئة الساحلية والتقييم البيئي وإدارة التضاربات. وفي إطار هذه الأدوات التدريبية وأدوات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يلزم تضمين مكونات لتسهيل فهم الأطراف المعنية في الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية واعتمادها. وباعتباره أداةً ملزمة من الناحية القانونية، يُعد البروتوكول أداة تأييد قوية لصالح الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والتي يمكن استخدامها من خلال الأطراف المعنية المحلية كحجة عند مواجهة الانتقادات حول شرعية السياسات المحلية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

وفيما يتعلق بأدوات وآليات البحث، ينبغي أن تدعم البحث العلمي متعدد التخصصات بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ويتمثل الهدف في زيادة المعرفة بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل تسهيل اتخاذ القرارات العامة والخاصة والمساهمة في المعلومات العامة. ويجب إشراك الجمهور في عملية صنع القرار في إطار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال أدوات الاستشارة العامة.

وتنفيذًا لهذا الغرض، ووفقًا للمواد 14، و15، و25، و26 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يتم تشجيع الأطراف المتعاقدة على تحقيق ما يلي بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناته، حسب الاقتضاء:

- تطوير أدوات وتدريبات حول الممارسات الجيدة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للأطراف المعنية المحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛
- تطوير أدوات وتدريبات على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية نفسها لتسهيل تخصيصها واستخدامها من خلال الأطراف المعنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛
- تضمين مكونات الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية والبحرية في الجامعات المرتبطة بتدريب المتخصصين المستقبليين في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛

- تطوير مجموعة من الآليات لدعم البحث العلمي متعدد التخصصات حول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتفاعلات بين الأنشطة البشرية وتأثيراتها على المناطق الساحلية والحلول المبتكرة لزيادة استدامة الممارسات الاقتصادية؛
- تطوير أدوات نشر لإتاحة نتائج البحث العلمي للجميع.
- تضمين المشاركة العامة في خطط وبرامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية واتخاذ القرارات المتعلقة بها.

5.8 التعاون الدولي من أجل تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك (المواد 16، و25-28)

يعتمد نجاح الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية إلى حد كبير على التعاون بين الأطراف المتعاقدة التي تدعمها المنظمات والمؤسسات والمنتديات الدولية. تتوفر العديد من الأدوات والوسائل بالفعل أو يُنتظر توفرها في إطار نظام اتفاقية برشلونة، والتي يجب تقديم إرشادات خاصة بها لتعزيز أوجه التآزر فيما بينها بغرض تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وإطار العمل الإقليمي المشترك:

أ) في مجال الرصد والمراقبة (المادة 16)

- تم تعيين برنامج التقييم والرصد المتكاملين مع الوضع البيئي الجيد كهدف بيئي نهائي يتم الوصول إليه من خلال إدارة الضغوط البشرية على البيئة الساحلية والبحرية في محاولة لضمان الاستدامة؛
- قوائم جرد ساحلية وطنية موحدة ومتناغمة، وكذلك الإبلاغ عن حالة المناطق الساحلية وتطورها؛
- الإبلاغ عن العمليات الخاصة بتنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها؛
- شبكة المناطق الساحلية المتوسطية بما في ذلك منصة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية كمحور للمبادرات التي تحمل شعار ICZM وخطط إدارة المناطق الساحلية وغيرها من المشروعات والمعلومات والوثائق بالإضافة إلى جهاز للتواصل بين صناع القرار والسياسات والممارسين وغيرهم من الجهات الفاعلة في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على المستويات كافة.

ب) في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية/إعداد الإستراتيجيات الساحلية وتنفيذها (المادة 28)

- الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، والتي تعتمد على نظام اتفاقية برشلونة للهدف 1 الخاص بضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية وتوجهها الإستراتيجي 1.1. تعزيز تنفيذ بروتوكولات اتفاقية برشلونة وغيرها من صكوك ومبادرات السياسة الإقليمية التي تستكملها النهج الوطنية والامتثال لها؛
- الإستراتيجيات والخطط والبرامج الإقليمية للمناطق الساحلية المتجاورة، والتي سوف تستخدم التقييم البيئي الإستراتيجي وتقييم الأثر البيئي في سياق عابر للحدود كإحدى الأدوات الرئيسية (المادة 28).

ج) في مجال التدريب والبحث والتعاون الفني والعلمي (المواد 25-27)

- دورة MedOpen التدريبية الافتراضية كوسيلة ممتازة لتدريس مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأهدافها وطرق تنفيذها؛
- منصة معلومات/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لتخزين وتبادل البيانات والمعلومات القابلة للتشغيل المتبادل؛
- التعاون داخل إطار المشروعات البحثية المصممة خصيصًا لحاجة إدارة المناطق الساحلية متعددة القطاعات، والتي تركز على التواصل بين العلوم والسياسات.

كما تُعد مشاركة الجهات المانحة الدولية في الوقت المناسب وبشكل استباقي أمرًا أساسيًا في التنفيذ الفعال للأنشطة المذكورة أعلاه. ويجب أن تشارك الجهات المانحة في مرحلة مبكرة لضمان وضع الأنشطة المحددة ضمن إطار العمل الإقليمي المشترك في مقترحات المشروعات التي تلبي الاحتياجات المحددة لكل منظمة تمويل. لقد كان مرفق البيئة العالمية (GEF) في الماضي القريب نشطًا في دعم عملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المنطقة. وقد تم تجديد هذا الدعم في عام 2016 من خلال الموافقة على مشروع "مرفق البيئة العالمية الأدرياتي" و"برنامج البحر الأبيض المتوسط (MedProgramme): تعزيز الأمن البيئي" الموجود قيد التطوير حاليًا. لقد عبّرت المفوضية الأوروبية عن اهتمامها بدعم عملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بالتنسيق مع تخطيط الحيز البحري وبرنامج التقييم والرصد المتكاملين. وينبغي بذل الجهود لإبلاغ هذه المنظمات وغيرها من المنظمات المانحة الناشطة في البحر الأبيض المتوسط بزيادة دعمها لإطار العمل الإقليمي المشترك.

6. تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك

تم وضع عدد كبير من السياسات القطاعية والأدوات ذات الصلة في إطار نظام اتفاقية برشلونة الذي يتناول التلوث، والتنوع البيولوجي، والتغير المناخي، والجوانب الاجتماعية الاقتصادية، والقمامة البحرية، والقطاعات الاقتصادية الرئيسية، وما إلى ذلك، والتي يساهم تنفيذها في حماية المناطق الساحلية. من المفترض أن يتم تنفيذ الالتزام الذي تعهدت به الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بهذه السياسات بطريقة منسقة. ومع ذلك؛ لا يزال النهج القطاعي مسيطرًا على أذهان الجهات الفاعلة والأطراف المعنية، ويُنظر إلى التكامل على أنه عبء إضافي وليس قيمة مضافة تزيد من الكفاءة وتسمح بترشيد الجهد والوقت والمال.

وإدراكًا من الأطراف المتعاقدة للحاجة إلى توفير إطار إستراتيجي لتحسين تماسك وكفاءة نظام اتفاقية برشلونة، في اجتماعهم العادي التاسع عشر (COP19) المنعقد في أثينا في فبراير 2016، اعتمدت هذه الأطراف إستراتيجية متوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط 2016-2021 (القرار IG.22/1) كوثيقة إرشادية تهدف إلى ضمان التآزر وتنسيق الجهود وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

وقد انعكس هذا الهدف بالكامل في برامج العمل الممتدة لعامين لبرنامج عمل (PoW) التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وخاصة من خلال موضوعه الشامل رقم 1 لعدة قطاعات حول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية باعتباره "سياسة مستعرضة، مع خيارات إستراتيجية وخطط وتدابير إدارية، والتي يمكن دمجها وعكسها على نفس الوحدة الجغرافية الساحلية (مع أجزائها الأرضية والبحرية) وجميع السياسات المواضيعية والأبعاد الأفقية، والتي تشمل تدابير التنمية، وحماية البيئة، والتخطيط والإنتاج المستدامين، والتكيف مع التغير المناخي، وما إلى ذلك".

وبالنظر إلى تعريف المنطقة الساحلية في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، فإن جميع البروتوكولات الأخرى لاتفاقية برشلونة تقريبًا مرتبطة به بطريقة أو بأخرى. ومن ثمَّ؛ يمكن للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية تقديم الدعم لتنفيذ العديد من هذه البروتوكولات وينبغي أن تفعل ذلك، ومن ثمَّ ينبغي مراعاة الأهداف والأحكام ذات الصلة بهذه البروتوكولات في جميع الأنشطة المرتبطة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وفي ضوء تعظيم أوجه التآزر مع السياسات الأخرى، ينبغي أن تراعي أنشطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، على أساس استثنائي، بعض المبادئ التوجيهية التقنية التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة، والتي ليس لها نفس الطابع الملزم قانونًا مثل البروتوكولات والخطط الإقليمية، ولكنها توفر التوجيه والالتزامات، كما هو الحال في أربعة مبادئ توجيهية معتمدة في إطار بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر. وينبغي في الوقت نفسه أن تكون قرارات السياسة العامة وخطط العمل المنبثقة عن البروتوكولات الأخرى متسقة مع أهداف الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ومكملة لهذه الأهداف.

6.1 دعم الأطراف المتعاقدة من جانب أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناتها

بهدف تحسين ممارسة إدارة المناطق الساحلية، تلتزم أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومكوناتها بتقديم المساعدة المحددة التالية إلى الأطراف المتعاقدة لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وإطار العمل الإقليمي المشترك:

على المستوى الإقليمي/شبه الإقليمي

- تحسين اتساق إطار العمل القانوني والإستراتيجي لحماية وإدارة البيئة الساحلية البحرية عن طريق قبول الأدوات السارية بالفعل وتنفيذها وتنسيقها وإنفاذها، وكذلك تكييفها حسبما يقتضي الأمر؛
- تقديم التوجيه من أجل التنفيذ المتسق والمكمل للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري، وخصوصًا معالجة التفاعلات بين الأرض والبحر؛
- تخصيص الطرق والأدوات الحالية وتطوير طرق وأدوات جديدة لتفعيل مفاهيم نهج النظام الإيكولوجي ضمن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري، مثل المبادئ التوجيهية لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي، وتقييم التأثير التراكمي، وتخطيط خدمة النظام الإيكولوجي وتحديد كمياتها، وتحديد الممرات الزرقاء، وما إلى ذلك؛
- وضع مؤشرات ساحلية إضافية لتكملة مؤشرات نهج النظام الإيكولوجي الحالية، التي تكون ذات توجه بحري في الغالب، لتعكس بشكل أفضل التفاعل بين النظم الإيكولوجية الأرضية والموائل والأنواع البحرية وتقليص ضغوط الأنشطة الاقتصادية التي تتجاوز القدرة الاستيعابية، مع مراعاة مجموعات المؤشرات الحالية، مثل مؤشرات برنامج التقييم والرصد المتكاملين وخطط العمل الوطنية والإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة والاستهلاك والإنتاج المستدامين وهدف التنمية المستدامة، وذلك في ضوء مضاعفة أوجه التآزر وتيسير عمليات الرصد والإبلاغ. فيما يلي قائمة إرشادية للمؤشرات الحالية التي يمكن استخدامها كمؤشرات محتملة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية:
  1. يكون طول الخط الساحلي عرضة للاضطرابات المادية بسبب تأثير الهياكل التي يصنعها الإنسان
  2. تغير استخدام الأراضي
  3. يتم الحفاظ على سلامة وتنوع النظم البيئية الساحلية ومناظرها الطبيعية وعلم شكل الأرض
  4. معدل استهلاك الأراضي مقابل معدل النمو السكاني
  5. نسبة المدن التي لديها هيكل للمشاركة المباشرة للمجتمع المدني في التخطيط والإدارة الحضريين، والتي تُدار بشكل منتظم وديمقراطي
  6. النسبة المئوية للمناطق الساحلية والبحرية المحمية [الخاضعة للولاية الوطنية]؛
- تقديم التوجيه لإنشاء قوائم جرد وطنية موحدة ومتناغمة، وكذلك الإبلاغ عن حالة المناطق الساحلية وتطورها؛
- تقديم التوجيه للاستجابة في الوقت المناسب وبشكل مناسب للقضايا الناشئة، كما في حالة التغير المناخي؛
- مواءمة إجراءات التقييم البيئي الإستراتيجي عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط وتعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ التقييم البيئي الإستراتيجي، بما في ذلك السياق العابر للحدود؛

- تعزيز مدونات الممارسات الجيدة بين السلطات العامة والجهات الفاعلة الاقتصادية والمنظمات غير الحكومية؛
- تحديث وتقديم البرامج التعليمية والتدريب والتوعية بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛
- تعزيز شبكة مبادرات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري، وخصوصًا برامج إدارة المناطق الساحلية والمشروعات المشابهة لهذه البرامج.

على المستوى الوطني

- دعم إعداد الإستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية القائمة على المبادئ التوجيهية للإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية[11]، وذلك لدراسة وتحسين اتساقها مع بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، مع مراعاة خطط العمل الوطنية الموضوعة في إطار عمل بروتوكولات اتفاقية برشلونة الأخرى والخطط الإقليمية، بما في ذلك الخطط المتعلقة بمصادر التلوث البرية، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتنوع البيولوجي، إلخ؛
- دعم تطوير أو تحديث خطط العمل الوطنية بما يتوافق مع أحكام البروتوكولات الملائمة وخطط العمل الإستراتيجية والإقليمية؛
- دعم تنفيذ برامج إدارة المناطق الساحلية وغيرها من مشروعات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري للمناطق الساحلية المختارة.

6.2 خطة عمل التنفيذ

صُممت خطة العمل (AP) الواردة في الجدول 1 أدناه لتوفير دعم وتوجيه ملموسين للتنفيذ المشترك لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال إطار العمل الإقليمي المشترك. حددت خطة العمل عام 2027 كهدف، وهو ما يقابل فترة السنتين 2020-21 والتي سيتم فيها إعداد الإستراتيجية متوسطة المدى (MTS) الخاصة بـ 6 سنوات قادمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، والفترة التي تغطيها الإستراتيجية متوسطة الأجل. تحدد خطة العمل النتائج الرئيسية المطلوب التوصل إليها مع التكاليف المقدرة، والجهات الفاعلة الرئيسية، ومؤشرات التقدم المناظرة. تُعد الموارد إرشادية، ويتم تقديرها فقط من أجل الدعم الذي سيقدمه نظام اتفاقية برشلونة إلى الأطراف المتعاقدة من خلال الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط والمصادر الأخرى التي يجمعها النظام. وهي لا تشمل الموارد التي قد تجمعها الأطراف المتعاقدة بأنفسها بغرض تنفيذ خطة العمل أو الشركاء الخارجيين الآخرين الذين قد يتحدون مع الأطراف المتعاقدة ونظام اتفاقية برشلونة.

[11] برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط/ برنامج الإجراءات ذات الأولوية: مبادئ توجيهية لإعداد الإستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي يتطلبها بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) للبحر الأبيض المتوسط. برنامج الإجراءات ذات الأولوية في مدينة سبليت. 2015. http://pap-thecoastcentre.org/pdfs/National%20ICZM%20Guidelines.pdf و-http://pap-thecoastcentre.org/pdfs/National%20ICZM%20Guidelines%20FR.pdf

الجدول 1: خطة عمل التنفيذ

النتائج	الأنشطة	الجهات الفاعلة الرئيسية	الموارد الإرشادية (في 000 يورو)	الجدول الزمني الإرشادي	مؤشرات التقدم
إعداد إطار الحوكمة لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وعمله على جميع المستويات	التصديق على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية[12]	الأطراف المتعاقدة بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية ووحدة التنسيق			عدد التصديقات؛ عدد الأطراف المتعاقدة التي اعتمدت إستراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ عدد الإستراتيجيات شبه الإقليمية المُعدَّة؛ عدد الهيئات المشتركة بين القطاعات المؤسسة والوظيفية؛ عدد الأطراف المتعاقدة التي أنشأت مرصدًا ساحليًا
	إعداد الإستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (بما في ذلك تخطيط الحيز البحري والإجراءات المناخية)[13]	الأطراف المتعاقدة بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية			
	إنشاء وتشغيل هيئات وطنية مشتركة بين القطاعات لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	الأطراف المتعاقدة بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية			
	إعداد إستراتيجيات شبه إقليمية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (بما في ذلك تخطيط الحيز البحري والإجراءات المناخية)	الأطراف المتعاقدة بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية والهيئات شبه الإقليمية الأخرى			
	إنشاء وتشغيل هيئات شبه إقليمية لتنفيذ الإستراتيجيات شبه الإقليمية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (بما في ذلك تخطيط الحيز البحري والإجراءات المناخية)	الأطراف المتعاقدة بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية والهيئات شبه الإقليمية الأخرى			
	تعريف آلية لمراقبة حالة المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وتطورها	الخطة الزرقاء ومركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والتواصل بالتعاون مع الأطراف المتعاقدة ومكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الأخرى			
	تعزيز أو إنشاء آليات وطنية لمراقبة حالة المناطق الساحلية وتطورها	الأطراف المتعاقدة بدعم من الخطة الزرقاء ومركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والتواصل			
الإرشادات والأدوات المنهجية الضرورية المقدمة إلى الأطراف المتعاقدة من أجل التنفيذ المتسق والمتكامل للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري	تقديم إرشادات للتنفيذ المتسق والمتكامل للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري، وخصوصًا معالجة التفاعلات بين الأرض والبحر والتكيف مع التغير المناخي[14]	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية بدعم من برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط، والمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن			عدد المبادئ التوجيهية التي أعدتها واعتمدتها الأطراف المتعاقدة؛ عدد الأطراف المتعاقدة التي تستخدم منصة تقنية المعلومات؛

[12] تُعد مساعدة الأطراف المتعاقدة في عملية التصديق نشاطًا دائمًا ويتم تضمينها أيضًا في برنامج العمل لعامي 2020-2021.
[13] تم تضمين دعم إعداد الإستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في مصر ولبنان وتونس ضمن برنامج MedProgramme الخاص بمرفق البيئة العالمية في برنامج العمل لعامي 2020-2021.
[14] مدرج في برنامج العمل لعامي 2020-2021.

النتائج	الأنشطة	الجهات الفاعلة الرئيسية	الموارد الإرشادية (في 000 يورو)	الجدول الزمني الإرشادي	مؤشرات التقدم
		التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة			عدد المؤشرات المتفق عليها
	إعداد مبادئ توجيهية لاحترام القدرة الاستيعابية للمناطق الساحلية والبحرية	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية بالتعاون مع مكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الأخرى			
	وضع مؤشرات ساحلية إضافية لإكمال الهدف الإيكولوجي 8، مع إبراز التفاعل بين النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية			
	إعداد مبادئ توجيهية لتعميم التكيف مع التغير المناخي في الإستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري والخطط الساحلية	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية بالتعاون مع مكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الأخرى			
	إعداد مبادئ توجيهية لتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأهدافها عبر القطاعات الساحلية والبحرية الرئيسية	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية بالتعاون مع مكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الأخرى			
	تصميم منصة تفاعلية لتقنية المعلومات كأداة تشغيلية لدعم تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك[15]	مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والتواصل بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية			
	إنشاء منصة تفاعلية مخصصة لتقنية المعلومات لدعم تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك	مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والتواصل بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية			
	تحديث التوجيه المنهجي للوصول إلى الوضع البيئي الجيد من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية بدعم من البرنامج المعني بتقييم التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط والتحكم فيه، ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة			
	تحديد مجموعة من المؤشرات التي ستستخدمها المراصد الساحلية[16]	الخطة الزرقاء بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية ومكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الأخرى			

[15] يوصى بتضمينها في برنامج العمل لعامي 2020-2021.
[16] يوصى بتضمينها في برنامج العمل لعامي 2020-2021.

النتائج	الأنشطة	الجهات الفاعلة الرئيسية	الموارد الإرشادية (في 000 يورو)	الجدول الزمني الإرشادي	مؤشرات التقدم
بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية يتم تنفيذه بالممارسة	تنفيذ برنامج إدارة المناطق الساحلية العابر للحدود والمشروعات الإيضاحية الأخرى التي تركز على تنفيذ أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية[17]	الأطراف المتعاقدة بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية ومكونات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الأخرى، حسب الاقتضاء			عدد مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية المنفذة؛ عدد المشروعات الرائدة التي اختبرت التوجيه المنهجي لإطار العمل الإقليمي المشترك؛ عدد المشروعات المتعلقة بتخطيط الحيز البحري المنفذة؛ عدد المناطق الفرعية التي أنتجت مصفوفة محددة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مقابل الأهداف الإيكولوجية
	الاختبار العملي للتوجيه المنهجي للوصول إلى الوضع البيئي الجيد من خلال إطار العمل الإقليمي المشترك في المواقع التجريبية في السياقات شبه الوطنية والوطنية والعابرة للحدود[18]	الأطراف المتعاقدة بدعم من مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية بالتعاون مع برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة			
	تنفيذ تخطيط الحيز البحري كجزء من تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، ومعالجة التفاعلات بين الأرض والبحر والتكيف مع التغير المناخي[19]	الأطراف المتعاقدة بدعم من مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية بالتعاون مع برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط، والمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة			
	وضع مصفوفة محددة من التفاعلات بين أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والأهداف الإيكولوجية لجميع المناطق الفرعية للبحر الأبيض المتوسط	الأطراف المتعاقدة بدعم من مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية بالتعاون مع برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة			
	تقديم دورات MedOpen التدريبية المتقدمة[20]	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية			عدد الدورات التدريبية المنظمة؛

[17] يوجد برنامج وطني واحد لإدارة المناطق الساحلية وبرنامج مماثل واحد على الأقل عابر للحدود في برنامج العمل لعامي 2020-2021.
[18] الاختبار على أساس تطوعي ضمن برنامج العمل لعامي 2020-2021.
[19] مدرج بالفعل في برنامج العمل لعامي 2020-2021.
[20] تضمين دورة واحدة متقدمة كل عام بما في ذلك في عامي 2020 و2021 في برنامج العمل المعني.

النتائج	الأنشطة	الجهات الفاعلة الرئيسية	الموارد الإرشادية (في 000 يورو)	الجدول الزمني الإرشادي	مؤشرات التقدم
تعزيز قدرات الأطراف المتعاقدة لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري	تضمين الدورة التدريبية المتقدمة MedOpen في المناهج الأكاديمية[21]	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الإجراءات ذات الأولوية والمؤسسات الأكاديمية للأطراف المتعاقدة			عدد المتدربين
	تنظيم دورات تدريبية مباشرة حول عمليات وأدوات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري (مثل التفاعلات بين الأرض والبحر، والتقييم البيئي الإستراتيجي، والتكيف مع التغير المناخي، إلخ)[22]	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية			
تعزيز المعلومات والتواصل وتوعية الأطراف المتعاقدة والجهات الفاعلة الأخرى فيما يتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية	تنظيم الاحتفالات الإقليمية بيوم الساحل المتوسطي[23]	برامج مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الإجراءات ذات الأولوية والأطراف المتعاقدة			عدد فعاليات رفع التوعية المنظمة؛ عدد المشاركين في الفعاليات؛ عدد الملفات المحملة على منصة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ عدد المشاركين في الشبكة
	تنظيم احتفالات يوم الساحل الوطنية/المحلية[24]	الأطراف المتعاقدة بدعم من برنامج الإجراءات ذات الأولوية/مركز الأنشطة الإقليمية			
	التطوير المستمر لمنصة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وشبكة مشروعات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية[25]	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج التدابير ذات الأولوية بدعم من مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام والتواصل			
	إعداد تقارير عن حالة المناطق الساحلية وتطورها (في إطار تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط، تقرير حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط إلخ)[26]	مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الإجراءات ذات الأولوية بتوجيه من وحدة التنسيق			

[21] مدرج في برنامج العمل لعامي 2020-2021.
[22] الدورات التدريبية الإقليمية حول تخطيط الحيز البحري والتقييم البيئي الإستراتيجي مضمنة في برنامج العمل لعامي 2020-2021.
[23] نشاط سنوي منذ عام 2007، مضمن في برنامج العمل لعامي 2020-2021.
[24] مضمن في برنامج العمل لعامي 2020-2021 كجزء من مشروع مؤسسة منطقة البحر الأبيض المتوسط، الاقتصاد المستدام، المشروعات العالمية (MAVA).
[25] نشاط دائم، مضمن في برنامج العمل لعامي 2020-2021 أيضًا.
[26] مدرج في برنامج العمل لعامي 2020-2021.

7. تقدير وتقييم تنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك

ستعمل المؤشرات الواردة في خطة العمل على تقييم التقدم المحرز وستكمل التقارير المنتظمة من خلال الأطراف المتعاقدة حول تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها ضمن تنسيق تقديم التقارير الحالي لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

المرفق: التوجيه المنهجي للوصول إلى الوضع البيئي الجيد من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

1. مقدمة

يوفر إطار العمل الإقليمي المشترك بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، كأداة إستراتيجية تهدف إلى تسهيل تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، عددًا من الإرشادات المخصصة بشكل أساسي للمستويات الإقليمية (المتوسطية) وشبه الإقليمية (أربع مناطق فرعية للبحر المتوسط، وفقًا لنهج النظام الإيكولوجي)، استنادًا إلى نهج مرن يمكن تكراره على المستويات الجغرافية الدنيا (الوطنية، شبه الوطنية).

يهدف التوجيه المنهجي الحالي إلى دعم تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، داخل نطاق إطار العمل الإقليمي المشترك، تجاه تحقيق الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي، بطريقة منسقة ومتكاملة مع نظام اتفاقية برشلونة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (وبالتالي النظر في البروتوكولات الأخرى والوثائق الرئيسية ذات الصلة)، وفي ضوء الأدوات الدولية ذات الصلة.

يعتمد التوجيه المنهجي المقترح على ثلاث مراحل رئيسية (الشكل 1):

- المرحلة أ - إعداد مصفوفة تفاعلات بين الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي والأنشطة الاقتصادية والعناصر الطبيعية والثقافية التي لها أهمية كبيرة للمناطق الساحلية، وذلك وفقًا لمحتوى بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (تُعرف اختصارًا في الأجزاء اللاحقة بـ "عناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية").
- المرحلة ب - تحليل مفصل لأحكام الوثائق الرئيسية ذات الصلة - الجزء المتعلق بالتفاعلات الرئيسية بين الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي وعناصر الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في نظام اتفاقية برشلونة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. يتم إجراء التحليل من خلال مجموعات من الأهداف الإيكولوجية: 1. التنوع البيولوجي، 2. مصائد الأسماك، 3. الساحل والهيدروغرافيا، 4. التلوث والقمامة.
- المرحلة ج - العملية المتجهة نحو تحديد التوصيات التشغيلية لتنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بهدف المساهمة في تحقيق الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي والوضع البيئي الجيد بشكل متسق مع الأدوات الأخرى لنظام اتفاقية برشلونة.

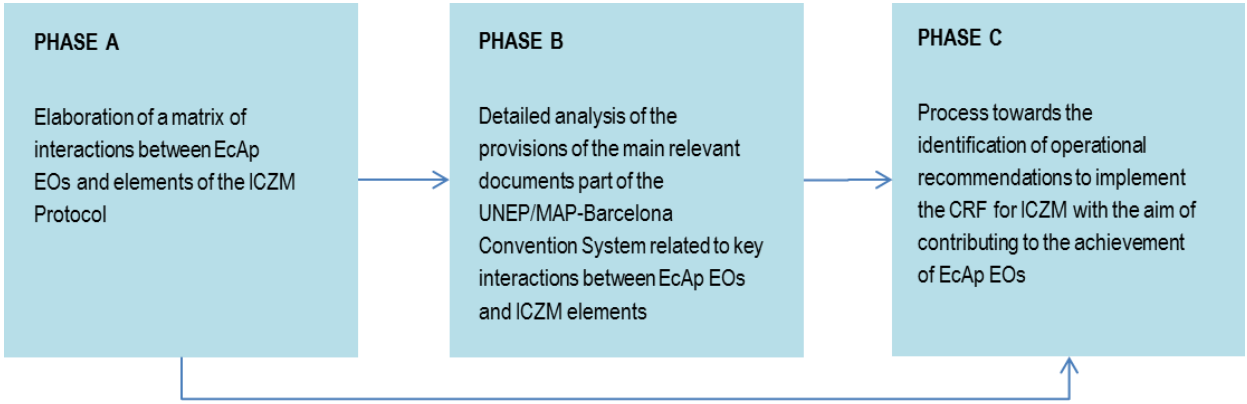

*الشكل **1**: مراحل التوجيه المنهجي.*

تقترح الوثيقة الحالية - على أساس أن تكون وثيقة قابلة للتعديل وأن المرحلة ج تحتاج إلى مزيد من التطوير - منهجية لتحديد مجموعة من التوصيات التشغيلية، إذا لزم الأمر وحسب الاقتضاء، والتي يجب معايرتها وتحديثها بانتظام وفقًا للسياق الجغرافي والزمني المحدد، وكذلك على قواعد تكامل التأثير التراكمي.

بالنظر إلى أنه ينبغي مراعاة إطار العمل الإقليمي المشترك بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وإدارته كأداة عملية (تفسر من الناحية التشغيلية أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بطريقة متكاملة ومتآزرة مع نظام اتفاقية برشلونة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والأدوات الأخرى ذات الصلة التي تنظم المسائل المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وتترجمه على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية)، فإنه ينبغي إنشاء منصة تفاعلية محددة لتقنية المعلومات كأداة

تشغيلية لدعم تنفيذ العملية. يجب تنسيق أداة تقنية المعلومات هذه ودعمها من خلال مركز معلومات موجود، ويجب دمجها في منصة موجودة. تتيح المنصة وصول صناع القرار والمؤسسات ذات الصلة إلى ما يلي:

- البحث عن جميع المواد والوثائق والبيانات والمعلومات ذات الصلة وتنزيلها؛
- تحميل المعلومات والبيانات المطلوبة؛
- استخدام الأدوات المصممة خصيصًا (مثل مصفوفات التقييم، المؤشرات، إلخ)؛
- تحديث المعلومات والبيانات المدخلة دوريًا.

2. المرحلة أ - مصفوفة التفاعلات

تتمثل المرحلة الأولى من التوجيه المنهجي في وضع مصفوفة تفاعلات بين الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي وعناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. تعتمد المصفوفة المقترحة على مبدأ الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي للوصول إلى الوضع البيئي الجيد، وكذلك على مبادئ التكامل والتأثير التراكمي، وتتكون من عناصر التدقيق التبادلي لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مع الأهداف الإيكولوجية المنظمة في أربع مجموعات: 1. التنوع البيولوجي، 2. مصائد الأسماك، 3. الساحل والهيدروغرافيا، 4. التلوث والقمامة. يتم تطوير المصفوفة وينبغي استخدامها مباشرة كأداة تقييم تدعم آليات صنع القرار على مختلف المستويات (الإقليمية، وشبه الإقليمية، والوطنية، وشبه الوطنية): يُعد تحديد النطاقات المكانية والزمانية (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) خطوة أولية أساسية للتحليل الشامل (من المرحلة أ إلى المرحلة ج)، بما في ذلك وضع مصفوفة التفاعلات.

للتحليل على المستوى الإقليمي (أي البحر الأبيض المتوسط بأكمله)، تم تحديث المصفوفة الواردة في القرار رقم IG.23/7 الصادر عن الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف ودمجها بصورة أكبر بناءً على الاقتراحات التي عبرت عنها جهات التنسيق الوطنية في الاجتماع المنعقد في مدينة سبليت في 26-27 أيلول/سبتمبر 2018 ونتائج تحليل الوثائق الرئيسية التي تم بحثها في المرحلة ب (الشكل 2).[27] يتم تنظيم المصفوفة على النحو التالي.

في الخلية الأولى في أعلى اليسار، تتم الإشارة إلى النسخة المختصرة للأهداف الرئيسية الثلاثة لإطار العمل الإقليمي المشترك بخصوص الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ وهي: (1) استخدام الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية لضمان التنمية المستدامة وسلامة المنطقة الساحلية وأنظمتها الإيكولوجية والخدمات والمناظر الطبيعية ذات الصلة؛ و(2) معالجة المخاطر الطبيعية وآثار الكوارث الطبيعية، وخصوصًا تآكل السواحل والتغير المناخي؛ و(3) تحقيق الحوكمة الرشيدة.

ويُشار إلى هذه الأهداف في المصفوفة لتوفير رابط منطقي مع النطاق العام لإطار العمل الإقليمي المشترك على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، منذ بداية التحليل (المرحلة أ). وكما هو موضح في المرحلة ج، تُستخدم هذه الأهداف أيضًا لتأطير صياغة التوصيات التشغيلية للتفاعلات الرئيسية المحددة للمصفوفة.

في المحور الرأسي، تُحدَّد الأنشطة الاقتصادية والعناصر الطبيعية (النظم الإيكولوجية) والثقافية (المناظر الطبيعية، التراث الثقافي)، التي يكون لها أهمية كبيرة بالنسبة للمناطق الساحلية وفقًا لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وتجتمع هذه العناصر في المكونات الرئيسية الثلاثة التي تكوّن سلسلة متصلة عبر المنطقة الساحلية (المنطقة الساحلية باتجاه الأرض، والواجهة الأرضية البحرية، والمنطقة الساحلية باتجاه البحر، بالإضافة إلى فئة محددة تشير إلى الجزر) بشكل متسق مع ما تم تطويره في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وتخطيط الحيز البحري، والتفاعلات بين الأرض والبحر. وعلى الرغم من هذا التمييز، فإن تحليل التفاعلات بين الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي وعناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية يراعي دائمًا سلامة (ترابطات) المنطقة الساحلية بأكملها. علاوةً على ذلك، يتم تمييز العناصر المدروسة في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بفئتين: "الضغوط" (أي الأنشطة التي تسبب ضغطًا على البيئة الساحلية والبحرية)، والمشار إليها في المصفوفة باللون الأزرق؛ و"الحالة" (مكونات البيئة، أي المناظر الطبيعية الساحلية والغابات الساحلية والأخشاب والتراث الثقافي ونوعية المياه والموائل، إلخ) أو "الآثار" (أي التآكل الساحلي)، والمشار إليها باللون الأسود في المصفوفة.

في المحور الرأسي، تُدرج الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي وتُجمَّع في أربع مجموعات محددة بألوان مختلفة. وتكون مجموعات التنوع البيولوجي ومصائد الأسماك مميزة باللون الأزرق، ولكنها تتميز عن بعضها بدرجتين من اللون، لأنها مرتبطة بقوة.

[27] على وجه الخصوص، أُضيف عدد قليل من الخطوط على طول المحور العمودي: على وجه التحديد، تم تقسيم عنصر "الأنشطة البحرية" في خطوط مختلفة للعناية الصحيحة بالتجانس والخصائص المختلفة لهذه الأنشطة. تم إدخال تعديلات طفيفة على المصفوفة بناءً على نتائج تحليل الوثائق الرئيسية التي تم بحثها في المرحلة ب (انظر الجدول8). تم فحص محتويات المصفوفة مرتين من خلال تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط (QSR) لعام 2017.

تحدد ألوان الخلايا أهمية التفاعلات بين الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي وعناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: حيث يشير اللون الأحمر إلى الأهمية العالية، ويشير اللون الأصفر إلى الأهمية المتوسطة، بينما يشير اللون الأزرق إلى الأهمية المنخفضة، بينما يشير اللون الأبيض إلى عدم وجود تفاعلات. يجب تقييم مستوى الأهمية مع مراعاة المعلومات المتعلقة بكل من التفاعلات الحالية والتفاعلات المتوقعة في المستقبل نتيجة للبرامج والخطط الإستراتيجية المعروفة.

وتجدر الإشارة إلى أن مصفوفة الشكل 2 توضح الفهم الحالي للتفاعلات بين عناصر الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والأهداف الإيكولوجية على نطاق البحر الأبيض المتوسط بأكمله (النطاق الإقليمي). ويمكن أن يتغير هذا التقييم استجابةً للظروف البُعدية والجغرافية والزمنية المحددة التي يراعيها التحليل. لذلك ينبغي مراعاة ثلاثة جوانب رئيسية في أي تطبيق لأداة المصفوفة:

1. تشير الجوانب البُعدية إلى مستوى التحليل المستخدم، أي المستوى الإقليمي (البحر الأبيض المتوسط بأكمله) أو شبه الإقليمي أو المستوى الوطني أو شبه الوطني.
2. تشير الجوانب الجغرافية إلى الخاصية المحددة للمنطقة الخاضعة للتقييم. ينبغي مراعاة الجوانب الجغرافية على طول الواجهة البحرية المواجهة للبحر، من أجل متابعة التسلسل الجغرافي للمنطقة الساحلية (من الأرض إلى البحر؛ إضافة الجزر كمكون محدد عند اللزوم).
3. تشير الجوانب الزمنية إلى فترة التحليل؛ وقد يراعي هذا الجانب المنظور قصير أو متوسط أو طويل الأجل.

تُعد المصفوفة في الواقع أداة ديناميكية حتى عندما يكون المقياس والأبعاد الجغرافية والزمنية للتحليل ثابتة. بمجرد توفر البيانات والمعلومات والمعارف الجديدة، قد تكون هناك حاجة لتحديث تقييم المصفوفة.

يمكن تحسين المصفوفة نفسها وزيادة تفصيلها اعتمادًا على توفر المعلومات والأولويات المحددة؛ حيث يمكن تفصيل الأنشطة الساحلية والبحرية، التي تراعيها أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والمشار إليها في مصفوفة الشكل 1 بشكل أكبر، وذلك بناءً على الضغوط التي تنشأ عنها والطريقة التي تؤثر بها على النظام البيئي. يمكن استخدام عدة أدوات متنوعة لدعم تحديث المصفوفة وتحسينها. وقد تم تطوير واحدة من هذه الإجراءات من خلال برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط، بناءً على نهج القوة المحركة - الضغط - الحالة - التأثير - الاستجابة (DPSIR) الشهير، والذي يوصى أيضًا بتقييمه تحت مظلة نظام اتفاقية برشلونة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. ويرد في المربع 1 وصف موجز للأداة، بينما يرد توضيح أكثر تفصيلاً في وثيقة المعلومات "مثال على العلاقات الشاملة بين برنامج التقييم والرصد المتكاملين وإطار القوة المحركة - الضغط - الحالة - التأثير - الاستجابة المطبق على النظام الإيكولوجي البحري والساحلي" (UNEP/MED WG. 463/.(Inf.9

أهداف إطار العمل الإقليمي المشترك المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	الهدف الإيكولوجي (الوضع البيني الجيد/نهج النظام الإيكولوجي)	الهدف الإيكولوجي 1: التنوع البيولوجي	الهدف الإيكولوجي 2: الأنواع غير الأصلية	الهدف الإيكولوجي 6: سلامة قاع البحار	الهدف الإيكولوجي 3: الأسماك والقشريات التجارية	الهدف الإيكولوجي 4: الشبكات الغذائية	الهدف الإيكولوجي 7: الظروف الهيدروغرافية	الهدف الإيكولوجي 8: النظم الإيكولوجية الساحلية و المناظر الطبيعية	الهدف الإيكولوجي 5: فرط المغذيات	الهدف الإيكولوجي 9: الملوثات	الهدف الإيكولوجي 10: القمامة البحرية والساحلية	الهدف الإيكولوجي 11: الضوضاء
1. التنمية المستدامة وسلامة المنطقة الساحلية												
2. معالجة المخاطر الطبيعية وآثار الكوارث الطبيعية												
3. تحقيق الحوكمة الرشيدة												
في اتجاه البر												
الزراعة												
الصناعة												
استخدام الموارد الطبيعية: التعدين												
الزحف الحضري العشوائي												
المناظر الطبيعية الساحلية												
الغابات الساحلية والأخشاب												
التراث الثقافي												
الواجهة												
البنى التحتية: الموانئ والدفاع الساحلي وغيرها												
البنى التحتية للطاقة												
السياحة والرياضة والأنشطة الترفيهية												
استخدام الموارد الطبيعية: محطات تحلية المياه												
الأراضي الرطبة ومصبات الأنهار												
الكثبان الرملية												
التراث الثقافي												
تآكل السواحل												
في اتجاه البحر												
الصيد												
تربية الأحياء المائية												
السياحة والرياضة والأنشطة الترفيهية												
الأنشطة البحرية: النقل البحري												
الأنشطة البحرية: الطاقة البحرية												
الأنشطة البحرية: استخراج الرمال / المعادن												
الأنشطة البحرية: الكابلات وخطوط الأنابيب												
الموائل والأنواع البحرية												
التراث الثقافي												
الجزيرة												
التراث الثقافي												
تآكل السواحل												

الأنشطة الاقتصادية والعناصر الطبيعية والثقافية لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

الشكل 2: مصفوفة التفاعلات بين عناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والأهداف الإيكولوجية (الأحمر = تفاعل عالي الأهمية؛ الأصفر = تفاعلات متوسطة الأهمية؛ الأزرق = تفاعلات منخفضة الأهمية؛ الأبيض = عديمة الأهمية).

المربع 1 - مثال على أداة للتحليل المفصل للتفاعلات بين الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي وعناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

تعتبر الأداة التي وضعها برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط أن المنهجيات شبه الكمية - كما هو الحال في نظام تسجيل النتائج هنا - موصى بها ويمكن تطبيقها عندما يكون التقييم الكمي غير ممكن أو قابلاً للتنفيذ جزئيًا فقط. وعلى الرغم من أن هذه الأنظمة ليست كميّة، فهي تعتمد على أفضل تقدير متاح للخبراء وتوفر أساسًا لتحديد العلاقة بين الدوافع والضغوط والآثار والحالة والاستجابات. بالنظر إلى حقيقة أنه لا يزال يتعين تحديث/الموافقة على مستويات برنامج التقييم والرصد المتكاملين الخاصة واختبارها، تُعد منهجية بطاقات النتائج شبه الكمية مفيدة لمعالجة عمليات تقييم القوة المحركة - الضغط - الحالة - التأثير - الاستجابة للعمليات المعقدة، كما يحدث في المنطقة الساحلية.

وفقًا لمنهجية بطاقة النتائج المقترحة وكما هو موضح في قالب الجدول ، يتم تصنيف الأنشطة البشرية القائمة على الساحل كدوافع. يميز القالب كل نشاط في تصنيفات محددة، وبالنسبة لكل تصنيف يشير إلى الضغوط ذات الصلة والحالات المتأثرة والتأثيرات الناتجة. بالتوافق مع النهج المستخدم في مصفوفة الشكل 2، يتم تنفيذ تحليل القوة المحركة-الضغط-الحالة-التأثير-الاستجابة على طول المنطقة البرية والبحرية للمنطقة الساحلية.

لكل سلسلة من العناصر التي تعد جزءًا من التحليل (الدافع الاقتصادي> نوع النشاط> الضغط> الحالة> الآثار) يوفر قالب الجدول الرابط إلى الهدف الإيكولوجي ذي الصلة والمؤشرات المشتركة لنظام قياسات اتفاقية برشلونة (أي برنامج التقييم والرصد المتكاملين) الذي اعتمدته الأطراف المتعاقدة في قرارها رقم IG.22/7 في الاجتماع العادي التاسع عشر (COP 19، أثينا، اليونان، 9-12 شباط/فبراير 2016). تتمثل القيمة المضافة للمنهجية المقترحة في توفير رؤية واضحة للمتطلبات والمسؤوليات من منظور كل من النظم الإدارية وأنظمة القياس. وبشكل خاص، يشرح الجدول بالتفصيل أنواع النشاط (التي نشأت عن الدوافع الرئيسية)، والتي تُعرف على نحو مشترك وتتوافق مع نظام قياس برنامج التقييم والرصد المتكاملين متعدد الأبعاد الحالي (مع أهدافها الإيكولوجية ومؤشراتها المشتركة) لمعالجة السيناريوهات الحالية للضغوط والحالة والآثار

ثم يتم إكمال النهج المذكور أعلاه من خلال أداة Excel والتي يمكن استخدامها لإجراء التقييم القائم على الخبراء. يعكس هيكل ملف Excel محتوى القالب المذكور في الجدول . من ناحية، يسمح أحد جداول بيانات Excel (الجدول7)بتقدير (بالنسبة المئوية) عدد العناصر (برنامج التشغيل الاقتصادي> نوع النشاط> الضغط> الحالة> التأثيرات) التي تحدث في المنطقة الساحلية والتي من المحتمل أن تهددها. يمكن للخبراء المشاركين في هذا التقييم تقديم تقييم لكل نوع من الأنشطة بدرجة 1/0: حيث يشير الرقم 1 إلى وجود خطر محتمل بينما يشير الرقم 0 إلى عدم وجوده. ثم يتم التعبير عن النتيجة النهائية في صورة نسبة مئوية، مع قسمة المجموع الكلي للدرجات على عدد العناصر الحاصلة على درجات (أنواع الأنشطة).

من ناحية أخرى، يتيح جدول بيانات مختلف (الجدول8) إمكانية تقدير حجم التأثيرات (بالنسبة المئوية). لكل نوع من الأنشطة، يتم دعوة الخبراء المشاركين في التقييم للتعبير عن نتيجة تتراوح من 0 إلى 3 نقاط: يشير الرقم 0 إلى عدم وجود التأثير، بينما تشير الأرقام 1 و2 و3 على التوالي إلى وجود تأثير ذي حجم منخفض ومعتدل ومرتفع. على غرار التحليل المتعلق بحدوث التهديدات المحتملة، يتم التعبير عن النتيجة النهائية كنسبة مئوية ويتم الحصول عليها عبر قسمة المجموع الكلي للدرجات على الحد الأقصى للدرجة النظرية (أي ما يعادل عدد العناصر الحاصلة على درجات × 3). وتجدر الإشارة إلى أن الأداة المقترحة لا توفر تعريفًا بديهيًا لطول الامتداد الساحلي الذي ينبغي تطبيق نفس الأداة فيه؛ حيث يجب أن يكون هذا محددًا مسبقًا من خلال المستخدمين.

يتوفر التحليل الكامل في وثيقة المعلومات "مثال على العلاقات الشاملة بين برنامج التقييم والرصد المتكاملين وإطار القوة المحركة-الضغط-الحالة-التأثير-الاستجابة المطبق على النظام البيئي الساحلي والبحري" (UNEP/MED WG.463/Inf.9).

3. المرحلة ب - تحليل أحكام الوثائق الرئيسية ذات الصلة في نظام اتفاقية برشلونة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

يتعلق الجزء الأولي من المرحلة ب بتحديد التفاعلات الأكثر أهمية بين الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي وعناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بناءً على التحليل الذي تم إجراؤه في المرحلة أ. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن تطبيق طرق وأساليب مختلفة لتحديد هذه التفاعلات، والتي تعتمد أيضًا على مستوى التحليل المحدد (الإقليمي، شبه الإقليمي، الوطني، شبه الوطني). قد تتضمن أمثلة طرق تحديد الأولويات ما يلي: (1) تحديد عناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بأكبر عدد من الخلايا الحمراء في المصفوفة؛ أو (2) اختيار عناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بأدنى عدد من الخلايا الحمراء في المصفوفة وغير ذلك؛ حيث يمكن أن تركز الأولوية أيضًا على التفاعلات المهمة جدًا بين عوامل الضغط (الأنشطة البشرية) والأهداف الإيكولوجية (وحالة البيئة ذات الصلة) الناشئة بقوة وبشكل واضح عن تحليل المعلومات المتاحة ومعرفة الخبراء (مثل وجود مشكلة بيئية محددة ومعروفة للغاية في سياق معين).

يقدم الجزء الثاني من المرحلة ب تحليلاً مفصلاً لأحكام الجزء الرئيسي من الوثائق ذات الصلة من نظام اتفاقية برشلونة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط المتعلق بالتفاعلات الرئيسية بين الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي وعناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية المحددة سابقًا. ولغرض هذا المستوى الإقليمي (البحر الأبيض المتوسط بأكمله)، تم تحديد التفاعلات الرئيسية للتقييم من خلال مراعاة عناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي تُظهر تفاعلاً واحدًا عالي الأهمية على الأقل (العناصر الموضحة باللون الأحمر في مصفوفة الشكل 2) مع أحد الأهداف الإيكولوجية. وقد اختير هذا النهج لتحديد جميع عناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية المدرجة في مصفوفة المرحلة أ للغرض المحدد لتحليل المرحلة ب على النطاق الإقليمي

بالنسبة لكل عنصر من عناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، حدد التحليل الجزء الرئيسي من الوثائق والأدوات في نظام اتفاقية برشلونة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (الجدول 1) الذي يتعين مراعاته والعناصر/الأحكام الإستراتيجية الرئيسية الواردة في هذه الوثائق. كما يوفر الجدول 1 أيضًا إشارة إلى درجة الأولوية (1 أو 2) لكل وثيقة مدرجة، بالإضافة إلى الرابط المؤدي إلى الإصدار الرسمي للوثيقة. وقد ركز التحليل على وثائق المستوى 1. ولم يتم تحليل وثائق المستوى 2 بالتفصيل، ولكن تم اقتباس هذه الوثائق من أجل بعض الجوانب المحددة من الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

وكإطار شامل، تراعى أيضًا المراجع الدولية الرئيسية والتابعة للاتحاد الأوروبي حول الموضوعات المختلفة التي تمت مراعاتها وتم تضمينها في الجدول 2. وقد تم اعتبار هذه الوثائق أساسًا لوضع إطار صحيح لتفسير وثائق الجدول 1 التي تم تحليلها، والتي لا تزال تمثل جوهر التحليل، مع مراعاة أنها لا تضم كل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة.

يوفر الجدول 3 القالب الذي تم استخدامه لمسح وثائق الأولوية المدرجة في الجدول 1 (وتحديدا الوثائق المحددة عبر المعرف رقم 1-16). بالنسبة لكل عنصر من عناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والذي يتميز بالتفاعل ذي الصلة مع الأهداف الإيكولوجية، يتطلب الجدول تحديد ما يلي:

- مراجع لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (العمود الثالث)؛
- وثائق الأولوية المدرجة في الجدول 1 والتي تتعلق بهذا التفاعل المحدد (العمود الرابع)؛
- الأحكام والمبادئ التوجيهية المدرجة في كل من الوثائق المتصلة بالتفاعل (العمود الخامس).

مضمن أيضًا مراجع للوثائق الأكثر تحديدًا من المستوى 2 والمدرجة في الجدول 1، عند الضرورة.

تُبلَّغ نتائج التحليل الذي تم إجراؤه للوثائق الرئيسية في الجدول5، والذي يهدف إلى تقديم ما يشبه "الدليل" الذي يرجع إليه المستخدمون وفقًا لتركيزهم المحدد.

وفي النهاية، تجدر الإشارة إلى أن الجدول 1 يتضمن وثيقتين أساسيتين أخريين: "خريطة طريق تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي" (المعرف 17) و"تقرير تقدم تنفيذ القرار IG.22/7 بشأن برنامج التقييم والرصد المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وسواحله ومعايير التقييم ذات الصلة (برنامج التقييم والرصد المتكاملين)" (المعرف 18) الشاملة/العابرة للقطاعات بطبيعتها. لذلك؛ يجب أن تدعم هاتان الوثيقتان التحليل بأكمله ويمكن استخدامهما، إلى جانب نتائج المرحلة ب، لصياغة التوصيات التشغيلية على نحوٍ متسق مع النظام المشار إليه بالكامل ووفقًا لعملية المرحلة ج.

يجب اتباع العملية نفسها في تطبيق تحليل المرحلة ب على مستوى مكاني مختلف. وخارج نطاق الوثائق المدرجة في الجدول 1 (وفي الجدول 2)، قد تكون هناك أهمية خاصة للوثائق والأدوات الأخرى ذات الصلة على مستوى أكثر تفصيلاً وينبغي مراعاتها في المرحلة ب.

*الجدول **1**: تتم مراعاة الجزء الخاص بالوثائق في نظام اتفاقية برشلونة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في المرحلة ب من التحليل، وتكون مصنفة حسب مستوى الأولوية (1 أو 2)*

المعرف	الوثيقة	الأولوية	الرابط
	البروتوكولات		
1	**البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط (بروتوكول** SPA/BD)		
2	بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج عن أنشطة ومصادر برية (بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية)		
3	البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط في حالات الطوارئ (بروتوكول المنع والطوارئ)		
4	بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته التحتية (البروتوكول البحري)		
5	البروتوكول المتعلق بمنع تلوث البحر الأبيض المتوسط بسبب تحركات النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (بروتوكول النفايات الخطرة)		
6	بروتوكول منع تلوث البحر الأبيض المتوسط الناجم عن إلقاء وإغراق السفن والطائرات للنفايات أو ترميدها في عرض البحر والتخلص من هذا التلوث (بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر)		
7	الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للأعوام 2016-2025		
8	برنامج العمل الإستراتيجي لمعالجة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية (SAP-MED)		
9	خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي في البحر الأبيض المتوسط - (SAP BIO (2003):		

المعرف	الوثيقة	الأولوية	الرابط
	تحديث برنامج حفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط بخصوص التغير المناخي (2009)		
10	الإستراتيجية الإقليمية لمنع التلوث البحري الناجم عن السفن والتصدي له (2016-2021)		
11	إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)		
12	خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP)		
13	خطة العمل البحرية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط في إطار "البروتوكول البحري"		
14	الإستراتيجية المتوسطية لإدارة مياه صابورة السفن		
19	خطة العمل المتعلقة بمراقبة فقمة الراهب		
20	خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على السلاحف البحرية		
21	خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على الحوتيات		
22	خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على النباتات البحرية		
23	خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على أنواع الطيور المسجلة في المرفق 2 لبروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي		
24	خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على الأسماك الغضروفية في البحر الأبيض المتوسط		
25	خطة العمل المتعلقة بإدخال الأنواع العادية والأنواع المُغيرة		
26	خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على التكتلات المرجانية وغيرها من التكتلات الحيوية الجيرية في البحر الأبيض المتوسط		
27	خطة العمل للمحافظة على الموائل والأنواع المرتبطة بالجبال البحرية والكهوف والأخاديد الموجودة تحت الماء والأحواض الصلبة المعتمة والظواهر الكيميائية الاصطناعية في البحر الأبيض المتوسط		
	الخطط الإقليمية (**RP**) المعتمدة تمشيا مع الأحكام الواردة في إستراتيجية حفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط		
5	الخطة الإقليمية المعنية بإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط		القرار IG.21/7 - الخطة الإقليمية المعنية بإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط في إطار عمل المادة 15 من بروتوكول المصادر البرية - القرار IG.22/10 - تنفيذ الخطة الإقليمية المتعلقة بالقمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط

المعرف	الوثيقة	الأولوية	الرابط
28	الخطة الإقليمية بخصوص الحد من مدخلات الزئبق؛ الخطة الإقليمية بخصوص تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية؛ على التخلص التدريجي من إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، إثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، إثير رباعي البروم ثنائي الفينيل وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من الليندين والإندوسولفان؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من حمض السلفونيك البيرفلوروكتاني وأملاحه وفلوريد السلفونيل البيرفلوروكتاني؛ الخطة الإقليمية للتخلص من سداسي كلور الهكسان ألفا، وسداسي كلور الهكسان، وسداسي كلور حلقي الهكسان، وكلورديكون، وسداسي البروم ثنائي الفينيل، وخماسي كلور البنزين.		مشروع القرار IG.20/8 - الخطط الإقليمية في إطار عمل المادة 15 من بروتوكول المصادر والأنشطة البرية في اتفاقية برشلونة
29	الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من مادة الـ DDT؛ الخطة الإقليمية لتخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ الخطة الإقليمية للتخلص من مادة ألدرين، وكلوردان، وديلدرين، وإيندرين، وسباعي الكلور، وميريكس، وتوكسافين		القرار IG.19/9 "الخطة الإقليمية المعنية بالتخلص التدريجي من مادة الـ DDT في إطار تنفيذ المادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية" القرار IG.19/7 "الخطة الإقليمية المعنية بالحد من الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية في إطار تنفيذ المادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية" القرار IG.19/8 "الخطة الإقليمية المعنية بالتخلص من الألدرين، والكلوردان، والديلدرين، والإندرين، وسباعي الكلور، والميركس، والتوكسافين في إطار تنفيذ المادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية"
	خرائط الطريق		
16	خريطة الطريق للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية		
17	خريطة طريق تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي		القرار IG.20/4 - تنفيذ خريطة طريق نهج النظام الإيكولوجي لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط: الأهداف الإيكولوجية والتشغيلية المتوسطية والمؤشرات والجدول الزمني لتنفيذ خريطة طريق نهج النظام الإيكولوجي
	أخرى		
18	تقرير تقدم تنفيذ القرار IG.22/7 بشأن برنامج التقييم والرصد المتكاملين (IMAP) للبحر الأبيض المتوسط وسواحله ومعايير التقييم ذات الصلة		

الجدول 2: المراجع الرئيسية الدولية والتابعة للاتحاد الأوروبي حول هذا الموضوع، التي يتعين مراعاتها لتأطير التحليل التفصيلي

المعرف	بالنسبة لإطار العمل الشامل، والمراجع على المستوى الدولي وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي	
أ	اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار (UNCLOS)	
ب	نظام المنظمة البحرية الدولية (الاتفاقيات المعتمدة برعاية المنظمة البحرية الدولية، أي MARPOL 73/78، اتفاقية لندن وبروتوكول لندن)	**الاتفاقيات الرئيسية للمنظمة البحرية الدولية** • الاتفاقية الدولية لسلامة الحياة في البحر ((SOLAS، 1974، بصيغتها المعدلة • الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، 1973، بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول عام 1978 المتعلق بها وبروتوكول عام 1997 ((MARPOL • الاتفاقية الدولية بشأن معايير التدريب والإجازة والخفارة للملاحين (STCW) بصيغتها المعدلة، بما في ذلك تعديلات مانيلا لعامي 1995 و2010 **الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالسلامة والأمن البحري وواجهة السفن/الموانئ** • الاتفاقية المعنية باللوائح الدولية لمنع التصادم في البحار ((COLREG، 1972 • الاتفاقية المعنية بتيسير حركة النقل البحري الدولي ((FAL، 1965 • الاتفاقية الدولية بشأن خطوط التحميل (LL)،1966 • الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ البحري(SAR)،1979 • اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية (SUA)، 1988، وبروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة الموجودة على الجرف القاري (وبروتوكولات عام 2005) • الاتفاقية الدولية للحاويات الآمنة (CSC)،1972 • الاتفاقية المتعلقة بالمنظمة الدولية للأقمار الصناعية البحرية ((IMSO C،1976 • اتفاقية توريمولينوس الدولية لسلامة سفن الصيد 1977 (SFV)، التي حلت محلها اتفاقية توريمولينوس لعام 1993؛ اتفاقية كيب تاون لعام 2012 بشأن تنفيذ أحكام بروتوكول عام 1993 المتعلق باتفاقية توريمولينوس الدولية لسلامة سفن الصيد • الاتفاقية الدولية المتعلقة بمعايير تدريب طواقم سفن الصيد وإصدار تراخيصهم ومراقبتهم ((STCW-F، 1995 • الاتفاق المتعلق بسفن الركاب التجارية الخاصة ((STP، 1971 والبروتوكول المتعلق بمتطلبات السعة لسفن المسافرين التجارية الخاصة، 1973 **الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بمنع التلوث البحري** • الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في أعالي البحار عند وقوع حوادث تلويث نفطي لمياه البحر ((INTERVENTION، 1969 • اتفاقية منع تلوث البحار الناجم عن رمي النفايات ومواد أخرى فيها (اتفاقية لندن)، 1972 (وبروتوكول لندن لعام 1996) • الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في مكافحة التلوث النفطي ((OPRC، 1990 • بروتوكول بشأن الاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان أحداث التلوث بواسطة المواد الضارة الخطرة، 2000 (بروتوكول OPRC-HNS) • الاتفاقية الدولية لمراقبة النظم الضارة المضادة للحشف على السفن ((AFS، 2001 • الاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها، 2004 • اتفاقية هونغ كونغ لإعادة التدوير الآمنة والسليمة بيئيا للسفن لعام 2009 **اتفاقيات تغطي المسؤولية والتعويض** • الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن التلويث النفطي ((CLC، 1969 • بروتوكول عام 1992 للاتفاقية الدولية لإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التلوث النفطي ((FUND 1992

المعرف	بالنسبة لإطار العمل الشامل، والمراجع على المستوى الدولي وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي	
	• الاتفاقية المتعلقة بالمسؤولية المدنية في مجال النقل البحري للمواد النووية ((NUCLEAR، 1971 • اتفاقية أثينا المتعلقة بنقل المسافرين وأمتعتهم بالبحر ((PAL، 1974 • اتفاقيةتحديد المسؤولية المتعلقة بالمطالبات البحرية ((LLMC، 1976 • الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل المواد الخطرة والضارة بحرا (HNS) لعام 1996 (وبروتوكولها لعام 2010) • الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث بوقود السفن الزيتي لعام 2001 • اتفاقية نيروبي الدولية لإزالة الحطام لعام 2007 **مواضيع أخرى** • الاتفاقية الدولية لقياس حمولة السفن (TONNAGE) لعام 1969 • الاتفاقية الدولية للانتشال (SALVAGE) لعام 1989 **اتفاقية إنشاء المنظمة البحرية الدولية** • اتفاقية إنشاء المنظمة البحرية الدولية	
ج	اتفاقية إسبو وبروتوكول كييف (التقييم البيئي الإستراتيجي/تقييم الأثر البيئي)	http://www.unece.org/fileadmin/DAM/env/eia/Publications/2015/ECE.MP.EIA.21_Convention_on_Environmental_Impact_Assessment.pdf https://www.unece.org/fileadmin/DAM/env/eia/documents/legaltexts/protocolenglish.pdf
د	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي	https://unfccc.int نص الاتفاقية: http://unfccc.int/cop4/conv/conv_002.htm : بروتوكول كيوتو: http://unfccc.int/cop4/resource/docs/cop3/l07a01.pdf
هـ	اتفاقية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس)	https://www.unece.org/fileadmin/DAM/env/pp/documents/cep43e.pdf
و	اتفاقية بشأن التنوع البيولوجي	https://www.cbd.int/convention/text/
ز	معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية (CMS/معاهدة بون)	https://www.cms.int/sites/default/files/instrument/CMS-text.en .PDF
ح	اتفاقية حفظ الأحياء البرية الأوروبية وموائلها الطبيعية (اتفاقية برن)	https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/rms/0900001680078aff
ط	اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES)	https://www.cites.org/sites/default/files/eng/disc/CITES-Convention-EN.pdf
ي	الاتفاقيات والصكوك المعتمدة بموجب رعاية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والهيئة العامة لمصائد الأسماك للإستراتيجية المتوسطية	مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ((CCRF http://www.fao.org/3/a-i5450e.pdf http://www.fao.org/3/a-i7340e.pdf
ك	توجيهات الاتحاد الأوروبي لمآزرة البيئة (للطيور والموئل) لعام 2000	توجيه بشأن الطيور: http://ec.europa.eu/environment/nature/legislation/birdsdirective/index_en.htm توجيه بشأن الموئل: http://ec.europa.eu/environment/nature/legislation/habitatsdirective/index_en.htm

الم عر ف	بالنسبة لإطار العمل الشامل، والمراجع على المستوى الدولي وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي	
ل	السياسة البحرية المتكاملة	**السياسة البحرية المتكاملة للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك قائمة المستندات الموسعة التالية (سيتم تنقيحها)** Integrated Maritime Policy work programme (12.03.2012) Regulation (EU) No 1255/2011 of the European Parliament and of the Council of 30 November 2011 establishing a Programme to support the further development of an Integrated Maritime Policy (05.12.2011) Progress Report (15.10.2009) and Annex to the Progress Report listing all actions from the Action Plan (15.10.2009) "Blue Book" - Communication on an Integrated Maritime Policy for the European Union (10.10.2007) Guidelines to Member States on an Integrated Approach to Maritime Policy Communication on the international dimension of the Integrated Maritime Policy
م	التوجيه الإطاري الخاص بالمياه والفيضان للاتحاد الأوروبي	https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:32000L0060 https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:32007L0060
ن	التوجيه الإطاري للإستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي	https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:32008L0056
س	توجيه تخطيط الحيز البحري للاتحاد الأوروبي	https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:32008L0056
ع	السياسة المشتركة لمصائد الأسماك (CFP)	https://ec.europa.eu/fisheries/cfp_en

الجدول 3: نموذج جدول لتحليل المستندات الرئيسية (الجدول 1) للتفاعلات الرئيسية المرتبطة بالضغط وعناصر الحالة/التأثيرات بيروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

أنشطة معالجة التفاعلات الخطرة (الضغط)				
التفاعلات المحددة		**الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية**	**الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة**	**المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة**
المنطقة الساحلية في اتجاه البر	حدد التفاعل الرئيسي المحدد والمظلل باللون الأحمر في المصفوفةالشكل *2* على سبيل المثال، الزراعة	حدد الأحكام الرئيسية ذات الصلة في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية المادة، القانون، البند	المعرف واسم المستندات ذات الصلة بـالجدول *1*	وصف موجز للعناصر الرئيسية ذات الصلة.
الحدود المشتركة بين البحر والبر	حدد التفاعل الرئيسي المحدد والمظلل باللون الأحمر في المصفوفة الشكل *2*.	المادة، القانون، البند	المعرف واسم المستندات ذات الصلة بـالجدول *1*	وصف موجز للعناصر الرئيسية ذات الصلة.

التفاعلات المحددة		الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة
	على سبيل المثال، البنية التحتية: الموانئ والدفاع الساحلي والبنى التحتية الساحلية الأخرى			
المنطقة الساحلية في اتجاه البحر	حدد التفاعل الرئيسي المحدد والمظلل باللون الأحمر في المصفوفة الشكل *2*. على سبيل المثال، الصيد	المادة، القانون، البند	المعرف واسم المستندات ذات الصلة بالجدول *1*	وصف موجز للعناصر الرئيسية ذات الصلة.

تفاعلات مرتبطة بالحالة والتأثيرات الحاصلة على المناطق الساحلية والبحرية				
التفاعلات المحددة		الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة
المنطقة الساحلية في اتجاه البر	حدد التفاعل الرئيسي المحدد والمظلل باللون الأحمر في المصفوفة الشكل *2*. على سبيل المثال، المناظر الطبيعية الساحلية	حدد الأحكام الرئيسية ذات الصلة في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية المادة، القانون، البند	المعرف واسم المستندات ذات الصلة بالجدول *1*	وصف موجز للعناصر الرئيسية ذات الصلة
الحدود المشتركة بين البحر والبر	حدد التفاعل الرئيسي المحدد والمظلل باللون الأحمر في المصفوفة الشكل *2*. على سبيل المثال، التآكل الساحلي	المادة، القانون، البند	المعرف واسم المستندات ذات الصلة بالجدول *1*	وصف موجز للعناصر الرئيسية ذات الصلة
المنطقة الساحلية في اتجاه البحر	حدد التفاعل الرئيسي المحدد والمظلل باللون الأحمر في المصفوفة الشكل *2*. على سبيل المثال، الموائل البحرية	المادة، القانون، البند	المعرف واسم المستندات ذات الصلة بالجدول *1*	وصف موجز للعناصر الرئيسية ذات الصلة

4. المرحلة ج - العملية المفضية إلى تحديد التوصيات التشغيلية

بناءً على نتائج المرحلتين أ وب، تقترح المرحلة الثالثة (ج) التوجيه المنهجي الذي يقترح عملية مفضية إلى تحديد التوصيات التشغيلية لتنفيذ إطار العمل الإقليمي المشترك على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في سبيل تحقيق نهج النظام الإيكولوجي للأهداف الإيكولوجية. تجدر الإشارة إلى أن التوصيات التشغيلية تعتمد بشكل صارم على مقياس التحليل المكاني(إقليمي، أو دون إقليمي، أو وطني، أو دون وطني، أو محلي) والمؤقت (قصير، ومتوسط، وطويل الأجل)،الذي يلزم تحديده في بداية العملية المنهجية. علاوة على ذلك، يتعين عليها التركيز على عناصر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي تُظهر تفاعلات أكثر صلة مع الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي (التفاعلات ذات الأولوية)، وفقًا للمراحل السابقة والتي من أجلها تم تحليل مستندات السياسة في المرحلة ب.

لذلك من المتوقع وضع توصيات تشغيلية لكل تفاعل ذي أولوية ويرتبط بأول هدفين من الأهداف الرئيسية لإطار العمل الإقليمي المشترك ضمن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (شريطة أن يكون الهدف الثالث حول "الحوكمة الرشيدة" هو الشمولية بين الهدفين الآخرين):

- ضمان التنمية المستدامة وسلامة المنطقة الساحلية، ونظمها الإيكولوجية والخدمات ذات الصلة والمناظر الطبيعية، على هذا النحو من أجل:

- معالجة العملية التي يمكن من خلالها للقطاعات ذات الصلة ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛
- وتحسين حماية النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية والحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية ذات الصلة.
- معالجة المخاطر الطبيعية وآثار الكوارث الطبيعية - خاصة التآكل الساحلي والتأثيرات الأخرى ذات الصلة بالمناخ - وبالتالي المساهمة في تقليل عوامل المخاطر ، قدر الإمكان، والتي يمكن أن تمنع تحقيق الأهداف الإيكولوجية لنهج النظام الإيكولوجي.

تجدر الإشارة إلى أن بعض العناصر المحددة يمكن أن تخضع لنفس التوصيات أو توصيات مماثلة. وفي هذه الحالة يوصى بتجميعها، كما هو الحال في أمثلة التجميع المذكورة في المربعين التاليين 2 و3، على التوالي للأنشطة الساحلية والبحرية والعناصر الطبيعية والثقافية التي ينظر فيها بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

المربع 2 - مثال على تجميع الأنشطة الساحلية والبحرية

يمكن تصنيف الأنشطة الساحلية والبحرية (الضغوط) الواردة في أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على النحو التالي:

الأنشطة البرية، والتي يمكن تمييزها أكثر في:

- الأنشطة الاقتصادية البرية: (1) الزراعة، مع التركيز خصيصًا على المواد الخطرة والمواد الغذائية؛ و(2) الصناعة، مع التركيز خصيصًا على المواد الخطرة؛ و(3) التعدين، مع التركيز خصيصًا على المواد الخطرة؛
- الزحف الحضري العشوائي: التركيز على التدهور المادي (تعكر الرواسب) وإنتاج النفايات والمواد الخطرة (الاصطناعية) والمواد الغذائية.

الأنشطة التي تحدث بشكل رئيسي في الحدود المشتركة بين البحر والبر، والتي تتميز أكثر في:

- الأنشطة المحلية: (1) الموانئ والدفاع الساحلي والبنى التحتية الساحلية الأخرى، مع التركيز خصيصًا على التدهور المادي (تعكر الرواسب، وتآكل الموائل) والمواد الخطرة؛ و(2) البنية التحتية للطاقة على طول الساحل، مع التركيز خصيصًا على التدهور المادي والاضطرابات البيولوجية؛ و(3) محطات تحلية المياه، مع التركيز خصيصًا على الاضطرابات البيولوجية؛
- أنشطة منتشرة: السياحة والأنشطة الترفيهية الموجودة على الساحل. ركز على التأثيرات المباشرة (الاضطراب، استخدام الموارد الحيوية، إلخ) والتأثيرات غير المباشرة (زيادة إنتاج الملوثات والقمامة البحرية، إلخ) على الحيوانات والنباتات والموائل الطبيعية.

الأنشطة البحرية، والتي تتميز أكثر في:

- الأنشطة القائمة على الموارد الطبيعية: (1) الصيد، مع التركيز خصيصًا على التدهور المادي (شباك الجرّ) والاضطرابات البيولوجية؛ و(2) تربية الأحياء المائية البحرية، مع التركيز خصيصًا على التدهور المادي وإطلاق المواد المغذية والنفايات الخطرة.
- الأنشطة القائمة على البنية التحتية الصلبة والحلول: (1) الطاقة البحرية، مع التركيز خصيصًا على التدهور المادي والمواد الخطرة؛ و(2) استخراج الرمال والتعدين المعدني، مع التركيز خصيصًا على التدهور المادي والمواد الخطرة؛ و(3) الكابلات وخطوط الأنابيب البحرية، مع التركيز خصيصًا على التدهور المادي والاضطرابات البيولوجية.
- الأنشطة القائمة على السفن: (1) الأنشطة السياحية والترفيهية عند البحر (بما في ذلك اليخوت والرحلات البحرية)، مع التركيز خصيصًا على التآكل المادي وإزعاج الحيوانات؛ و(2) الشحن، مع التركيز خصيصًا على التلوث الضوضائي، والنفايات والمواد الخطرة، والإزعاج والتأثير المباشر (الاصطدام) بالحيوانات، والاضطرابات البيولوجية (إدخال أنواع غير أصلية).

المربع 3 - مثال للفئات الفرعية من الفئة الرئيسية "الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي ومعالجة المخاطر"

يمكن تصنيف قضايا الحالة والتأثير (المتعلقة بالبيئة الطبيعية والتراث الثقافي)، التي تم بحثها في أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بمزيد من التفاصيل على النحو التالي:

- المحافظة على التنوع البيولوجي.
- المحافظة على النظم الإيكولوجية الضعيفة؛ يذكر بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية التالية: الغابات الساحلية والأدغال والكثبان الرملية والأراضي الرطبة ومصبات الأنهار والأنواع البحرية والموائل والجزر.
- المحافظة على التراث الثقافي، خاصة التراث الأثري والتاريخي بما في ذلك التراث الثقافي المغمور بالمياه.
- المحافظة على المناظر الطبيعية الساحلية
- تحسين المعرفة بالنظم الإيكولوجية، بما في ذلك: آليات الجرد والرصد والمراقبة والشبكات.
- معالجة المخاطر، بما في ذلك التآكل الساحلي على وجه الخصوص.

يمكن أن تكون التوصيات التشغيلية ذات طبيعة مختلفة ويتوقع أن ترتكز على جوانب التقييم والإدارة. وبما أن جوانب الحوكمة تقع في صميم بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ومستند إطار العمل الإقليمي المشترك، فسينبغي النظر في كل توصية من تلك التوصيات التشغيلية من وجهة نظر الحوكمة لتنفيذها بشكل صحيح.

وبمجرد تحديدها، يمكن تنظيم التوصيات التشغيلية في النموذج المشترك المقترح في الجدول4. وينبغي مواءمة النموذج على مستويات مختلفة، مع مراعاة الدروس المستقاة من التنفيذ الوطني لزيادة تطوير التوصيات التشغيلية وذلك 1) على المستوى الوطني وشبه الوطني، مع منظور زمني قصير الأجل، و2) على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي، على مدى زمني طويل ومتوسط الأجل.

يتم تنظيم النموذج على النحو التالي:

- يحدد العمود الأول التفاعل ذا الأولوية (أو مجموعة التفاعلات) التي وضعت التوصيات التشغيلية بشأنها؛
- يحتوي العمود الثاني على التوصيات التشغيلية؛
- يمكّن العمود الثالث من اقتراح مؤشرات التقدم لرصد تنفيذ كل توصية من التوصيات التشغيلية؛
- يُستخدم العمودان الرابع والخامس للإشارة إلى أي هدف رئيسي لإطار العمل الإقليمي المشترك بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي ترتبط بها التوصية المقترحة: يمكن اختيار أحدهما أو حتى كليهما؛
- تُستخدم الأعمدة من السادس إلى التاسع للإشارة إلى مجموعات الأهداف الإيكولوجية التي تساهم بها التوصية المقترحة من حيث تحقيق الوضع البيئي الجيد؛
- يمكن استخدام العمود العاشر لتحديد الجوانب التي تغطيها التوصيات التشغيلية المحددة: التقييم ((A، والإدارة (M) و/أو الحوكمة (GO).

يجب وضع الصيغة النهائية للنموذج المقترح بناءً على نتائج تطبيقه. وكما هو مذكور في مقدمة هذا التوجيه المنهجي، قد يكون النموذج جزءًا من منصة تكنولوجيا المعلومات المعدة كأداة تشغيلية لدعم تنفيذ العملية بأكملها؛ هذا سيبسّط التجميع والاستخدام التشغيلي.

كما هو مذكور صراحة في إطار العمل الإقليمي المشترك بالمستند الرئيسي الخاص بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية الرئيسية، من المعروف والمعترف به عمومًا أن التنسيق والتكامل (عبر المستويات الرأسية للحوكمة وأفقيًا بين القطاعات المختلفة) بالإضافة إلى مشاركة أصحاب المصلحة هي مكونات أساسية لعملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. يتطلب تنفيذ جميع مراحل هذا التوجيه المنهجي، خاصة المرحلة ج، إنشاء أو استخدام آليات تم تشكيلها بالفعل تتيح إشراك أصحاب المصلحة، وتحسين السياسات والإستراتيجيات، وتكامل الخطة والممارسات والتنسيق بينهما. سيمكن ذلك من الإنشاء المشترك للتوصيات التشغيلية وتحسين ملكيتها، وهو أمر ضروري لتنفيذها.

يظهر النهج التدريجي لجميع المراحل الثلاث في الشكل 3.

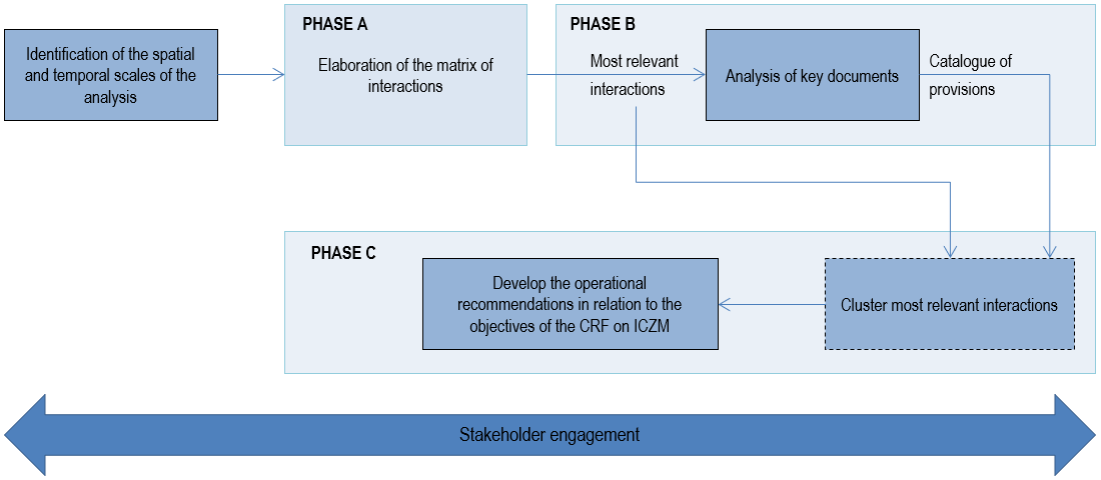

الشكل 3: العملية التدريجية نحو تطوير التوصيات التشغيلية

الجدول4 : نموذج لتحديد التوصيات التشغيلية

برنامج الأمم
المتحدة للبيئة
خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

			هدف إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	مجموعات الأهداف الإيكولوجية					
التفاعلات ذات الأولوية (أو مجموعة التفاعلات)	التوصيات التشغيلية	مؤشرات التقدم	التنمية المستدامة وسلامة المنطقة الساحلية	معالجة المخاطر الطبيعية والكوارث	التنوع البيولوجي	مصائد الأسماك	الساحل والهيدروغرافيا	التلوث والقمامة	طبيعة التوصية

الجدول5 : تحليل المستندات الرئيسية لـ الجدول 1 للتفاعلات بين قضايا الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والأهداف الإيكولوجية (الشكل 2).

أنشطة معالجة التفاعلات الخطرة (الضغط)

التفاعلات المحددة		**الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية**	**الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة**	**المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة**
المنطقة الساحلية في اتجاه البر	الزراعة	المادة 9، القانون 1 و2، البند أ المادة 5، القانون 1، البند ج (استخدام المياه) والمادة 6 المادة 8 المواد 17، و18، و14، و19، و27	2. بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية	المواد 5، و7، و15: يتعين على الأطراف إعداد خطط للإجراءات، وبرامج وتدابير للحد من تلوث المصادر البرية، مع إعطاء الأولوية للمواد السامة والمستمرة والمعرضة للتراكم الأحيائي. المادة 6: تصريف المصدر الثابت الخاضع بشكل صارم للترخيص والتنظيم. الزراعة وتربية الحيوانات (الملحق الأول) هي قطاعات النشاط التي يجب مراعاتها في هذا الصدد.
			8. برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية	الفصل 5: الأهداف والأنشطة المقترحة على المستويين الإقليمي والوطني لمنع التلوث والحد منه والقضاء عليه؛ المراد تنفيذها من خلال خطة العمل الوطنية (الفصل 10). يوفر القسم 5.2.5 أهدافًا وإجراءات محددة للزراعةوتربية الأحياء المائية (بصورة مكثفة) فيما يتعلق أحمال المغذيات.
			12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين	تركز الأهداف والإجراءات التشغيلية 1 - أيضًا على الزراعة، على سبيل المثال: اعتماد ممارسات الزراعة الجيدة (1.1)، نهج دورة الحياة في تجهيز الأغذية ومصائد الأسماك (1.1)، تمويل أخضر للزراعة المستدامة (1.2)، والمعلومات وحملات التثقيف (1.3)، ونحو ذلك.
			15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية	الفقرة 17 – ينبغي على أصحاب المصلحة الرئيسيين في الزراعة المشاركة في تنفيذ الخطة الإقليمية والإجراءات ذات الصلة.
			28. الخطة الإقليمية بخصوص الحد من مدخلات الزئبق؛ الخطة الإقليمية بخصوص تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية؛ على التخلص التدريجي من إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، إثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، إثير رباعي البروم ثنائي الفينيل وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من الليندين والإندوسولفان؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من حمض السلفونيك البيرفلوروكتاني وأملاحه وفلوريد السلفونيل البيرفلوروكتاني؛ الخطة الإقليمية للتخلص من سداسي كلور الهكسان ألفا، وسداسي كلور الهكسان بيتا، وكلورديكون، وسداسي البروم ثنائي الفينيل، وخماسي كلور البنزين. 29. الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من مادة الـ DDT؛ الخطة الإقليمية لتخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ الخطة الإقليمية للتخلص من مادة ألدرين، وكلوردان، وديلدرين، وإيندرين، وسباعي الكلور، وميريكس، وتوكسافين	
			5. بروتوكول النفايات الخطرة	المادة 8: التعاون الإقليمي من أجل طريقة الإنتاج نظيفة بشأن النفايات الناتجة عن إنتاجالمبيدات الحيوية والمستحضرات الصيدلية النباتية وتركيبها واستخدامها (الملحق الأول) في الزراعة بما في ذلك معالجة الأراضي (الملحق الثالث).
			1. بروتوكول SPA/BD	حتى فيما يتعلق بأنشطة مثل الزراعة، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).

			9. خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي	خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي هي وثيقة المعلومات الأساسية لإطار العمل الإقليمي المشتركونهج النظام الإيكولوجي، واللذين يوفران المبادئ والإجراءات والتدابير الملموسة والمنسقة ذات الأولوية، والغايات والأهداف ذات الصلة، والإجراءات المحددة على المستوى الوطني والعابر للحدود والإقليمي من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والساحلي للبحر الأبيض المتوسط؛ في إطار الاستخدام المستدام ومن خلال تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط. الأهداف: تحسين المعرفة؛ وإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية؛ وحماية الأنواع والموائل المهددة بالانقراض؛ وتعزيز التشريعات وبناء القدرات؛ وجهود جمع الأموال. ومن بين أمور أخرى، تأييد الإجراءات الملموسة والعملية التي تهدف إلى تعزيز سياسات القطاع الصديق للحفظ الحيوي وإجراءاته وتقنياته، لا سيما فيما يتعلق بالزراعة.
			7. الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025	الأهداف 1 (هدف التنمية المستدامة - **SDG14**):ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. التوجيهات الإستراتيجية (**SD**) تكملها إجراءات وطنية وإقليمية: تعزيز تنفيذ نظام برشلونة والامتثال له وما يتصل به؛ وإنشاء وإنفاذ آليات تنظيمية، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لمنع الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة ومكافحته. الهدف الثاني (**SDG** 2، و15، و6): تعزيز إدارة الموارد وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي من خلال أشكال مستدامة للتنمية الريفية. التوجيه الإستراتيجيالمحافظة على أنواع النباتات الأصلية أو التقليدية والسلالات الحيوانية المحلية واستخدامها، وتقييم المعارف والممارسات التقليدية في قرارات الإدارة الريفية، ووصول المنتجين المحليين إلى قنوات التوزيع والأسواق، بما في ذلك سوق السياحة. الهدف 4 (**SDG 13**): معالجة التغير المناخي كقضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الإستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعّال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة. الهدف (**SDG 8**، و9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.
			11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)	التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - وتشمل الأولويات: قابلية التضرر وتفاعلات القطاعات، بما في ذلك الزراعةوالغابات، بالإضافة إلى إدارة الموارد المائية.
الصناعة	المادة 9، القانون 1 و2، البند أ	2. بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية		المواد 5، و7، و15: يتعين على الأطراف إعداد خطط للإجراءات، وبرامج وتدابير للحد من تلوث المصادر البرية، مع إعطاء الأولوية للمواد السامة والمستمرة والمعرضة للتراكم الأحيائي. المادة 6: تصريف المصدر الثابت الخاضع بشكل صارم للترخيص والتنظيم. **I**لصناعة (الملحق 1) هو أحد قطاعات النشاط التي يتعين أخذها بعين الاعتبار في هذا الصدد.

		المادتان 5 و6 المادة 8 المادة 23، القانون 2 المواد 17، و18، و14، و19، و27	8. برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية	الفصل 5: الأهداف والأنشطة المقترحةعلى المستويين الإقليمي والوطني لمنع التلوث والحد منه والقضاء عليه، المراد تنفيذها من خلال خطة العمل الوطنية (الفصل 10). يركز الفصل 5.2 على الصناعة: (1) المواد السامة والمستمرة والمعرضة للتراكم الأحيائي، و(2) المعادن الثقيلة الأخرى، و(3) مركبات الهالوجين العضوي، و(4) مواد مشعة، و(5) مواد غذائية ومواد صلبة عالقة، و(6) نفايات خطرة.
			12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين	تركز الأهداف والإجراءات التشغيلية 2 - على تصنيع السلع، على سبيل المثال: ترويج أفضل التقنيات المتاحة (BAT) وأفضل الممارسات البيئية (2.1) (BEP)، لا سيما في إدارة النفايات، وحساب التكلفة والأدوات المستندة إلى السوق (2.2)، إلخ.
			15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية	المادة 17 – ينبغي على أصحاب المصلحة الرئيسيين في الصناعة المشاركة في تنفيذ الخطة الإقليمية والإجراءات ذات الصلة. المادة 9 منع القمامة البحرية - (3ز): وضع الإجراءات ومنهجيات التصنيع معًا بجانب صناعة البلاستكلتقليل خصائص تحلل البلاستيك، للحد من البلاستيك المجهري.
			28. الخطة الإقليمية بخصوص الحد من مدخلات الزئبق؛ الخطة الإقليمية بخصوص تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية؛ على التخلص التدريجي من إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، إثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، إثير رباعي البروم ثنائي الفينيل وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من الليندين والإندوسولفان؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من حمض السلفونيك البيرفلوروكتاني وأملاحه وفلوريد السلفونيل البيرفلوروكتاني؛ الخطة الإقليمية للتخلص من سداسي كلور الهكسان ألفا، وسداسي كلور الهكسان بيتا، وكلورديكون، وسداسي البروم ثنائي الفينيل، وخماسي كلور البنزين. 29. الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من مادة الـ DDT؛ الخطة الإقليمية لتخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ الخطة الإقليمية للتخلص من مادة ألدرين، وكلوردان، وديلدرين، وإيندرين، وسباعي الكلور، وميريكس، وتوكسافين		
			5. بروتوكول النفايات الخطرة	المادة 8: التعاون الإقليمي من أجل أسلوب إنتاج نظيف بخصوص كل النفايات الخطرة(الملحق 1)، جميع الخصائص (الملحق 2)، وجميع عمليات التخلص المدرجة (الملحق 3).
			1. بروتوكول SPA/BD	حتى فيما يتعلق بأنشطة مثل الصناعة، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (الفقرة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).
			7. الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025	الهدف 1 (**SDG 14**): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. التوجيه الإستراتيجي: تعزيز تنفيذ نظام برشلونة والامتثال له وما يتصل به؛ وإنشاء وإنفاذ آليات تنظيمية، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لمنع الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة ومكافحته. الهدف 5 (**SDG 8**، و9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.

	استخدام موارد طبيعية محددة: التعدين	المادة 9، القانون 1 و2، البند هـ المادتان 5 و6 المادة 8 المادة 23، القانون 2 المواد 17، و18، و14، و19، و27	2. بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية	المواد 5، و7، و15: يتعين على الأطراف إعداد خطط للإجراءات، وبرامج وتدابير للحد من تلوث المصادر البرية، مع إعطاء الأولوية للمواد السامة والمستمرة والمعرضة للتراكم الأحيائي. المادة 6: تصريف المصدر الثابت الخاضع بشكل صارم للترخيص والتنظيم. **I**لتعدين (الملحق 1) هو أحد قطاعات النشاط التي يتعين أخذها بعين الاعتبار في هذا الصدد.
			12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين	تنطبق الأهداف التشغيلية والإجراءات المحددة للتصنيع الجيد (2) وللإسكان والبناء (3) أيضًا على التعدين، كما هو محدد في المقدمة.
			28. الخطة الإقليمية بخصوص الحد من مدخلات الزئبق؛ الخطة الإقليمية بخصوص تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية؛ على التخلص التدريجي من إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، إثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، إثير رباعي البروم ثنائي الفينيل وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من اللينيدين والإندوسولفان؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من حمض السلفونيك البيرفلوروكتاني وأملاحه وفلوريد السلفونيل البيرفلوروكتاني؛ الخطة الإقليمية للتخلص من سداسي كلور الهكسان ألفا، وسداسي كلور الهكسان بيتا، وكلورديكون، وسداسي البروم ثنائي الفينيل، وخماسي كلور البنزين. 29. الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من مادة الـ DDT؛ الخطة الإقليمية لتخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ الخطة الإقليمية للتخلص من مادة ألدرين، وكلوردان، وديلدرين، وإيندرين، وسباعي الكلور، وميريكس، وتوكسافين		
			5. بروتوكول النفايات الخطرة	المادة 8: التعاون الإقليمي من أجل أسلوب إنتاج نظيف فيما يتعلق بالمخلفات الناشئة عن عمليات التخلص من النفايات الصناعية(الملحق 1)، السامة والسمية البيئية (الملحق 2)، والترسب داخل الأرض أو عليها (الملحق 3).
			1. بروتوكول SPA/BD	حتى فيما يتعلق بأنشطة مثل استخدام الموارد الطبيعية المحددة وخاصة التعدين، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا. (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).
			7. الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025	الهدف 1 (:**(SDG 14)**ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. التوجيه الإستراتيجي: تعزيز تنفيذ نظام برشلونة والامتثال له وما يتصل به؛ وإنشاء وإنفاذ آليات تنظيمية، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لمنع الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة ومكافحته. الهدف 5 (**SDG 8**، و9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.
	الزحف الحضري العشوائي	المادتان 5 و6 المادة 8 المادة 23، القانون 2	8. برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية	الفصل 5: الأهداف والأنشطة المقترحةعلى المستويين الإقليمي والوطني لمنع التلوث والحد منه والقضاء عليه، المراد تنفيذها من خلال خطة العمل الوطنية (الفصل 10). الفصل 5.1 يركز على البيئة الحضرية: (1) مياه الصرف الصحي البلدية، و(2) النفايات الصلبة الحضرية، و(3) تلوث الهواء.
			12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين	تركز الأهداف والإجراءات التشغيلية 4 - على الإسكان والبناء، على سبيل المثال: التنمية الحضرية الساحلية المستدامة والبناء الأخضر من أجل الاستخدام الفعال للموارد وحماية النظم الإيكولوجية (4.2.).

		المواد 17، و18، و14، و19، و27	15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية	المادة 9 - منع القمامة البحرية - (1): الإدارة الأساسية للنفايات الصلبة الحضرية لتخفيضها عند المصدر، و(4) إنشاء الصرف الصحي في المناطق الحضرية، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، وأنظمة إدارة النفايات لمنع الجريان السطحي ومدخلات الملوثات في الأنهار الناجمة عن القمامة.
			28. الخطة الإقليمية بخصوص الحد من مدخلات الزئبق؛ الخطة الإقليمية بخصوص تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية؛ على التخلص التدريجي من إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، إثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، إثير رباعي البروم ثنائي الفينيل وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من الليندين والإندوسولفان؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من حمض السلفونيك البيرفلوروكتاني وأملاحه وفلوريد السلفونيل البيرفلوروكتاني؛ الخطة الإقليمية للتخلص من سداسي كلور الهكسان ألفا، وسداسي كلور الهكسان بيتا، وكلورديكون، وسداسي البروم ثنائي الفينيل، وخماسي كلور البنزين. 29. الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من مادة الـ DDT؛ الخطة الإقليمية لتخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ الخطة الإقليمية للتخلص من مادة ألدرين، وكلوردان، وديلدرين، وإيندرين، وسباعي الكلور، وميريكس، وتوكسافين		
			5. بروتوكول النفايات الخطرة	المادة 8: التعاون الإقليمي لطريقة الإنتاج النظيف بشأن النفايات المنزلية(الملحق 1)، المواد المُعدية وذات السُمِيَّة البيئية (الملحق 2)، الحجز السطحي والإطلاق في المسطحات المائية وفي البحار/المحيطات (الملحق 3).
			7. الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025	الهدف 1 (**SDG 14**): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. التوجيه الإستراتيجي: تعزيز تنفيذ نظام برشلونة والامتثال له وما يتصل به؛ وإنشاء وإنفاذ آليات تنظيمية، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لمنع الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة ومكافحته. الهدف 3 (**SDG 11**، **7**): تخطيط مدن البحر الأبيض المتوسط المستدامة وإدارتها. التوجيه الإستراتيجي: تطبيق عمليات شاملة ومتكاملة للتخطيط المكاني؛ والتشجيع على التوسع الحضري الشامل؛ وتعزيز المرونة في المناطق الحضرية للحد من التعرض للمخاطر الناجمة عن الأخطار الطبيعية والأخطار التي يسببها الإنسان؛ وتعزيز حماية المناطق الحضرية التاريخية وإعادة تأهيلها؛ والإدارة المستدامة للنفايات؛ والأنماط المكانية الحضرية والخيارات التكنولوجية التي تقلل من الطلب على وسائل النقل وتحفز التنقل المستدام؛ والمباني الخضراء والحد من البصمة البيئية للبيئة المعمورة. الهدف: تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030؛ والحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال. الهدف 4 (**SDG 13**): معالجة التغير المناخي كقضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الإستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعّال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة. الهدف 6 (**SDG 16**،**17**): تحسين الحوكمة لدعم التنمية المستدامة. التوجيه الإستراتيجي: تعزيز الحوار والتعاون الدوليين، بما في ذلك الاستعداد للطوارئ؛ والقدرات الإقليمية لإدارة المعلومات؛ وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة لتأمين عمليات شاملة والنزاهة في صنع القرار؛ والتنفيذ والامتثال للالتزامات والاتفاقات البيئية، بما في ذلك من خلال تماسك السياسات على أساس التنسيق بين الوزارات؛ والتعليم والبحث. الهدف: انضمام ثلثي بلدان البحر الأبيض المتوسط إلى اتفاقية آرهوس، بحلول عام 2025.

			11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)	التوجيه الإستراتيجي 1.2 (تعزيز الأطر المؤسسية والسياسية الكافية) - وتشمل الأولويات: تقييم المخاطر والآثار المتعلقة بالتغير المناخي قبل استثمارات البنية التحتية الرئيسية في المناطق الساحلية والبحرية. التوجيه الإستراتيجي 1.5 (دمج التكيف مع المناخ في الخطط المحلية لحماية المناطق ذات الاهتمام الخاص وإدارتها) المدن الساحلية الضخمة التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - وتشمل الأولويات: قابلية التضرر وتفاعلات القطاعات، بما في ذلك التوسّع الحضري.
الحدود المشتركة بين البحر والبر	البنى التحتية: الموانئ والدفاع الساحلي والبنى التحتية الساحلية الأخرى	المادة 9، القانون 1 و2، البند و المادتان 5 و6 المادة 8 المادة 23، القانون 2 المواد 17، و18، و14، و19، و27	2. بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية	المواد 5، و7، و15: يتعين على الأطراف إعداد خطط للإجراءات، وبرامج وتدابير للحد من تلوث المصادر البرية، مع إعطاء الأولوية للمواد السامة والمستمرة والمعرضة للتراكم الأحيائي. المادة 6: تصريف المصدر الثابت الخاضع بشكل صارم للترخيص والتنظيم. تشغيل الميناء (الملحق 41) هو أحد قطاعات النشاط التي يتعين أخذها بعين الاعتبار في هذا الصدد.
			8. برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية	لم تذكر الموانئ صراحة في برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية عند تحديد الأهداف والأنشطة المقترحة. ومع ذلك، يمكن استيعاب الموانئ في الصناعة (الفصل 5.2). كما تم ذكرهم أيضًا بين المناطق شديدة التأثر (الفصل 11).
			15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية	الفقرة 17 – ينبغي على أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع البحريالمشاركة في تنفيذ الخطة الإقليمية والإجراءات ذات الصلة. المادة 9 - منع القمامة البحرية - (5): تنفيذ وسائل لفرض رسوم مقابل استخدام مرافق الاستقبال بالميناء وتطبيق نظام الرسوم غير الخاصة.
			5. بروتوكول النفايات الخطرة	تتعلق المادة 6 بإجراءات النقل والإخطار عبر الحدود، بينما تشجع المادة 8 على التعاون الإقليمي من أجل طريقة إنتاج نظيف، أما المادة 9، فتدين الاتجار غير المشروع. يحتمل هنا أن تكون معنية بجميع النفايات الخطرة بما في ذلك الهيدروكربونات (الملحق 1)، مع خصائص خطرة متنوعة (الملحق 2)، وجميع العمليات المدرجة فيما يتعلق باسترداد الموارد أو إعادة التدوير أو الاستصلاح أو إعادة الاستعمال المباشر أو الاستخدامات البديلة.
			3. بروتوكول المنع والطوارئ	مرافق لاستقبال الميناء (المادة 14) معنية بتلبية احتياجات السفن: يلزم أن تكون كافية وأن تعمل بكفاءة للحد من أي تأثير لعمليات التصريف إلى البيئة البحرية.
			10. إستراتيجية بخصوص التلوث الحاصل من السفن	بموجب القسم 4، تتعلق عدة أهداف محددة (رقم 4، 5، 6) مباشرة بموانئ بما في ذلك مذكرة التفاهم بشأن المراقبة من قبل دولة الميناء (4)، وتوفير مرافق الاستقبال في الموانئ (5)، وتسليم النفايات الناتجة عن السفن (6). هذا يعني أن كل طرف متعاقد يحافظ على تفويضه إلى المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط (4)، مما يتيح استخدام الاستقبال والمرافق الملائمة مقابل رسوم معقولة للقمامة والنفايات الزيتية، والمواد السائلة السامة، والصرف الصحي، والمواد المستنفدة للأوزون، وبقايا تنظيف غازات العادم، ومياه الصابورة والرواسب (5)، مما ينشئ نظامًا للإخطار بالميناء التالي للسفينة بشأن حالة المواد التي تحتفظ بها على متن السفينة (6).
			14. إستراتيجية بشأن مياه الصابورة	في الملحق 1، تم ذكر "نقطتي عمل" متعلقتين بالميناء: 1) لإنشاء نظام قوي للمراقبة من قبل دولة الميناء ومراقبة الامتثال والتنفيذ (CME) في منطقة البحر الأبيض المتوسط، و2) لإنشاء نظام للاستبيان، والمراقبة البيولوجية وتقييم المخاطر لموانئ البحر الأبيض المتوسط تحت إشراف المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

			1. بروتوكول SPA/BD	حتى فيما يتعلق بالبنى التحتية والأنشطة المرتبطة بها، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).
			7. الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025	الهدف 1 (**SDG 14**): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية الهدف 3 (**SDG 11**،**7**): تخطيط مدن البحر الأبيض المتوسط المستدامة وإدارتها. التوجيه الإستراتيجي: تطبيق عمليات شاملة ومتكاملة للتخطيط المكاني؛ والتشجيع على التوسع الحضري الشامل؛ وتعزيز المرونة في المناطق الحضرية للحد من التعرض للمخاطر الناجمة عن الأخطار الطبيعية والأخطار التي يسببها الإنسان؛ وتعزيز حماية المناطق الحضرية التاريخية وإعادة تأهيلها؛ والإدارة المستدامة للنفايات؛ والأنماط المكانية الحضرية والخيارات التكنولوجية التي تقلل من الطلب على وسائل النقل وتحفز التنقل المستدام؛ والمباني الخضراء والحد من البصمة البيئية للبيئة المعمورة. الهدف: تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030؛ والحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال. الهدف 4 (**SDG 13**): معالجة التغير المناخي كقضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الإستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعّال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة. الهدف 5 (**SDG** 8، و9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.
			11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)	التوجيه الإستراتيجي 1.2 (تشجيع الأطر المؤسسية والسياسية الكافية) - وتشمل الأولويات: نهج متكامل للحد من التهديدات غير المرتبطة بالمناخ والتي تقوض قدرات المجتمعات والنظم الإيكولوجية على التكيف مع التغير المناخي، بما في ذلك بناء السدود. التوجيه الإستراتيجي 1.2 (تعزيز الأطر المؤسسية والسياسية الكافية) - وتشمل الأولويات: تقييم المخاطر والآثار المتعلقة بالتغير المناخي قبل استثمارات البنية التحتية الرئيسية في المناطق الساحلية والبحرية. التوجيه الإستراتيجي 3.1 – وتشمل الأولويات: تجنب الإجراءات غير القابلة للتكيف والبنى التحتية "المادية" غير الفعّالة للتدابير قليلة المخاطر لتحسين مرونة المناخ. التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - وتشمل الأولويات: قابلية التضرر وتفاعلات القطاعات، بما في ذلك البنية التحتية الرئيسية والنقل.

	البنية التحتية للطاقة على طول الساحل	المادة 9، القانون 1 و2، البند و المادتان 5 و6 المادة 8 المادة 23، القانون 2 المواد 17، و18، و14، و19، و27	2. بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية	المواد 5، و7، و15: يتعين على الأطراف إعداد خطط للإجراءات، وبرامج وتدابير للحد من تلوث المصادر البرية، مع إعطاء الأولوية للمواد السامة والمستمرة والمعرضة للتراكم الأحيائي. المادة 6: تصريف المصدر الثابت الخاضع بشكل صارم للترخيص والتنظيم. إنتاج الطاقة (الملحق 1) هو أحد قطاعات النشاط التي يتعين أخذها بعين الاعتبار في هذا الصدد.
			8. برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية	يُعد إنتاج الطاقة ضمن قطاع الصناعة؛ الذي من أجله يحدد الفصل 5.2 الأهداف والأنشطة المقترحة على المستويين الإقليمي والوطني لمنع التلوث والحد منه والقضاء عليه (انظر الصناعة)، والذي سيتم تنفيذه عبر خطة العمل الوطنية (الفصل 10).
			28. الخطة الإقليمية بخصوص الحد من مدخلات الزئبق؛ الخطة الإقليمية بخصوص تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية؛ على التخلص التدريجي من إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، إثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، إثير رباعي البروم ثنائي الفينيل وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من الليندين والإندوسولفان؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من حمض السلفونيك البيرفلوروكتاني وأملاحه وفلوريد السلفونيل البيرفلوروكتاني؛ الخطة الإقليمية للتخلص من سداسي كلور الهكسان ألفا، وسداسي كلور الهكسان بيتا، وكلورديكون، وسداسي البروم ثنائي الفينيل، وخماسي كلور البنزين. 29. الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من مادة الـ DDT؛ الخطة الإقليمية لتخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ الخطة الإقليمية للتخلص من مادة ألدرين، وكلوردان، وديلدرين، وإيندرين، وسباعي الكلور، وميريكس، وتوكسافين		
			1. بروتوكول SPA/BD	حتى فيما يتعلق بالبنى التحتية للطاقة والأنشطة المرتبطة بها، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).
			7. الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025	الهدف 1 (**SDG 14**): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. الهدف 5 (**SDG** 8، و9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.
			11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)	التوجيه الإستراتيجي 1.2 (تعزيز الأطر المؤسسية والسياسية الكافية) - وتشمل الأولويات: تقييم المخاطر والآثار المتعلقة بالتغير المناخي قبل استثمارات البنية التحتية الرئيسية في المناطق الساحلية والبحرية. التوجيه الإستراتيجي 3.1 – وتشمل الأولويات: تجنب الإجراءات غير القابلة للتكيف والبنى التحتية "المادية" غير الفعّالة للتدابير قليلة المخاطر لتحسين مرونة المناخ. التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - وتشمل الأولويات: قابلية التضرر وتفاعلات القطاعات، بما في ذلك الطاقة.
	السياحة والرياضة والأنشطة الترفيهية:	المادة 9، القانون 1 و2، البند د	2. بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية	المواد 5، و7، و15: يتعين على الأطراف إعداد خطط للإجراءات، وبرامج وتدابير للحد من تلوث المصادر البرية، مع إعطاء الأولوية للمواد السامة والمستمرة والمعرضة للتراكم الأحيائي. المادة 6: تصريف المصدر الثابت الخاضع بشكل صارم للترخيص والتنظيم. السياحة (الملحق 1) هو أحد قطاعات النشاط التي يتعين أخذها بعين الاعتبار في هذا الصدد.

	الأنشطة المقامة على طول الساحل	المادتان 5 و6 المادة 8 المادة 23، القانون 2 المواد 17، و18، و14، و19، و27	8. برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية	في منطقة البحر المتوسط، يتفاقم التلوث المرتبط بالسياق الحضري بسبب السياحة. يتم النظر في هذا القطاع في الفصل 5 الذي يحدد الأهداف والأنشطة المقترحة على المستويين الإقليمي والوطني لمنع التلوث والحد منه والقضاء عليه (انظر الزحف الحضري العشوائي)، الذي سيتم تنفيذه من خلال خطط العمل الوطنية (الفصل 10).
			12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين	تركز الأهداف والإجراءات التشغيلية 3 - على السياحة، على سبيل المثال: السياحة المستدامةوشبكة من الوجهات السياحية المستدامة (3.1)، والتنويع (3.1)، والضرائب والرسوم البيئية (3.2)، وتقييم القدرة الاستيعابية للسياحة (3.2)، إلخ.
			15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية	المادة 17 – ينبغي على أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع السياحة المشاركة في تنفيذ الخطة الإقليمية والإجراءات ذات الصلة.
			10. إستراتيجية بخصوص التلوث الحاصل من السفن	بموجب القسم 4، يرتبط هدف واحد محدد (رقم 9) بالحد من التلوث الناتج عن أنشطة مركب النزهة؛ بشكل خاص (أولوية عليا) تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بأنشطة مركب النزهة وحماية البيئة البحرية بالاقتران مع الأحكام ذات الصلة باتفاقية ماربول والخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية
			1. بروتوكول SPA/BD	حتى فيما يتعلق بأنشطة مثل السياحة والرياضة، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).
			9. خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي	خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي هي وثيقة المعلومات الأساسية لإطار العمل الإقليمي المشتركونهج النظام الإيكولوجي، واللذين يوفران المبادئ والإجراءات والتدابير الملموسة والمنسقة ذات الأولوية، والغايات والأهداف ذات الصلة، والإجراءات المحددة على المستوى الوطني والعابر للحدود والإقليمي من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والساحلي للبحر الأبيض المتوسط؛ في إطار الاستخدام المستدام ومن خلال تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط. الأهداف: تحسين المعرفة؛ وإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية؛ وحماية الأنواع والموائل المهددة بالانقراض؛ وتعزيز التشريعات وبناء القدرات؛ وجهود جمع الأموال. ومن بين أمور أخرى، تأييد الإجراءات الملموسة والعملية التي تهدف إلى تعزيز سياسات القطاع الصديقة للحفظ الحيوي وإجراءاته وتقنياته، لا سيما فيما يتعلق بالسياحة.
			16- خريطة الطريق للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية	تتضمن خريطة الطريق الإجراءات الموصى بها بشكل تام بما يتماشى مع عملية نهج النظام الإيكولوجي، مع الأهداف (O) الرئيسية التالية: الهدف 3: تعزيز مشاركة المنافع البيئية والاجتماعية-الاقتصادية للمناطق البحرية المتمتعة بالحماية بالبحر الأبيض المتوسط ودمج هذه المناطق في السياق الأوسع للاستخدام المستدام للبيئة البحرية وتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي وتخطيط الحيز البحري. الإجراءات المقترحة: تعزيز السياسات والآليات الشاملة لعدة قطاعات لدمج الإستراتيجيات والسياسات الوطنية للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية مع قطاعات النشاط البشري الأخرى؛ خاصة مصائد الأسماك والسياحة، من خلال تطوير الأطر الإدارية المناسبة، بما في ذلك الترتيبات القانونية والمؤسسية ذات الصلة. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر، التنسيق بين عدة قطاعات، وتشريع تخطيط الحيز البحري، ومجموعات الدعم من قطاعات الأعمال لإدارة المنطقة البحرية المتمتعة بالحماية والأدوات القانونية للشراكات بين القطاعين العام والخاص.

			7. الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025	الهدف 1 (**SDG 14**): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. التوجيه الإستراتيجي: تعزيز تنفيذ نظام برشلونة والامتثال له وما يتصل به؛ وإنشاء وإنفاذ آليات تنظيمية، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لمنع الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة ومكافحته. الهدف الثاني (**SDG** 2، و15، و6): تعزيز إدارة الموارد وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي من خلال أشكال مستدامة للتنمية الريفية. التوجيه الإستراتيجي: وصول المنتجين المحليين إلى قنوات التوزيع والأسواق، بما في ذلك سوق السياحة. الهدف 4 (**SDG 13**): معالجة التغير المناخي كقضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الإستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعّال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة. الهدف 5 (**SDG** 8، و9، و12: الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.
			11.إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط ((RFCCA	التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - وتشمل الأولويات: قابلية التضرر وتفاعلات القطاعات، بما في ذلك السياحة.
	استخدام موارد طبيعية محددة: محطات تحلية المياه	المادة 9، القانون 1 و2، البند هـ المادتان 5 و6 المادة 8 المادة 23، القانون 2 المواد 17، و18، و14، و19، و27	1. بروتوكول SPA/BD	حتى فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية المحددة والأنشطة ذات الصلة، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).
			7. الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025	الهدف 1 (**SDG 14**): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. الهدف 5 (**SDG** 8، و9، و12: الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.
المنطقة الساحلية في اتجاه البحر	الصيد	المادة 9، القانون 1 و2، البند ب	12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين	تركز الأهداف والإجراءات التشغيلية 1 - أيضًا على مصائد الأسماك، على سبيل المثال: اعتماد ممارسة صيد مستدامة (1.1)، نهج دورة الحياة في تجهيز الأغذية ومصائد الأسماك (1.1)، تمويل أخضر لمصائد الأسماك المستدامة (1.2) وحملات المعلومات والتعليم (1.3).

		المادتان 5 و6 المادة 8، القانون 1 المواد 17، و18، و14، و19، و29، و27، و28	15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية	المادة 17 – ينبغي على أصحاب المصلحة الرئيسيين في مصائد الأسماك المشاركة في تنفيذ الخطة الإقليمية والإجراءات ذات الصلة. المادة 9 - منع القمامة البحرية - (3 هـ): إنشاء نظام للرواسب والعودة والاستعادةلصناديق البوليسترين القابلة للتوسع، و(6) تنفيذ ممارسة الصيد مقابل القمامة، و(7) تنفيذ "وسم معدات الصيد للإشارة إلى المالك" ومفاهيم "الحياد البيئي عند تدهور الشباك والفخاخ".
			6. بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر	المادة 4: يحظر إلقاء النفايات وغيرها من المواد من السفن والطائرات باستثناء تلك الواردة في المادة 4.2، والتي تشمل أيضًا فضلات الأسماك والمواد العضوية الناتجة عن معالجة الأسماك والكائنات البحرية الأخرى. يتطلب الإغراق الحصول على تصريح خاص (المادة 5).
			5. بروتوكول النفايات الخطرة	المادة 8 - تشجيع التعاون الإقليمي لطريقة الإنتاج النظيف فيما يتعلق بالنفايات الزيتية/المائية، مخاليط الهيدروكربونات/المياه (الملحق 1) ذات الطابع السمي البيئي (الملحق 2)، وعمليات التخلص بما في ذلك الإطلاق في جسم مائي (ميناء)؛ الإطلاق في البحر (الملحق 3).
			13. خطة العمل البحرية	الملحق 3: الموضوع الإرشادي للبحث والتطوير المحتمل: مصائد الأسماك: التأثير قصير وطويل الأجل لصناعة النفط والغاز (O&G) على مصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط.
			1. بروتوكول SPA/BD	حتى فيما يتعلق بالصيد والأنشطة المرتبطة به، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).
			9. خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي	خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي هي وثيقة المعلومات الأساسية لإطار العمل الإقليمي المشتركونهج النظام الإيكولوجي، واللذين يوفران المبادئ والإجراءات والتدابير الملموسة والمنسقة ذات الأولوية، والغايات والأهداف ذات الصلة، والإجراءات المحددة على المستوى الوطني والعابر للحدود والإقليمي من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والساحلي للبحر الأبيض المتوسط؛ في إطار الاستخدام المستدام ومن خلال تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط. الأهداف: تحسين المعرفة؛ وإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية؛ وحماية الأنواع والموائل المهددة بالانقراض؛ وتعزيز التشريعات وبناء القدرات؛ وجهود جمع الأموال. ومن بين أمور أخرى، تأييد الإجراءات الملموسة والعملية التي تهدف إلى تعزيز سياسات القطاع الصديقة للحفظ الحيوي وإجراءاته وتقنياته، لا سيما فيما يتعلق بمصائد الأسماك.
			16. خريطة الطريق للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية	تتضمن خريطة الطريق الإجراءات الموصى بها بشكل تام بما يتماشى مع عملية نهج النظام الإيكولوجي، مع الأهداف (O) الرئيسية التالية: الهدف 3: تعزيز مشاركة المنافع البيئية والاجتماعية-الاقتصادية للمناطق البحرية المتمتعة بالحماية بالبحر الأبيض المتوسط ودمج هذه المناطق في السياق الأوسع للاستخدام المستدام للبيئة البحرية وتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي وتخطيط الحيز البحري. الإجراءات المقترحة: تعزيز السياسات والآليات الشاملة لعدة قطاعات لدمج الإستراتيجيات والسياسات الوطنية للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية مع قطاعات النشاط البشري الأخرى؛ خاصة مصائد الأسماك والسياحة، من خلال تطوير الأطر الإدارية المناسبة، بما في ذلك الترتيبات القانونية والمؤسسية ذات الصلة. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر،

				التنسيق بين عدة قطاعات، وتشريع تخطيط الحيز البحري، ومجموعات الدعم من قطاعات الأعمال لإدارة المنطقة البحرية المتمتعة بالحماية والأدوات القانونية للشراكات بين القطاعين العام والخاص.
			25. خطة العمل المتعلقة بإدخال الأنواع العادية والأنواع المُغيرة	
			7. الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025	الهدف 1 (**SDG 14**): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. التوجيه الإستراتيجي: تعزيز تنفيذ نظام برشلونة وما يتصل به والامتثال له؛ وإنشاء وإنفاذ آليات تنظيمية، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لمنع الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة ومكافحته. الهدف: تنظيم ممارسات الحصاد وإنهاء الصيد على نحو فعّال، وممارسات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والصيد المُدمّر وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل استعادة الأرصدة السمكية في أقصر وقت ممكن، على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تنتج أقصى محصول مستدام على النحو الذي تحدده الخصائص البيولوجية بحلول عام 2020. الهدف الثاني (**SDG** 2، و15، و6): تعزيز إدارة الموارد وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي من خلال أشكال مستدامة للتنمية الريفية. التوجيه الإستراتيجيحفظ سلالات الحيوانات الأليفة الأصلية أو التقليدية أو المحلية واستخدامها، وتقييم المعارف والممارسات التقليدية في قرارات الإدارة الريفية، ووصول المنتجين المحليين إلى قنوات التوزيع والأسواق، بما في ذلك سوق السياحة. الهدف 4 (**SDG 13**): معالجة التغير المناخي كقضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الإستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعّال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة. الهدف 5 (**SDG** 8، و9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.
			11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)	التوجيه الإستراتيجي 1.2 (تشجيع الأطر المؤسسية والسياسية الكافية) - وتشمل الأولويات: نهج متكامل للحد من التهديدات غير المرتبطة بالمناخ والتي تقوض قدرات المجتمعات والنظم الإيكولوجية على التكيف مع التغير المناخي، بما في ذلك الصيد المفرط. التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - وتشمل الأولويات: قابلية التضرر وتفاعلات القطاعات، بما في ذلك مصائد الأسماك.
	تربية الأحياء المائية	المادة 9، القانون 1 و2، البند ب المادتان 5 و6	2. بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية	المواد 5، و7، و15: يتعين على الأطراف إعداد خطط للإجراءات، وبرامج وتدابير للحد من تلوث المصادر البرية، مع إعطاء الأولوية للمواد السامة والمستمرة والمعرضة للتراكم الأحيائي. المادة 6: تصريف المصدر الثابت الخاضع بشكل صارم للترخيص والتنظيم. تربية الأحياء المائية (بما في ذلك تربية الأحياء البحرية؟) هي أحد قطاعات الأنشطة التي يتعين أخذها بعين الاعتبار في هذا الصدد.

		المادة 8، القانون 1 المادة 23، القانون 2 المواد 17، و18، و14، و19، و29، و27، و28	8. برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية	الفصل 5: الأهداف والأنشطة المقترحة على المستويين الإقليمي والوطني لمنع التلوث والحد منه والقضاء عليه. يوفر القسم 5.2.5 أهدافًا وإجراءات محددة للزراعة وتربية الأحياء المائية (بدرجة مكثفة) (بما في ذلك تربية الأحياء البحرية؟) بما يرتبط بأحمال المغذيات، المراد تنفيذها من خلال خطة العمل الوطنية (الفصل 10).
			12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين	تنطبق الأهداف والإجراءات التشغيلية 1 المخصصة لمصائد الأسماك أيضًا على تربية الأحياء المائية، كما هو محدد في المقدمة.
			15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية	المادة 17 – ينبغي على أصحاب المصلحة الرئيسيين في تربية الأحياء المائية المشاركة في تنفيذ الخطة الإقليمية والإجراءات ذات الصلة. بعض إجراءات المادة 9 المتعلقة بمصائد الأسماك ترتبط أيضًا بتربية الأحياء المائية.
			5. بروتوكول النفايات الخطرة	المادة 8 - تشجيع التعاون الإقليمي لطريقة الإنتاج النظيف بشأن النفايات الصيدلية (المضادات الحيوية) (الملحق 1)، ذات الطابع السمي البيئي (الملحق 2)، المُطلقة في البحار/المحيطات (الملحق 3).
			1. بروتوكول SPA/BD	حتى فيما يتعلق بتربية الأحياء المائية والأنشطة المرتبطة بها، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).
			7. الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025	الهدف 1 (**SDG 14**): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية الهدف 2 (**SDG** 2، و15، و6): تعزيز إدارة الموارد وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي من خلال أشكال مستدامة للتنمية الريفية. التوجيه الإستراتيجيحفظ سلالات الحيوانات الأليفة الأصلية أو التقليدية أو المحلية واستخدامها، وتقييم المعارف والممارسات التقليدية في قرارات الإدارة الريفية، ووصول المنتجين المحليين إلى قنوات التوزيع والأسواق، بما في ذلك سوق السياحة. الهدف 4 (**SDG 13**): معالجة التغير المناخي كقضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الإستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعّال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة. الهدف 5 (**SDG** 8، و9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.
		المادة 9، القانون 1 و2، البند د	12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين	تركز الأهداف والإجراءات التشغيلية 3 - على السياحة، على سبيل المثال: السياحة المستدامةوشبكة من الوجهات السياحية المستدامة (3.1)، والتنويع (3.1)، والضرائب والرسوم البيئية (3.2)، وتقييم القدرة الاستيعابية للسياحة (3.2)، إلخ.

	السياحة، والرياضة، والأنشطة الترفيهية: اليخوت والتجديف	المادتان 5 و6 المادة 8 المادة 23، القانون 2 المواد 17، و18، و14، و19، و29، و27، و28	15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية	المادة 17 – ينبغي على أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع السياحة المشاركة في تنفيذ الخطة الإقليمية والإجراءات ذات الصلة.
			6. بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر	المادة 3: تنطبق أحكام البروتوكول أيضًا على سفن اليخوت والتنزه. يحظر إلقاء النفايات وغيرها من المواد (انظر "الأنشطة البحرية: النقل البحري" لمزيد من المعلومات).
			10. إستراتيجية بخصوص التلوث الحاصل من السفن	بموجب القسم 4، يرتبط هدف واحد محدد (رقم 9) بالحد من التلوث الناتج عن أنشطة مركب النزهة، بشكل خاص (أولوية عليا) تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بأنشطة مركب النزهة وحماية البيئة البحرية بالاقتران مع الأحكام ذات الصلة بالاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناتج من السفن والخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية.
			1. بروتوكول SPA/BD	حتى فيما يتعلق بالسياحة والرياضية ونحو ذلك، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).
			9. خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي	خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي هي وثيقة المعلومات الأساسية لإطار العمل الإقليمي المشتركونهج النظام الإيكولوجي، واللذين يوفران المبادئ والإجراءات والتدابير الملموسة والمنسقة ذات الأولوية، والغايات والأهداف ذات الصلة، والإجراءات المحددة على المستوى الوطني والعابر للحدود والإقليمي من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والساحلي للبحر الأبيض المتوسط؛ في إطار الاستخدام المستدام ومن خلال تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط. الأهداف: تحسين المعرفة؛ وإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية؛ وحماية الأنواع والموائل المهددة بالانقراض؛ وتعزيز التشريعات وبناء القدرات؛ وجهود جمع الأموال. ومن بين أمور أخرى، تأييد الإجراءات الملموسة والعملية التي تهدف إلى تعزيز سياسات القطاع الصديقة للحفظ الحيوي وإجراءاته وتقنياته، لا سيما فيما يتعلق بالسياحة.
			16. خريطة الطريق للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية	تتضمن خريطة الطريق الإجراءات الموصى بها بشكل تام بما يتماشى مع عملية نهج النظام الإيكولوجي، مع الأهداف (O) الرئيسية التالية: الهدف 3: تعزيز مشاركة المنافع البيئية والاجتماعية-الاقتصادية للمناطق البحرية المتمتعة بالحماية بالبحر الأبيض المتوسط ودمج هذه المناطق في السياق الأوسع للاستخدام المستدام للبيئة البحرية وتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي وتخطيط الحيز البحري. الإجراءات المقترحة: تعزيز السياسات والآليات الشاملة لعدة قطاعات لدمج الإستراتيجيات والسياسات الوطنية للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية مع قطاعات النشاط البشري الأخرى؛ خاصة مصائد الأسماك والسياحة، من خلال تطوير الأطر الإدارية المناسبة، بما في ذلك الترتيبات القانونية والمؤسسية ذات الصلة. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر، التنسيق بين عدة قطاعات، وتشريع تخطيط الحيز البحري، ومجموعات الدعم من قطاعات الأعمال لإدارة المنطقة البحرية المتمتعة بالحماية والأدوات القانونية للشراكات بين القطاعين العام والخاص.
			7. الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025	الهدف 1 (**SDG 14**): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية الهدف 4 (**SDG 13**): معالجة التغير المناخي كقضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الإستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة

				القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعّال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة. الهدف 5 (**SDG** 8، و9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.
			11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي	التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - وتشمل الأولويات: قابلية التضرر وتفاعلات القطاعات، بما في ذلك السياحة.
الأنشطة البحرية: النقل البحري	المادة 9، القانون 1 و2، البندان و، ز المادتان 5 و6 المادة 8 المادة 23، القانون 2 المواد 17، و18، و14، و19، و29، و27، و28	12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين	يُعد النقل أحد القضايا المستعرضة (الفصل 2) التي وُضعت في الحسبان في خطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين وبالتالي مقاربتها بكل مجال من مجالات الأولويات الأربعة.	
		15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية	الفقرة 17 – ينبغي على أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع البحريالمشاركة في تنفيذ الخطة الإقليمية والإجراءات ذات الصلة. انظر أيضًا الإجراءات المتعلقة بالموانئ (المادة 9).	
		6. بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر	المادة 4: يحظر إلقاء النفايات وغيرها من المواد من السفن والطائرات باستثناء تلك الواردة في المادة 4.2 (المواد المجروفة، نفايات الأسماك والمواد العضوية الناتجة عن معالجة الأسماك والسفن حتى 31.12.2000، والمنصات وغيرها من الهياكل البشرية في ظل ظروف محددة). يتطلب الإغراق الحصول على تصريح خاص (المادة 5)	
		5. بروتوكول النفايات الخطرة	ويرد وصف إجراءات النقل والإخطار العابر للحدود في المادة 6، بينما تشجع المادة 8 على التعاون الإقليمي من أجل طريقة الإنتاج النظيف، ومكافحة الاتجار غير المشروع(المادة 9)، فيما يتعلق بجميع النفايات المحددة المحتملة (الملحق 1)، ذات الخصائص الخطرة المذكورة في (الملحق 2)، والتي يتم إطلاقها بشكل رئيسي في مسطح مائي (ميناء) وفي البحار/المحيطات (الملحق 3).	
		3. بروتوكول المنع والطوارئ	المادة 7 - تشجع على نشر معلومات وتبادلها حول الطرق الجديدة التي يمكن بها تجنب التلوث الناجم عن السفن، وإجراءات جديدة لمكافحة التلوث؛ التطورات الجديدة في برامج الرصد والدراسة، في حين أن المادة 10 تخوّل الإجراءات التشغيلية: بأن تُلزم أي طرف بإجراء التقييمات اللازمة لطبيعة ومدى العواقب المحتملة لحادث التلوث. فيما يتعلق بإجراءات الطوارئ(المادة 11)، يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن يكون على متن السفن التي ترفع علمها خطة طوارئ للتلوث، في حين شمول المخاطر البيئية (المادة 15) على تقييم لها يتضمن الطرق المعترف بها المستخدمة في النقل البحري.	
		10. إستراتيجية بخصوص التلوث الحاصل من السفن	يرتبط هدفان محددان (رقم: 10 و11) مباشرة بالنقل البحري بواسطة تقليل خطر الاصطدامممن خلال إنشاء أنظمة توجيه السفن (10)، وبواسطة تحسين السيطرة على حركة الملاحة البحرية (11). عند اللزوم، وحيثما كان ذلك ممكنًا، ينبغي على الأطراف المتعاقدة أن تقترح على المنظمة البحرية الدولية أنظمة توجيه مناسبة إضافية وفقًا للقانون الدولي ومن خلال تخطيط الحيز البحري (MSP) الخاضع لولايتها (10)، كما يلزم تحسين التعاون التقني بشكل مستمر بين مراكز أنظمة حركة السفن وتبادل المعلومات حول السفن باستخدام النظام العالمي للتعرف الآلي على السفن في منطقة المراقبة المشتركة (11)	
		14. إستراتيجية بشأن الصابورة	في الملحق 1، توجد "نقطتا عمل" مهمتان تتعلقان بالنقل البحري: 1) تصديق الأطراف المتعاقدة على الاتفاقية الدوليةمن أجل التحكم في مياه صابورة السفن ورواسبها (اتفاقية إدارة مياه الصابورة) وإدارتها، و2) اعتماد الترتيبات المنسقة لتبادل مياه	

				الصابورة في البحر الأبيض المتوسط بدعم من المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
			1. بروتوكول SPA/BD	حتى فيما يتعلق بالنقل البحري، فسيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (الفقرة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).
			7. الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025	الهدف 1 (**SDG 14**): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. الهدف 5 (**SDG** 8، و9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.
			11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)	التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - وتشمل الأولويات: قابلية التضرر وتفاعلات القطاعات، بما في ذلك النقل.
	الأنشطة البحرية: الطاقة البحرية (النفط والغاز، ومصادر الطاقة المتجددة)	المادة 9، القانون 1 و2، البندان و، ز المادتان 5 و6 المادة 8 المادة 23، القانون 2 المواد 17، و18، و14، و19، و29، و27، و28	2. بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية	المادة 4: ينطبق البروتوكول أيضًا على التصريفات الملوثة الناجمة عن الهياكل البحرية البشرية الثابتةبخلاف تلك المستخدمة لاستكشاف الموارد المعدنية واستغلالها؛ ويلزم مراعاتها في خطط العمل، والبرامج والإجراءات المعنية بالقضاء على تلوث المصادر البرية (المادة 5)، مع إعطاء الأولوية للمواد السامة والثابتة والمعرضة للتراكم الأحيائي.
			15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية	الفقرة 17 – ينبغي على أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع البحريالمشاركة في تنفيذ الخطة الإقليمية والإجراءات ذات الصلة.
			6. بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر	المادة 3: ينطبق حكم البروتوكول أيضا على المنصات وغيرها من الهياكل البشرية الموجودة في البحر ومعداتها. يحظر إلقاء النفايات وغيرها من المواد من السفن والطائرات (انظر "الأنشطة البحرية: النقل البحري" لمزيد من المعلومات).
			5. بروتوكول النفايات الخطرة	المادة 8 - تنص على التعاون الإقليمي لطريقة الإنتاج النظيف خصيصًا فيما يتعلق بالنفايات الزيتية/المائية، مخاليط الهيدروكربونات/المياه 1 (الملحق 1) ذات الطابع السمي البيئي (الملحق 2)، ومن خلال عمليات التخلص مثل الإطلاق في جسم مائي (ميناء)؛ أو الإطلاق في البحر (الملحق 3).
			4. البروتوكول البحري	ستتطلّب الإجراءات الخاصة بالتلوث(استخدام، المواد والخامات الضارة أو السامة وتخزينها، وتصريفها) الناتجة عن الأنشطة المتعلقة باستكشاف و/أو استغلال الموارد، استخدام أفضل التقنيات المتاحة والفعالة بيئيًا والملائمة اقتصاديًا؛ إزالة المنشآت؛ بما في ذلك خطوط الأنابيب، المهملة وغير المستعملة، مع مراعاة الإرشادات والمعايير الحالية. (المواد 1، و3، و4، و5، و6، و20 ؛ القسم 3، المواد 8-14). وستُفرض عقوبات عند مخالفة الالتزامات (المادة 7).

				يلزم اتخاذ إجراءات السلامة فيما يتعلق بالتصميم، والبناء، والموضع، والمعدات، ووضع العلامات، وتشغيل المنشآت وصيانتها، وامتلاك أجهزة ومعدات كافية لمنع التلوث العرضي ومكافحة وتيسير الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ؛ كما سيلزم تنسيق خطط الطوارئ ذات الصلة وضبطها وفقًا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها المنظمة الدولية المختصة ووفقًا لأحكام الملحق 7 من البروتوكول البحري (المادتان 15 و16، الملحق 7).
		13. خطة العمل البحرية		تهدف خطة العمل إلى تطوير التقارير والرصد الإقليميين والمتفق عليها بشكل شائع مع نهج النظام الإيكولوجي ومؤشراته ذات الصلة. **الهدف المحدد (SO) :1** للتصديق على البروتوكول البحري. **الهدف المحدد 2**: تعيين ممثلي الأطراف المتعاقدة للمشاركة في هيئات الإدارة الإقليمية. **الهدف المحدد 3**: إقامة تعاون تقني وبرنامج بناء القدرات، للتعاون بهدف وضع برامج مساعدة لأنظمة التحكم وتنفيذها. **الهدف المحدد 4:** حشد الموارد لتنفيذ خطة العمل. **الهدف المحدد 5**: تعزيز الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار. **الهدف المحدد 6**: تعزيز النقل الإقليمي للتكنولوجيا. **الهدف المحدد 7**: تطوير المعايير البحرية الإقليمية واعتمادها. خاصة في الحالات التالية: (أ) المعايير الإقليمية لتقييم الأثر البيئي التي وضعت بناءً على المعايير الحالية؛ (ب) معايير مشتركة، بشأن استخدام المواد والخامات الضارة أو السامة وتصريفهما، بما يتماشى مع المعايير والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي تحدد، جملة أمور من بينها، الحدود والمحظورات الموضوعة والمعتمدة؛ و(ج) تحديد التعديلات المطلوبة للملحق 1 و2 و3 وتحديد المواد الكيميائية التي ينبغي تغطيتها وعدم تغطيتها بموجب هذه المعايير وشروطها؛ و(د) معايير مشتركة بشأن التخلص من الزيوت والخلائط النفطية واستخدام سوائل الحفر والتخلص منها وصياغتها واعتمادها، ومراجعة الحدود المنصوص عليها في المادة 10 من البروتوكول البحري والوصف المشار إليه في الملحق الخامس من البروتوكول؛ و(هـ) عادة ما يتم الاتفاق على الطريقة المستخدمة لتحليل محتوى الزيت واعتمادها؛ و(و) إجراءات التخطيط للطوارئ، والإبلاغ عن الانسكابات العرضية والتلوث العابر للحدود الموحد وفقًا لبروتوكول الطوارئ؛ و(ز) القيود أو الشروط الخاصة بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة المحددة والمطبقة؛ و(ح) المعايير والقواعد والإجراءات المشتركة المعتمدة لإزالة المنشآت والجوانب المالية ذات الصلة؛ و(ط) المعايير والقواعد والإجراءات المشتركة المعتمدة لتدابير السلامة بما في ذلك متطلبات الصحة والسلامة؛ و(ي) الحد الأدنى المعتمد لمعايير التأهيل المشتركة للمهنيين والطواقم. **الهدف المحدد 8**: تطوير المبادئ التوجيهية البحرية الإقليمية واعتمادها. خاصة في الحالات التالية: - المبادئ التوجيهية الإقليمية بشأن (أ) تقييم الأثر البيئي؛ و(ب) استخدام المواد والخامات الضارة أو السامة وتصريفهم؛ و(ج) التخلص من الزيوت والخلائط النفطية واستخدام سوائل الحفر - والعينات الفتاتية والتخلص منها والإجراءات التحليلية؛ و(د) إزالة المنشآت والجوانب المالية ذات الصلة؛ و(هـ) تدابير السلامة عند التركيب بما في ذلك متطلبات الصحة والسلامة؛ و(و) الحد الأدنى من معايير التأهيل للمهنيين والطاقم؛ و(ز) متطلبات الترخيص بناءً على المعايير المذكورة أعلاه؛ - تقرير يقيم القواعد والإجراءات والممارسات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالمسؤولية والتعويض عن الخسارة والأضرار الناتجة عن الأنشطة التي يتناولها البروتوكول البحري. **الهدف المحدد 9**: وضع إجراءات وبرامج إقليمية للرصد البحري، وأن يتم تطويرها بما يتماشى مع خريطة طريق نهج النظام الإيكولوجي خاصة مع برنامج التقييم والرصد المتكاملين. **الهدف المحدد 10**: تقديم تقرير عن تنفيذ خطة العمل.

			1. بروتوكول SPA/BD	حتى فيما يتعلق بالأنشطة البحرية مثل الطاقة البحرية، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).
			27. خطة العمل للمحافظة على الموائل والأنواع المرتبطة بالجبال البحرية والكهوف والأخاديد الموجودة تحت الماء والأحواض الصلبة المعتمة والظواهر الكيميائية الاصطناعية في البحر الأبيض المتوسط.	
			7. الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025	الهدف 1 (**SDG 14**): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. التوجيه الإستراتيجي: تعزيز تنفيذ نظام برشلونة وما يتصل به والامتثال له؛ وإنشاء وإنفاذ آليات تنظيمية، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لمنع الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة ومكافحته. الهدف 5 (**SDG** 8، و9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.
			11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)	التوجيه الإستراتيجي 1.2 (تعزيز الأطر المؤسسية والسياسية الكافية) - وتشمل الأولويات: تقييم المخاطر والآثار المتعلقة بالتغير المناخي قبل استثمارات البنية التحتية الرئيسية في المناطق الساحلية والبحرية. التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - وتشمل الأولويات: قابلية التضرر وتفاعلات القطاعات، بما في ذلك الطاقة.
	استخدام موارد طبيعية محددة: استخراج الرمال والتعدين	المادة 9، القانون 1 و2، البند هـ المادتان 5 و6 المادة 8 المادة 23، القانون 2 المواد 17، و18، و14، و19، و29، و27، و28	15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية	المادة 9 - منع القمامة البحرية - (8): تدابير لمنع القمامة البحرية من أنشطة الجرف تمشيًا مع المبادئ التوجيهية الموضوعة في إطار بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر.
			5. بروتوكول النفايات الخطرة	المادة 8 - تنص على التعاون الإقليمي لطريقة الإنتاج النظيف بشأن النفايات المحتوية على معادن ثقيلة (الملحق 1)، ذات الطابع السمي البيئي (الملحق 2)، عند إطلاقها في البحار/المحيطات (الملحق 3).
			1. بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي	حتى فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية مثل استخراج الرمل والتعدين، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).
			27. خطة العمل للمحافظة على الموائل والأنواع المرتبطة بالجبال البحرية والكهوف والأخاديد الموجودة تحت الماء والأحواض الصلبة المعتمة والظواهر الكيميائية الاصطناعية في البحر الأبيض المتوسط.	

			7. الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025	الهدف 1 (**SDG 14**): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. التوجيه الإستراتيجي: تعزيز تنفيذ نظام برشلونة وما يتصل به والامتثال له؛ وإنشاء وإنفاذ آليات تنظيمية، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لمنع الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة ومكافحته. الهدف 5 (**SDG** 8، و9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.
			11.إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط ((RFCCA	التوجيه الإستراتيجي 1.2 (تشجيع الأطر المؤسسية والسياسية الكافية) - وتشمل الأولويات: نهج متكامل للحد من التهديدات غير المرتبطة بالمناخ والتي تقوض قدرات المجتمعات والنظم الإيكولوجية على التكيف مع التغير المناخي، بما في ذلك استخراج الرمال (من الأراضي؟).
	الأنشطة البحرية: الكابلات وخطوط الأنابيب	المادة 9، القانون 1 و2، البندان و، ز المادتان 5 و6 المادة 8 المادة 23، القانون 2 المواد 17، و18، و14، و19، و29، و27، و28	4. البروتوكول البحري	ستتطلّب الإجراءات الخاصة بالتلوث(استخدام، المواد والخامات الضارة أو السامة وتخزينها، وتصريفها) الناتجة عن الأنشطة المتعلقة باستكشاف و/أو استغلال الموارد، استخدام أفضل التقنيات المتاحة والفعالة بيئيًا والملائمة اقتصاديًا؛ إزالة المنشآت؛ بما في ذلك خطوط الأنابيب، المهملة وغير المستعملة، مع مراعاة الإرشادات والمعايير الحالية. (المواد 1، و3، و4، و5، و6، و20 ؛ القسم 3، المواد 8-14). وستُفرض عقوبات عند مخالفة الالتزامات (المادة 7). يلزم اتخاذ إجراءات السلامة فيما يتعلق بالتصميم، والبناء، والموضع، والمعدات، ووضع العلامات، وتشغيل المنشآت وصيانتها، وامتلاك أجهزة ومعدات كافية لمنع التلوث العرضي ومكافحة وتيسير الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ؛ كما سيلزم تنسيق خطط الطوارئ ذات الصلة وضبطها وفقًا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها المنظمة الدولية المختصة ووفقًا لأحكام الملحق 7 من البروتوكول البحري (المادتان 15 و16، الملحق 7).
			1. بروتوكول SPA/BD	حتى فيما يتعلق بالأنشطة البحرية، سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17).
			7. الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025	الهدف 1 (**SDG 14**): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. الهدف 5 (**SDG** 8، و9، و12): الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق. التوجيه الإستراتيجي: توفير وظائف خضراء وكريمة للجميع؛ ومراجعة تعريفات التنمية والتقدم والرفاه وقياسها؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والتشجيع على الابتكار الاجتماعي الصديق للبيئة؛ وتعزيز دمج مبادئ الاستدامة ومعاييرها في صنع القرار بشأن الاستثمار العام والخاص؛ وضمان سوق أكثر خضرة وشمولية يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات لتقليل العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. الهدف: التزمت غالبية دول البحر الأبيض المتوسط ببرامج المشتريات العامة الخضراء أو المستدامة بحلول عام 2025.

			27. خطة العمل للمحافظة على الموائل والأنواع المرتبطة بالجبال البحرية والكهوف والأخاديد الموجودة تحت الماء والأحواض الصلبة المعتمة والظواهر الكيميائية الاصطناعية في البحر الأبيض المتوسط.

تفاعلات مرتبطة بالحالة والتأثيرات الحاصلة على المناطق الساحلية والبحرية

التفاعلات المحددة		الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة
المنطقة الساحلية في اتجاه البر	المناظر الطبيعية الساحلية	المادة 11 المادتان 5 و6 المادة 8، القانون 1 المادة 23 المواد 17، و18، و14، و19، و29، و27، و28	15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية	المادة 10 - (ج) حملات التنظيف الساحلي الدولية؛ و(د) تطبيق ممارسة "تبنَّ شاطئًا" والممارسات الشبيهة لتعزيز الوعي. المادة 11 - (1) تقييم حالة النفايات البحرية وآثار القمامة البحرية على البيئة الساحلية والبحرية.
			1. بروتوكول SPA/BD	سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17). سيلزم اتخاذ جميع إجراءات الحماية اللازمة (المواد 6، و7، و11، و12 و13، و15، و16، و18) بما في ذلك الرصد المستمر للعمليات البيئية، وديناميات السكان، والمناظر الطبيعية، وكذلك آثار الأنشطة البشرية (المادة 7 ب).
			7. الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025	الهدف 1 (**SDG 14**): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية الهدف 4 (**SDG 13**): معالجة التغير المناخي كقضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الإستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعّال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة.
	الغابات الساحلية والأخشاب	المادة 10، القانون 3	بروتوكول SPA/BD	سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17). سيلزم اتخاذ جميع إجراءات الحماية اللازمة (المواد 6، و7، و11، و12 و13، و15، و16، و18) بما في ذلك الرصد المستمر للعمليات البيئية، وديناميات السكان، والمناظر الطبيعية، وكذلك آثار الأنشطة البشرية (المادة 7 ب).

التفاعلات المحددة		الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة
الحدود المشتركة بين البحر والبر	الأراضي الرطبة ومصبات الأنهار	المادة 10، القانون 1 المادتان 5 و6 المادة 8 المواد 17، و18، و14، و19، و27	8. برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية	في الفصل 5، حدد برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية الأهداف والأولويات الخاصة بمنع التلوث والحد منه والقضاء عليه. يركز الفصل 5.3 على التغيير المادي للموائل وتدميرها، بهدف حماية خدمات النظام الإيكولوجي والموائل والأنواع. وتُعد برامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أحد الأنشطة المقترحة.
			12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين	مقدمة - تتناول خطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين الأنشطة البشرية الرئيسية (الأغذية ومصائد الأسماك والزراعة؛ تصنيع السلع؛ السياحة؛ الإسكان والبناء) التي لها تأثير على البيئة البحرية والساحلية؛ وهذه هي المحركات الرئيسية لتوليد التلوث وإحداث الضغوط على النظم الإيكولوجية.
			28. الخطة الإقليمية بخصوص الحد من مدخلات الزئبق؛ الخطة الإقليمية بخصوص تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية؛ على التخلص التدريجي من إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، إثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، إثير رباعي البروم ثنائي الفينيل وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من اللينيدين والإندوسولفان؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من حمض السلفونيك البيرفلوروكتاني وأملاحه وفلوريد السلفونيل البيرفلوروكتاني؛ الخطة الإقليمية للتخلص من سداسي كلور الهكسان ألفا، وسداسي كلور الهكسان بيتا، وكلورديكون، وسداسي البروم ثنائي الفينيل، وخماسي كلور البنزين. 29. الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من مادة الـ DDT؛ الخطة الإقليمية لتخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ الخطة الإقليمية للتخلص من مادة ألدرين، وكلوردان، وديلدرين، وإيندرين، وسباعي الكلور، وميريكس، وتوكسافين		
			5. بروتوكول النفايات الخطرة 3. بروتوكول المنع والطوارئ	يشير تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017 إلى وجود معادن ثقيلة في الرواسب الساحلية (المدخلات النهرية والانسياب المنتشر ساحليًا، المناطق الحضرية والصناعية، تطوير الشحن والموانئ) مع مصادر متأصلة (عمليات تصريف غير مشروع) من السفن (رغم تناقص مصدر الحوادث). لذا يلزم تطوير المراقبة في المناطق المكتظة بالسكان مثل مصبات الأنهار والأراضي الرطبة.
			1. بروتوكول SPA/BD	سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17). يلزم اتخاذ جميع إجراءات الحماية الضرورية (المواد 6، و7، و11، و12، و13، و15، و16، و18).
			7. الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025	الهدف 1 (**SDG 14**): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. الهدف 4 (**SDG 13**): معالجة التغير المناخي كقضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الإستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعّال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة.

التفاعلات المحددة		الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة
			11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)	مقدمة - الهدف الرئيسي من إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي هو وضع نهج إستراتيجي لزيادة مرونة الأنظمة البحرية والساحلية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والأنظمة الاجتماعية-الاقتصادية للتغير المناخي. التوجيه الإستراتيجي 1.5 (دمج التكيف مع المناخ في الخطط المحلية لحماية المناطق ذات الاهتمام الخاص وإدارتها) بما في ذلك المحميات الطبيعية وغيرها من البؤر الساخنة الطبيعية التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - تشمل الأولويات: دور المرونة والتخطيط للنظم الإيكولوجية الساحلية، وارتفاع مستوى البحر، وتسلل المياه المالحة التي تؤثر على المياه الجوفية والأراضي الرطبة.
	الكثبان الرملية	المادة 10، القانون 4 المادتان 5 و6	1. بروتوكول SPA/BD	سيلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17). سيلزم اتخاذ جميع إجراءات الحماية اللازمة (المواد 6، و7، و11، و12 و13، و15، و16، و18) بما في ذلك الرصد المستمر للعمليات البيئية، وديناميات السكان، والمناظر الطبيعية، وكذلك آثار الأنشطة البشرية (المادة 7 ب).
			9. خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي	خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي هي وثيقة المعلومات الأساسية لإطار العمل الإقليمي المشتركونهج النظام الإيكولوجي، واللذين يوفران المبادئ والإجراءات والتدابير الملموسة والمنسقة ذات الأولوية، والغايات والأهداف ذات الصلة، والإجراءات المحددة على المستوى الوطني والعابر للحدود والإقليمي من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والساحلي للبحر الأبيض المتوسط؛ في إطار الاستخدام المستدام ومن خلال تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط. الأهداف: تحسين المعرفة؛ وإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية؛ وحماية الأنواع والموائل المهددة بالانقراض؛ وتعزيز التشريعات وبناء القدرات؛ وجهود جمع الأموال. من بين أمور أخرى، تؤيد الإجراءات الملموسة والعملية التي تهدف إلى الحد من الأسباب، وتعديل الظروف (الحد من الإجهاد)، ومنع الآثار الضارة أو تخفيفها في سبيل حفظ التنوع البيولوجي؛ وتنفيذ إجراءات مشتركة شاملة لمراكز خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وبرامجها ذات الصلة فيما يخص جوانب حفظ التنوع البيولوجي الأكثر شمولاً؛ وتعزيز الإجراءات والبرامج والحملات التشاركية وتنفيذها؛ وإعلام الجمهور وزيادة الوعي بخصوص حفظ التنوع البيولوجي.
	تآكل السواحل	المادة 23 المادتان 5 و6 المادة 8 المواد 17، و18، و14، و19، و27	7. الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025	الهدف 1 (**SDG 14**): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. الهدف 4 (**SDG 13**): معالجة التغير المناخي كقضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الإستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية

التفاعلات المحددة		الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة
				والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعّال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة.
			11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)	التوجيه الإستراتيجي 1.2 (تعزيز الأطر المؤسسية والسياسية الكافية) - وتشمل الأولويات: نهج متكامل للحد من التهديدات غير المرتبطة بالمناخ والتي تقوض قدرات المجتمعات والنظم الإيكولوجية على التكيف مع التغير المناخي، بما في ذلك استخراج الرمال وبناء السدود. التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - تشمل الأولويات: الأنماط المؤثرة على ديناميكيات الخط الساحلي.
المنطقة الساحلية في اتجاه البحر	الموائل والأنواع البحرية	المادة 10، القانون 2 المادة 16، القانون 1 (عمليات الجرد) المادتان 5 و6 المادة 8 المواد 17، و18، و14، و19، و29، و27، و28	2. بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية	ستأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المحتملة على النظم الإيكولوجية البحرية والموائل والأنواع (الملحق 2) عند تطبيق البروتوكول خاصة عند التصريح بالتصريف من مصدر ثابت (المادة 6).
			8. برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية	في الفصل 5، حدد برنامج العمل الإستراتيجي لمواجهة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية الأهداف والأولويات الخاصة بمنع التلوث والحد منه والقضاء عليه؛ بشأن العوامل التالية: (1) تدهور البيئة البحرية، و(2) اضطراب التنوع البيولوجي، و(3) الأصل البري، و(4) الطبيعة العابرة للحدود (الفصل 4). يركز الفصل 5.3 على التغيير المادي للموائل وتدميرها، بهدف حماية خدمات النظام الإيكولوجي والموائل والأنواع. وتُعد برامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أحد الأنشطة المقترحة.
			12. خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين	مقدمة - تتناول خطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين الأنشطة البشرية الرئيسية (الأغذية ومصائد الأسماك والزراعة؛ تصنيع السلع؛ السياحة؛ الإسكان والبناء) التي لها تأثير على البيئة البحرية والساحلية؛ وهذه هي المحركات الرئيسية لتوليد التلوث وإحداث الضغوط على النظم الإيكولوجية.
			15. الخطة الإقليمية بشأن القمامة البحرية	المادة 4 - الهدف (أ): منع التلوث الناتج عن القمامة البحرية والحد منه في البحر الأبيض المتوسط وأثره على خدمات النظم الإيكولوجية والموائل والأنواع. المادة 10 - (أ) تحديد المناطق شديدة التلوث من القمامة البحريةوتنفيذ برامج لإزالتها؛ (ب) حملات التنظيف البحرية الوطنية. المادة 11 - (1) تقييم حالة النفايات البحرية وآثار القمامة البحرية على البيئة الساحلية والبحرية.
				28. الخطة الإقليمية بخصوص الحد من مدخلات الزئبق؛ الخطة الإقليمية بخصوص تخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام في قطاع الأغذية؛ على التخلص التدريجي من إثير سداسي البروم ثنائي الفينيل، إثير سباعي البروم ثنائي الفينيل، إثير رباعي البروم ثنائي الفينيل وإثير خماسي البروم ثنائي الفينيل؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من الليندين والإندوسولفان؛ الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من حمض السلفونيك البيرفلوروكتاني وأملاحه وفلوريد السلفونيل البيرفلوروكتاني؛ الخطة الإقليمية للتخلص من سداسي كلور الهكسان ألفا، وسداسي كلور الهكسان بيتا، وكلورديكون، وسداسي البروم ثنائي الفينيل، وخماسي كلور البنزين. 29. الخطة الإقليمية للتخلص التدريجي من مادة الـ DDT؛ الخطة الإقليمية لتخفيض الطلب البيوكيميائي على الأكسجين على مدى خمسة أيام من مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛ الخطة الإقليمية للتخلص من مادة ألدرين، وكلوردان، وديلدرين، وإيندرين، وسباعي الكلور، وميريكس، وتوكسافين

التفاعلات المحددة		الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة
			6. بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر	يحظر إلقاء النفايات والمواد الأخرى في البحر (المادة 4). يُعرف الإغراق (المادة 3) بأنه "أي عملية للتخلص المتعمد من النفايات أو غيرها من المواد في البحر سواء من السفن أو الطائرات "وكذلك أي"تخلص متعمد أو تخزين للنفايات ودفنها أو غيرها من المواد في قاع البحر أو في تربته التحتية". وتُعد حماية الموائل البحرية أحد أهداف البروتوكول.
			5. بروتوكول النفايات الخطرة 3. بروتوكول المنع والطوارئ	مصادر متأصلة(عمليات تصريف غير مشروعة) من السفن رغم تناقص مصدر الحوادث (تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017).
			10. إستراتيجية بخصوص التلوث الحاصل من السفن	بموجب القسم 4، توجد 3 أهدف محددة أهداف متعلقة بالموائل والحياة البحرية (رقم 2، 12، 13) بخصوص الحشف الأحيائي للسفن من أجل تقليل نقل الأنواع المائية الغازية (2)، وتحديد المناطق البحرية البالغة الحساسية –PSSA- (12)، والحد من الضوضاء البحرية الناجمة عن السفن (13). هذا يعني أن تطبيق إرشادات 2011 للتحكم في الحشف الأحيائي للسفن وإدارته وتقديم تقرير إلى المنظمة البحرية الدولية وفقًا لذلك (2)، وتبدأ العملية بأن يطلب من المنظمة البحرية الدولية تمكين تعيين المناطق البحرية البالغة الحساسية بدعم من المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (12)، وحث المصممين وبناة السفن والمشغلين على تنفيذ إستراتيجيات تخفيف الضوضاء على متن سفنهم.
			14. إستراتيجية بشأن مياه الصابورة	وفقًا لمتطلبات ومعايير اتفاقية إدارة مياه الصابورة، تركز هذه الإستراتيجية على التحكم في مياه صابورة السفينة وإدارتها فيما يتعلق باحتمال إطلاق "أنواع دخيلة غازية، أي "كائنات مائية ضارة وعوامل مسببة للأمراض" كما هو محدد في المادة 1.8 من الاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها لعام 2004 (اتفاقية إدارة مياه الصابورة). وقد أجرَ المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط تقييمًا أوليًا للإستراتيجية (REMPEC/WG.41/7، 10 مايو 2017).
			4. البروتوكول البحري	ستُتخذ تدابير خاصة لمنع التلوث الناجم عن الأنشطة المتعلقة باستكشاف و/أو استغلال الموارد والحد منها ومكافحتها والسيطرة عليها، بما في ذلك القيود أو الشروط الخاصة عند منح التراخيص، مثل تقييم الأثر البيئي ووضع أحكام خاصة تتعلق بمراقبة المنشآت وإزالتها وحظر أي تصريف ؛ وتبادل المعلومات بشكل مكثف بين المشغلين والسلطات المختصة والأطراف والمنظمة فيما يتعلق بالمسائل التي ربما تؤثر على المناطق المحمية. (المادة 21)
			13. خطة العمل البحرية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط	الملحق 3: الموضوعات الإرشادية للبحث والتطوير المحتملين: تقييم الأثر البيئي على الضوضاء الناتجة عن الأنشطة البحرية؛ ومراقبة البيئة البحرية؛ والاستجابة للتلوث البحري من خلال تقييم الأثر البيئي لعمليات الحرق المتعددة في الموقع على انسكابات النفط الرئيسية من المنصات البحرية، وتقييم الأثر البيئي للاستخدام واسع النطاق إذا كانت عوامل التشتيت على الانسكابات النفطية الرئيسية من المنصات البحرية، ونمذجة رصد الانسكاب النفطي والتنبؤ به، والدراسة والأدوات الخاصة بتقييم مخاطر تسرب النفط في البحر الأبيض المتوسط.
			1. بروتوكول SPA/BD	سيلزم اتخاذ تدابير لحماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات والمناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا (المادة 3). وفي سبيل تحقيق هذه الغاية سيلزم توفر بعض الأدوات والعمليات المحددة وهي: التعاون؛ وتحديد قوائم جرد عناصر التنوع البيولوجي المهمة لحفظها والاستخدام المستدام لها؛ واعتماد إستراتيجيات وخطط وبرامج بما في ذلك حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام

التفاعلات المحددة		الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة
				للموارد البيولوجية البحرية والساحلية؛ ومراقبة مكونات التنوع البيولوجي، وتحديد عمليات وفئات الأنشطة المؤثرة أو المحتمل تأثيرها سلبًا بدرجة هائلة على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، ورصد آثارها. (المواد 3، و4، و5). في عملية التخطيط التي يمكن أن تؤثر على المناطق المحمية والأنواع وموائلها تأثيرًا هائلاً، يجب التقييم ومراعاة التأثير المباشر أو غير المباشر، أو الفوري أو طويل الأجل، بما في ذلك التأثير التراكمي للمشاريع والأنشطة التي يتم التفكير فيها من خلال تقييم الأثر البيئي (المادة 17). يلزم اتخاذ إجراءات الحماية، لا سيما حظر إلقاء أو تصريف النفايات وغيرها من المواد المحتمل إضرارها بشكل مباشر أو غير مباشر على سلامة المنطقة؛ وتنظيم مرور السفن وأي عملية توقف أو إرساء لها؛ وتنظيم إدخال الأنواع غير الأصلية والأنواع المعدلة وراثيًا والأنواع الموجودة حاليًا أو كانت موجودة في المنطقة؛ وتنظيم أو حظر أي نشاط لاستكشاف أو تعديل التربة أو استغلال التربة التحتية من الجزء الأرضي أو قاع البحر أو تربته التحتية؛ وتنظيم نشاط البحث العلمي؛ وتنظيم أو حظر صيد الأسماك أو الاصطياد، أو أخذ الحيوانات أو حصاد النباتات أو تدميرها، أو الاتجار في الحيوانات أو أجزاء من الحيوانات أو النباتات أو أجزاء من النباتات؛ والتي تنشأ في المنطقة؛ وتنظيم أو حظر أي نشاط أو عمل آخر يحتمل أن يضر أو يزعج الأنواع أو قد يعرض للخطر حالة حفظ النظم الإيكولوجية أو الأنواع أو قد يضر بالخصائص الطبيعية أو الثقافية للمنطقة؛ واعتماد أي إجراء آخر يهدف إلى حماية العمليات الإيكولوجية والبيولوجية والمناظر الطبيعية؛ واعتماد التخطيط والإدارة والإشراف والرصد، وقوائم الجرد والمبادئ التوجيهية والمعايير المشتركة (المواد 6، و7، و11، و12، و13، و15، و16، و18).
			9. خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي	خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي هي وثيقة المعلومات الأساسية لإطار العمل الإقليمي المشتركونهج النظام الإيكولوجي، واللذين يوفران المبادئ والإجراءات والتدابير الملموسة والمنسقة ذات الأولوية، والغايات والأهداف ذات الصلة، والإجراءات المحددة على المستوى الوطني والعابر للحدود والإقليمي من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والساحلي للبحر الأبيض المتوسط؛ في إطار الاستخدام المستدام ومن خلال تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط. الأهداف: تحسين المعرفة؛ وإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية؛ وحماية الأنواع والموائل المهددة بالانقراض؛ وتعزيز التشريعات وبناء القدرات؛ وجهود جمع الأموال. من بين أمور أخرى، تؤيد الإجراءات الملموسة والعملية التي تهدف إلى الحد من الأسباب، وتعديل الظروف (الحد من الإجهاد)، ومنع الآثار الضارة أو تخفيفها في سبيل حفظ التنوع البيولوجي؛ وتنفيذ إجراءات مشتركة شاملة لمراكز خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وبرامجها ذات الصلة فيما يخص جوانب حفظ التنوع البيولوجي الأكثر شمولاً؛ وتعزيز الإجراءات والبرامج والحملات التشاركية وتنفيذها؛ وإعلام الجمهور وزيادة الوعي بخصوص حفظ التنوع البيولوجي.
			16. خريطة الطريق للمنطقة البحرية المتمتعة بالحماية	تتضمن خريطة الطريق الإجراءات الموصى بها بشكل تام بما يتماشى مع عملية نهج النظام الإيكولوجي، مع الأهداف (O) الرئيسية التالية: الهدف.1: تعزيز شبكات المناطق المحمية على الصعيدين الوطني والمتوسطي، بما في ذلك في أعالي البحار وفي المناطق الـ 8 الواقعة في خارج نطاق الولاية الوطنية، كمساهمة في تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها عالميًا. الهدف.2: تحسين شبكة المنطقة البحرية المتمتعة بالحماية بالبحر الأبيض المتوسط من خلال إدارة فعالة ومنصفة.

التفاعلات المحددة		الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة
				الهدف 3: تعزيز مشاركة المنافع البيئية والاجتماعية-الاقتصادية للمناطق البحرية المتمتعة بالحماية بالبحر الأبيض المتوسط ودمج هذه المناطق في السياق الأوسع للاستخدام المستدام للبيئة البحرية وتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي وتخطيط الحيز البحري. الهدف.4: ضمان استقرار شبكة المنطقة البحرية المتمتعة بالحماية بالبحر الأبيض المتوسط من خلال تعزيز استدامتها المالية.
			7. الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025	الهدف 1 (**SDG 14**): ضمان التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية. التوجيه الإستراتيجي: تعزيز تنفيذ نظام برشلونة وما يتصل به والامتثال له؛ وإنشاء وإنفاذ آليات تنظيمية، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري، لمنع الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة ومكافحته. الهدف: الحفاظ على ما لا يقل عن 10 في المائة من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتماشى مع القانون الوطني والدولي واستنادًا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020. الهدف الثاني (**SDG** 2، و15، و6): تعزيز إدارة الموارد وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي من خلال أشكال مستدامة للتنمية الريفية. التوجيه الإستراتيجي: الترويج لشبكات المناطق المحمية إيكولوجيًا، وتعزيز وعي أصحاب المصلحة بقيمة خدمات النظام الإيكولوجي وآثار فقدان التنوع البيولوجي. الهدف: اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية والتجزؤ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها، واتخاذ المزيد من الإجراءات حسب الحاجة بحلول عام 2030. الهدف 4 (**SDG 13**): معالجة التغير المناخي كقضية ذات أولوية للبحر الأبيض المتوسط. التوجيه الإستراتيجي: زيادة المعرفة العلمية والوعي وتطوير القدرات التقنية للتعامل مع التغير المناخي وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات، والاعتراف بخدمات التكيف مع التغير المناخي في النظم الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها؛ وتسريع استيعاب الاستجابات المناخية الذكية والمرنة للمناخ؛ والاستفادة من آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الصكوك الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعين الخاص والمالي؛ وتشجيع الإصلاحات المؤسسية والسياسية والقانونية من أجل التعميم الفعّال لاستجابات التغير المناخي في أطر التنمية الوطنية والمحلية، لا سيما في قطاع الطاقة.
			11. إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط (RFCCA)	مقدمة - الهدف الرئيسي من إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي هو وضع نهج إستراتيجي لزيادة مرونة الأنظمة البحرية والساحلية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والأنظمة الاجتماعية-الاقتصادية للتغير المناخي. التوجيه الإستراتيجي 1.5 (دمج التكيف مع المناخ في الخطط المحلية لحماية المناطق ذات الاهتمام الخاص وإدارتها) بما في ذلك المحميات الطبيعية وغيرها من البؤر الساخنة الطبيعية. التوجيه الإستراتيجي 4.1 (فهم قابلية التضرر) - تشمل الأولويات: حساسية الأنواع البحرية وقدرتها على التكيف والنظم الإيكولوجية (بما في ذلك إدخال الأنواع الغريبة) ودور رسم الخرائط والمرونة بالنظم الإيكولوجية البحرية، وقابلية تضرر المناطق البحرية المتمتعة بالحماية.
		19. خطة العمل الإقليمية المتعلقة بحماية فقمة الراهب 20 خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على السلاحف البحرية 21 خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على الحوتيات 22. خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على النباتات البحرية		

التفاعلات المحددة		الأحكام ذات الصلة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة	المبادئ التوجيهية والأحكام المرتبطة
				23. خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على أنواع الطيور المسجلة في المرفق 2 لبروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي 24. خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على الأسماك الغضروفية في البحر الأبيض المتوسط 25. خطة العمل المتعلقة بإدخال الأنواع العادية والأنواع المُغيرة 26. خطة العمل المتعلقة بالمحافظة على التكتلات المرجانية وغيرها من التكتلات الحيوية الجيرية في البحر الأبيض المتوسط 27. خطة العمل للمحافظة على الموائل والأنواع المرتبطة بالجبال البحرية والكهوف والأخاديد الموجودة تحت الماء والأحواض الصلبة المعتمة والظواهر الكيميائية الاصطناعية في البحر الأبيض المتوسط.
عناصر أخرى	التراث الثقافي (من البر إلى البحر)	المادة 13، القانون 1 و2 (الحفظ في الموقع)، القانون 3 (التراث الثقافي المغمور بالمياه) المادتان 5 و6 المادة 8 المواد 17، و18، و14، و19، و27	--------	لا تحتوي الوثائق الرئيسية التي تم تحليلها منالجدول 1 على أحكام أو مبادئ توجيهية محددة تتعلق بالتراث الثقافي. إلى جانب معالجتها بوضوح بواسطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، سيتم النظر في القضية بطريقة أو بأخرى في اتفاقية برشلونة والتي تشير إلى: "الشراكة في الشؤون الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تنمية الموارد البشرية، وتعزيز التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية". المراجع المهمة الإضافية هي: (1) اتفاقية اليونسكو لعام 2001 بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، ودعوة الدول إلى التعاون على المستوى الإقليمي لتعزيز الحفظ في الموقع الطبيعي وحظر الاستغلال التجاري للتراث الثقافي المغمور بالمياه؛ و(2) اتفاقية اليونسكو لعام 2003 لحماية التراث الثقافي غير الملموس.
	الجزر	المادة 12 المادتان 5 و6 المادة 8 المواد 17، و18، و14، و19، و27	--------	نظرًا لأن البحر الأبيض المتوسط يضم 162 جزيرة مساحتها تزيد عن 10 كيلومتر مربع وحوالي 4,000 جزيرة أصغر، فإن بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (المادة 12) يشجع على الإدارة والحماية الخاصة لهذه المناطق، مع مراعاة خصائصها المحددة. وهذا لا يشير بالضرورة إلى تطوير الإستراتيجيات والخطط والبرامج التي تركز على هذه المجالات خصيصًا، ولكنه يعني أن طبيعتها الخاصة يلزم على الأقل أخذها بعين الاعتبار في الصكوك القائمة على البرامج. هذا يعني أيضا أن جميع وثائق الجدول 1 الرئيسية وأحكامها/مبادئها التوجيهية المُحللة في الأسطر المذكورة أعلاه من الجدول5 الحالي ربما تكون ذات صلة (بناءً على الخصائص الخاصة بالموقع) لهذه المناطق، لا سيما مع مراعاة أربعة مجالات رئيسية للجزر: التنوع البيولوجي، وموارد المياه، وإمدادات الطاقة، ومنع الكوارث.

الجدول 6: نموذج لتأطير الأنشطة الساحلية والبحرية - وفقًا لنهج القوة المحركة-الضغط-الحالة-التأثير-الاستجابة - ويربطها بنظام قياسات اتفاقية برشلونة (خطة عمل البحر الأبيض المتوسط/برنامج التقييم والرصد المتكاملين). يوجد أدناه نموذج يشمل الزراعة كمثال.

	باتجاه اليابسة - داخليًا					منطقة ساحلية				باتجاه البحر -بحيرات - جزر - بحري				
حافز اقتصادي		**الضغط**	**الحالة**	**التأثير (ES)**	**برنامج التقييم والرصد المتكاملين، الهدف الإيكولوجي، المؤشرات المشتركة**		**الضغط**	**الحالة**	**التأثير (ES)**	**برنامج التقييم والرصد المتكاملين، الهدف الإيكولوجي، المؤشرات المشتركة**		**الضغط**	**الحالة**	**التأثير (ES)**	**برنامج التقييم والرصد المتكاملين، الهدف الإيكولوجي، المؤشرات المشتركة**
	نوع النشاط				**مؤشرات تستند إلى الحالة، والضغط والتأثير**	**نوع النشاط**				**مؤشرات تستند إلى الحالة، والضغط والتأثير**	**نوع النشاط**				**مؤشرات تستند إلى الحالة، والضغط والتأثير**
1) الزراعة	المحاصيل (أي نوع)	التعديلات الهيدرولوجية	تحويلات الأنهار	تدهور الموائل	ساحلي (الهدف الإيكولوجي 8): المؤشر المشترك 25	المحاصيل (أي نوع)	الانسياب/النهر (الكلور العضوي والمواد الكيميائية الأخرى)	التلوث الساحلي/التلوث فرط المغذيات	تدهور الموائل تلوث المأكولات البحرية	التنوع البيولوجي (الهدف الإيكولوجي 1): المؤشران المشتركان 1، و5 فرط المغذيات (الهدف الإيكولوجي 5): المؤشر المشترك 13-المؤشر المشترك 14 التلوث (الهدف الإيكولوجي 9): المؤشرات المشتركة 17، و18، و20	المحاصيل (تأثيرات باتجاه البحر)	الانسياب/النهر (الكلور العضوي والمواد الكيميائية الأخرى)	التلويث/والتلوّث الساحلي والبحري فرط المغذيات	تدهور النظم الإيكولوجية تلوث المأكولات البحرية	التنوع البيولوجي (الهدف الإيكولوجي 1): المؤشران المشتركان 1، و5 فرط المغذيات (الهدف الإيكولوجي 5): المؤشران المشتركان 13، و14 التلوث (الهدف الإيكولوجي 9): المؤشرات المشتركة 17، و18، و20
		التغيرات الجيومورفولوجية	تغيير الأرض	فقدان التنوع البيولوجي تناقص عدد السكان (الأنواع)	ساحلي (الهدف الإيكولوجي 8): المؤشر المشترك 25	المحاصيل (أي نوع)	الانسياب (القامة النهرية)	ظهور القمامة الساحلية (الشاطئ، السطح وقاع البحر)	الأنواع المهددة بالانقراض الموارد الطبيعية المتضررة الافتقار إلى المناظر الطبيعية	التنوع البيولوجي (الهدف الإيكولوجي 1): المؤشران المشتركان 1، و5 القمامة البحرية (الهدف الإيكولوجي 10): المؤشرات المشتركة 22، و24	المحاصيل (تأثيرات باتجاه البحر)	الانسياب (القمامة النهرية)	ظهور القمامة الساحلية (بالسطح، عمود مائي، قاع البحر، وقاع البحر العميق)	الأنواع طويلة العمر تهدد الموارد الطبيعية المتأثرة وتتدهور النظم الإيكولوجية البحرية	التنوع البيولوجي (الهدف الإيكولوجي 1): المؤشران المشتركان 1، و5 القمامة البحرية (الهدف الإيكولوجي 10): المؤشرات المشتركة 22، و24
	محاصيل الأراضي	استخدام الأرض	تدهور الأراضي	تدهور التربة (ملوثة، خاملة)	ساحلي (الهدف الإيكولوجي 8): المؤشر المشترك 25	المحاصيل (أي نوع)	التغيرات في تدفق الرواسب باتجاه البحر	تآكل السواحل	انخفاض سطح الساحل (الشواطئ، الكثبان الرملية، وما إلى ذلك)	المؤشر المشترك 16	المحاصيل (تأثيرات باتجاه البحر)	التغيرات في تدفق الرواسب باتجاه البحر	هبوط، ديناميات الرواسب	فقدان الساحل	المؤشر المشترك 16
	محاصيل الأراضي الرطبة	استخدام الأراضي الرطبة	تدهور الأراضي الرطبة	قابلية التضرر من الفيضانات توفير المياه النظيفة	ساحلي (الهدف الإيكولوجي 8): المؤشر المشترك 25	محاصيل دلتاوية	استخدام الدلتا	تدهور الدلتا (ملوثة، خاملة)	استغلال الموارد المتأثرة	المؤشر المشترك 16	المحاصيل (الحصاد)	حصاد الطحالب الساحلية الصغيرة والكبيرة	تعديلات الموائل	الموارد الطبيعية المتضررة	لا ينطبق

الجدول 7 : جدول بيانات ***Excel*** *لتقييم عدد العناصر المحتمل أن تعالج المنطقة الساحلية. يوجد أدناه نموذج يشمل الزراعة كمثال.*[28]

ITEM SCORES			Yes (1)			NO (0)										
(choose YES/NO)																
				Overall items (Ecosystem Services) affecting the ICZM (%)						**98.3**						
	LANDWARD - INLAND				**ITEMS SCORE**	**COASTAL AREA**				**ITEMS SCORE**	**SEAWARD - LAGOONS - ISLANDS - OFFSHORE**				**ITEMS SCORE**
Economic (Driver)		**Pressure**	**State**	**Impact (Ecosystem))**	**% of total items**		**Pressure**	**State**	**Impact (Ecosystem)**	**% of total items**		**Pressure**	**State**	**Impact (Ecosystem)**	**% of total items**
	Activity type				100.0	**Activity type**				98.0	**Activity type**				97.5
1) Agriculture	Crops (any)	Hydrological alterations	River diversions	Habitats deterioration	1	Crops (any)	Runoff/River (organochlorinated and other chemicals)	Coastal contamination/ pollution Eutrophication	Habitats deterioration seafood contamination	0	Crops (effects seaward)	Runoff/River (organochlorinated and other chemicals)	Coastal and offshore contamination/ pollution Eutrophication	Ecosystems deterioration Seafood contamination	0

يمثل[28] الجدول7 والجدول8 الأجزاء الأولية فقط لجداول بيانات Excel الأطول، والتي تتضمن تحليلاً كاملاً لمجموعة كاملة من الأنشطة المؤثرة على الساحل. تشير النسب المئوية المدرجة في كلا الجدولين إلى التحليل الكامل (أي التحليل الوارد في جداول بيانات Excel) وليست متسقة مع المعلومات المحدودة الواردة في التقرير كالمثال المذكور في هذه الجداول. ويتاح التحليل الكامل في وثيقة المعلومات "إقران أنظمة الإدارة وأنظمة القياس لإطار تشغيلي لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط".

الجدول 7 (تابع)

	Crops (any)	Geomorphological changes	Land alteration	Loss of biodiversity/ Population (species) decreases	1	Crops (any)	Runoff (river litter)	Costal litter occurrence (beach, surface and seabed)	Species threaten Natural resources affected Landscape visual impairment	1	Crops (effects seaward)	Runoff (river litter)	Costal litter occurrence (surface, water column, seabed and deep-sea bed)	Long-lived species threaten Natural resources affected Marine ecosystems deterioration	1
	Land crops	Land use	Land degradation	Soil degradation (contaminated, inert)	1	Crops (any)	Seaward sediment flux alterations	Coastal erosion	Coastal surface decrease (beaches, dunes, etc.)	1	Crops (effects seaward)	Seaward sediment flux alterations	Subsidence, unsustained costaline	Loss of coastline	1
	Wetland crops	Wetlands use	Wetlands degradation	Flooding vulnerability / Clean water provision	1	Deltaic crops	Delta use	Delta degradation (contaminated, inert)	Exploited resources affected	1	Crops (harvesting)	Coastal micro- and macro algae harvesting	Habitat alterations	Natural resources affected	1

*الجدول **8** : جداول بيانات **Excel** لتقييم حجم الآثار. يوجد أدناه نموذج يشمل الزراعة كمثال.*[29]

IMPACT SCORES ESTIMATION	None (0)			Low (1)			Moderate (2)			High (3)			
(choose 0, 1, 2 or 3 to estimate impact)													
Overall of Pressure-Impact (Ecosystem Services) at the ICZM (%)									**98.3**				
	LANDWARD - INLAND				**IMPACT SCORE**	**COASTAL AREA**				**IMPACT SCORE**	**SEAWARD - LAGOONS - ISLANDS - OFFSHORE**				**IMPACT SCORE**
Economic (Driver)		**Pressure**	**State**	**Impact (Ecosystem))**	**% of maximum impact**		**Pressure**	**State**	**Impact (Ecosystem)**	**% of total impacts**		**Pressure**	**State**	**Impact (Ecosystem)**	**% of total impacts**
	Activity type				98.8	**Activity type**				98.7	**Activity type**				97.5
1) Agriculture	Crops (any)	Hydrological alterations	River diversions	Habitats deterioration	2	Crops (any)	Runoff/River (organochlorinated and other chemicals)	Coastal contamination/ pollution Eutrophication	Habitats deterioration seafood contamination	1	Crops (effects seaward)	Runoff/River (organochlorinated and other chemicals)	Coastal and offshore contamination/ pollution Eutrophication	Ecosystems deterioration Seafood contamination	0

[29] انظر الحاشية السفلية السابقة.

الجدول 8 (تابع)

	Crops (any)	Geomorphological changes	Land alteration	Loss of biodiversity/ Population (species) decreases	3	Crops (any)	Runoff (river litter)	Costal litter occurrence (beach, surface and seabed)	Species threaten Natural resources affected Landscape visual impairment	3	Crops (effects seaward)	Runoff (river litter)	Costal litter occurrence (surface, water column, seabed and deep-sea bed)	Long-lived species threaten Natural resources affected Marine ecosystems deterioration	3
	Land crops	Land use	Land degradation	Soil degradation (contaminated, inert)	3	Crops (any)	Seaward sediment flux alterations	Coastal erosion	Coastal surface decrease (beaches, dunes, etc.)	3	Crops (effects seaward)	Seaward sediment flux alterations	Subsidence, unsustained costaline	Loss of coastline	3
	Wetland crops	Wetlands use	Wetlands degradation	Flooding vulnerability / Clean water provision	3	Deltaic crops	Delta use	Delta degradation (contaminated, inert)	Exploited resources affected	3	Crops (harvesting)	Coastal micro- and macro algae harvesting	Habitat alterations	Natural resources affected	3